شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري
دراسة لغوية

رسالة تقدم بها

زهير محمد علي

إلى مجلس كلية الآداب / جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل
شهادة الماجستير في اللغة العربية

إشراف

الأستاذ الدكتور هاشم طه شلال

الإهداء

لوجه الله أبذل ما بـوسعي　　　وأرجـوه ولا أرجـو سـواهُ

وأهــدي جهد أيام تـوالت　　　إلى المختار خالقه اصـطفاهُ

إلى ابن عمّه الذهب المصفّى　　　عليّ الدرّ مــن يرقى عــلاهُ

إلى الآل المـيامين الكـرام　　　إلى الصحب ومن يقفو خطاهُ

إلى البطل الذي في يوم عيدٍ　　　بجنب الفحل كـرَّمه الالـهُ

حكيم الدين أعني يـا خليلي　　　فذاك البدر لا يـخفى ضياهُ

فـإن أخـطئ فللـه الكمــال　　　وإن أُحسن ففيضٌ من نداهُ

زهـــير

المحتـــويات

المحتـــويات

المحتـــويات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لحمده ، وجعلنا من أهله ، لنكون لإحسانه من الشاكرين ، وليجزينا على ذلك جزاء المحسنين، والحمد لله الذي حبانا بدينه ، واختصّنا بملّته، وسبّلنا في سبل إحسانه، لنّسلكها بمنّه إلى رضوانه، حمداً يتقبلّه منّا، ويرضى به عنّا.

وصلِّ يا ربِّي على الدليل إليك في الليل الأليل، والماسك من أسبابك بحبل الشرف الأطول، والناصع الحسب في ذروة الكاهل الأعبل، والثابت القدم على زحاليفها في الزمن الأوّل. وعلى آله الأطهار، أئمّة الهدى، وأعلام التقى، وسفن النجاة ، والمصابيح الهداة ، وعلى أصحابه الغرّ الميامين.

أمّا بعد: فيا صاحبي

لا تلمني في هواها	أنا لا أهوى سواها
لغة القرآن هـــذي	رفـــع الله لــــــواها

نعم إنّها لغة القرآن ولغة أهل الجنّة، عشقتها صغيراً، وجرت في عروقي كبيراً وها أنا أنهل من معين وردها، وأرتشف من عذب فراتها. فلله الحمد على ما أنعم، ولمن علّموني الشكمر والعرفان.

بعد إتمام الدراسة الأوّليّة والسنة التحضيريّة في الماجستير جاءت مرحلة اختيار الموضوع، وبتوجيه مباشر من أساتيذي في قسم اللغة العربيّة وقع الاختيار على شرح ديوان المتنبِّي المنسوب إلى العكبريّ الموسوم بـــ (التبيان في شرح الديوان) دراسة لغويّة-نحويّة. وكان اختيار هذا الموضوع لعدّة أسباب:

أوّلها:- أنّني لم أجد من عنى بدراسة هذا الشرح على وجه الخصوص على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت شعر المتنبِّي.

وثانيها:- سعة الشرح وغزارة مادته وتناول الشارح مسائل نحويّة ولغويّة لا علاقة لها بشعر المتنبِّي أحياناً.

وثالثها:- الخلاف في نسبة الشرح ومحاولة إبراز شخصيَة الشارح.

وقد جعلت الرسالة في أربعة فصول قدَمت لها بمقدّمة وختمتها بخاتمة.

تناولت في الفصل الأول (الشارح)، وجعلته في ثلاثة مباحث، ناقشت في الأوَّل نسبة الشرح وترجمت للشارح، وتناولت في الثاني منهج الشارح، وفي الثالث موارده. وخصصتُ الفصل الثاني بأدلة الصناعة وموقف الشارح منها، وجعلته في أربعة مباحث، السماع، والقياس، والإجماع، والتعليل. وخصصتُ الفصل الثالث بالدراسة اللغوية، وجعلته في مبحثين، تناولت في الأوَّل المباحث الدلالية في الشرح وشملت: التطور الدلالي، والترادف، والاشتراك اللفظي، والتضاد، وتناولت في الثاني المباحث الصرفيّة في الشرح. واستبعدت المباحث الصوتية لأني لم أجد جهداً صوتياً للشارح يستحق الذكر.

أما الفصل الرابع فخصصته بالدراسة النحوية، وجعلته في مبحثين، أبنتُ في الأوَّل عن مذهب الشارح النحوي، وعرضتُ في الثاني لمسائل نحويّة أوردها الشارح.

هذا ما وسعني فعله، فما أصبت فيه فمن فضل الله ومنه، وما أخطأت فيه فأنا بانتظار إرشادات الأساتيذ الأفاضل في لجنة المناقشة لتقويمه وإصلاحه.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لأبي الجليل الأستاذ الدكتور هاشم طه شلال المشرف على الرسالة الذي وجدتُ فيه حنان الآباء وأخلاق العلماء، فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

وحقٌّ عليّ أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتيذي في قسم اللغة العربية الذين رعوني طوال مدة دراستي بأخلاقهم الكريمة وعطائهم الفذ وأخص منهم الدكتور عبد الجليل العاني والدكتور قيس الأوسي والدكتور عبد الرحمن الجبوري والدكتور فاخر جبر والدكتور خليل بنيان والدكتور صميم كريم والدكتور نعمة رحيم العزاوي والدكتور عبد السلام محمد رشيد.

وأتقدَّم بالشكر والعرفان إلى الدكتور نهاد حسوبي صالح والدكتورة أزهار حسون، والباحث المهندس إياد محمّد علي والباحثة خديجة حسين وإلى كل من مدَّ يد العون لي وأسهم في إخراج هذه الرسالة.

اللهمَّ كن لوليك الحجة بن الحسن -صلواتك عليه وعلى آبائه -في هذه الساعة وفي كل ساعة وليّاً وحافظاً، وقائداً وناصراً، ودليلاً وعيناً، حتى تسكنه أرضك طوعاً وتمتعه فيها طويلاً برحمتك يا أرحم الراحمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الغُرّ الميامين.

الباحث

الفصل الأول/الشارح ومنهجه وموارده

المبحث الأول:الشارح

يُنسب شرح ديوان المتنبِّي الموسوم بـ(التبيان في شرح الديوان) إلى أبي البقاء العُكبريّ (ت ٦١٦هـ). ولم تكن ثمة شائبة تشوب تلك النسبة حتى عام ١٩٣٨م إذ أعلن المستشرق الفرنسيّ (بلاشير) نفي نسبة الشَّرح إلى العُكبريّ في بحث ألقاه في مؤتمر المستشرقين[١].

وعلى الرغم من أنّ بلاشير أوّلُ من تنبَّه إلى ذلك أخذ الدكتور مصطفى جواد على عاتقه مَهَمَّة التحقيق في المسألة، وأثبت بالأدلة القاطعة التي لا يرقى إليها الشَّك انتفاءَ نسبة الشرح إلى العُكبريّ[٢].

وقبل عرض تلك الأدلة نقدِّمُ ترجمةً للشَّارح من خلال الشَّرح.

ذكر الشَّارح ثلاثةً من شيوخه هم: أبو الحرم مكي بن ريَّان الماكسينيّ[٣]، وأبو محمد عبد المنعم بن صالح التيميّ النحويّ[٤]، وأبو الفتح نصر بن محمد الوزير الجزريّ المعروف بـ(ابن الأثير) (ت ٦٣٧هـ)[٥].

وذكر الشارح أنّهُ قرأ ديوان المتنبيّ على شيخه أبي الحرم في الموصل سنة (٥٩٩هـ) وقرأه على شيخه أبي محمد في الديار المصريّه[٦].

---

[١] نشره في حوليات معهد الدراسات الشرقية م٤/ سنة ١٩٣٨ بعنوان (حول تعليق على ديوان المتنبي). ينظر أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين :٣٨٧.

[٢] في مبحث بعنوان (شرح ديوان المتنبِّي لابن عَدلان لا للعكبري) نشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: مج ٢٢،ج١ ، ٣٧/٢-٤٧،ج٣ ، ١١٠/٤-١٢٠، وأُعيد نشره في (في التراث العربي): ٢٣٩/٢-٣٦٠.

[٣] ينظر: التبيان: المقدمة (ب)، ٧٢/١، ٨٩، ٢١/٢، أبو الحرم: هو مكي بن ريَّان بن شبَّه بن صالح الماكسينيّ المولد الموصليّ الدار المقرئ النحوي الضرير (ت ٦٠٣هـ) بالموصل، ينظر وفيات الاعيان: ٢٧٨/٥-٢٧٩.

[٤] ينظر: التبيان: المقدمة (ج)، ١٧/١، ٧٢، ٨١، وأبو محمد هو عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد القرشيّ المكيّ الاسكندرانيّ النحويّ، نزل مصر واستوطنها. ولد سنة (٥٤٧هـ)و (ت ٦٣٣هـ)، ينظر بغية الوعاة: ١١٥/٢-١١٦.

[٥] ينظر: التبيان: ٢١٧/٣.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: المقدمة (ب)، (ج).

وذكر أيضاً أنَّهُ انحدر من الموصل إلى بغداد ماراً بسامراء. وقال في اختلاف المسلمين في الإمام المهديّ(عليه السلام): ((وذهب قومٌ إلى أنّه مُعيَّن، وهو مُحَّمد بن الحسن العسكريّ، وأنّهُ اختفى وهو صغير في سرداب دار أبيه بُسرَّ من رأى، والدار مشهد يُزار، وقد زرته في انحداري من الموصل إلى بغداد))[١].

وكانت للشارح رحلةٌ إلى الكوفة أيضاً، قال في لفظة (الرُّهَيْمَة) في قول المتنبيّ: (من المُتقارب)

وَرَدْنا الرُّهَيْمَةَ في جَوْزِهِ　　　وباقيهِ أكْثَرُ مِمَّا مَضَى

((قال بعضهم: الرُّهَيْمَة: قرية عند الكوفة، وهو الصَّحيح، لأنّي رأيت بالكوفة جماعةً ينسبون إليها))[٢].

ونقل إلينا الشَّارح جُملةً من الأحداث والوقائع التأريخيّة التي وقعت في عصره أو قبل عصره، منها أنَّ الملك الكامل أبا المعالي مُحَّمد بن أبي بكر أيُّوب مَلَكَ الدّيارَ المصريّة والشَّام والحرمين ومَلَك أيضاً مدينة آمد أوّل أعمال الروم[٣].

ودلَّنا الشَّارح على أربعة من مصنَّفاته هي: (الإغراب في الإعراب[٤]، ونُزهة العين في اختلاف المذهبين[٥]، وأنفس الاتِّخاذ في إعراب الشَّاذ[٦]، والرَّوضة المُزهرة)[٧].

وقد استطاع الدكتور مصطفى جواد بعد أنْ أفادَ من كلّ تلك الإشارات الواردة في الشّرح أنْ يسوقَ أدلَّته في نفي نسبة الشَّرح إلى العكبريّ.

وفيما يأتي عرضٌ لتلك الأدلّة:

١ -لم تذكر المصادر التي ترجمت للعكبريّ أنّه أخذ عن أيٍّ من الشُّيوخ الثَّلاثة الذين ذكرهم الشَّارح، وفي ضوء الحسابات الزمنيَّة لا يمكن أنْ يكون عبد المنعم

---

[١] التبيان: ٦٨/٢.
[٢] المصدر نفسه: ٤١/١.
[٣] ينظر: المصدر نفسه ١٧١/١.
[٤] ينظر: المصدر نفسه ٨٧/١.
[٥] ينظر: المصدر نفسه ٢٠٣/١.
[٦] ينظر: المصدر نفسه ٣٣٩/١-٣٤٠.
[٧] ينظر: المصدر نفسه ٢٤١/٢ ، ٣٦٣/٣ ، ٣٦٥ .

ابن صالح شيخاً للعكبري لأنّه ولد سنة (٥٤٥هـ) وتوفيّ سنة(٦٣٣هـ) والعكبري ولد سنة (٥٣٨هـ) وتوفيّ سنة(٦١٦هـ) فهو يصلح أنْ يكونَ تلميذاً للعكبري لا شيخاً له، يزاد على ذلك أنَّ المصادر لم تذكر أنَّ العكبريّ دخل مصر ولم تذكر أنَّ عبد المنعم دخل العراق. أمّا ابن الأثير فإنَّه ولد سنة (٥٥٨هـ) وتوفي سنة (٦٣٧هـ) فكيف يكون شيخاً للعكبريّ وقد ولد بعد ولادته بعشرين سنة؟.

٢-لم تذكر المصادر التي ترجمت للعكبريّ أنَّه من أهل الموصل أو رحل إليها، ولم تثبت له رحلة إلى الكوفة ولا إلى مصر.

٣-إنَّ الملكَ الكامل الذي تَحدَّثَ عنه الشَّارح قد ولي المُلك سنة (٦١٥هـ) وفتح مدينة آمد سنة (٦٣٠هـ) وتوفيّ سنة (٦٣٥هـ)، فكيف يتحدَّث العكبريّ عن أحداثٍ وقعت بعد وفاتهِ بأربع عشرة سنة؟.

٤-ذكر الشَّارح أنَّ له كتابين[1] في النحو هما: (نُزهة العين في اختلاف المذهبين)، و(الرَّوضة المزهرة) ولم نجد هذين الكتابين في مصنَّفات العكبريّ.

٥-ورد في الشَّرح ما يدلُّ على أنَّ الشَّارح لم يكن ضريراً فقد قال الشَّارح: ((قال الشَّريف هبِة الله بن عليّ بن محمد الشجريّ العلويّ في الأمالي له ونقلته بخطي...))[2] ومن المعلوم أنَّ العكبريّ أضرَّ في صباه بالجدري فعمي، فكيف يعقل أنْ يقول الضرير (نقلته بخطي)؟ وزاد الدكتور خلف رشيد نعمان دليلاً آخر في أثناء تحقيقه كتاب (النِّظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام) لابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ) إذ لم يجد ما نقله ابن المستوفي من نصوص من شرح العكبريّ في كتاب (التّبيان في شرح الديوان) مما جعله في حيرةٍ من أمرهِ حتى اطَّلع على ما كتبه الدكتور مصطفى جواد في المسألة[3] .

وزاد الباحث حسن منديل دليلاً آخر هو: ((أنَّ المصادر التي ترجمت للعكبريّ لم تذكر لهُ شرحاً على ديوان أبي الطيّب اسمهُ (التِّبيان في شرح الديوان)، وإنَّما

---

[1] ذكر الشَّارح أربعةً من كتبهِ لكن الدكتور مصطفى جواد اشار إلى كتابين منها فقط.

[2] التبيان: ٣٣٩/٢، وينظر المصدر نفسه: ١٢٠/٤ ، ١٢٩.

[3] ينظر النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام (مقدمة المحقق): ١٢٥/١-١٢٨.

ذكرت له إعراباً لديوان المتنبي))[١]. والحقيقة أنَّ الباحث قد وهِم في كلامه هــذا، فقد ذكرت المصادر أنَّ للعكبريّ شرحاً على ديوان المتنبي وإنْ لم تذكر اسمه[٢]. ومن الغريب حقاً أنْ ينقل الباحث كلامَ الدكتور خلف رشيد نعمان في أنَّــه وجــد نصوصاً من شرح العكبريّ في كتاب (النِّظام) ولم يجد تلك النُّصوص في التّبيان ثمَّ يدعي أنَّه ليس للعكبريّ شرحٌ على ديوان المتنبي.

وأزيد على أدِلّة نفي نسبة الشَّرح إلى العكبري دليلاً آخر هو المذهب النحــويّ للشَّارح، فقد أثبت البحث أنَّ الشَّارح كوفيّ المذهب ومن المعلــوم أنَّ العكبــريّ بصريّ لذلك وجدت تبايناً واضحاً بين مواقف الشَّارح ومواقــف العكبــريّ مــن مسائل الخلاف النحويّ منها مسألة تقديم التَّمييز على الفعل[٣]، ومسألة العامل في الاسم المرفوع بعد لولا[٤]، ومسألة التعجُّب من البياض والسَّواد[٥]، ومسألة نِعــم وبئس[٦]، ومسألة نداء الاسم المعرَّف بــ (أل)[٧]، ومسألة كلا وكلتا[٨]، ومــسألة ربّ أحرفٌ هي أم اسم؟[٩] وغيرها.

---

[١] النحو في شروح ديوان المتنبيّ (رسالة ماجستير): ٤١.

[٢] ينظر: انباه الرواة ١١٧/٢ ووفيات الأعيان ١٠٠/٣، ومرآة الجنان ٣٢/٤، وشذرات الذهب ٦٨/٥، والأعلام ٢٠٨/٤.

[٣] ينظر: التبيان ٣٤١/١-٣٤٢، والمُتبَّع في شرح اللُّمع ٣٥٠/١-٣٥٢.

[٤] ينظر: المصدر نفسه ٢٤٨/١-٢٤٩، ١١٥/٢، والمصدر نفسه ٧٠٧/٢-٧٠٨.

[٥] ينظر: المصدر نفسه ٣٥/٤، المصدر نفسه ٥٤٣/٢-٥٤٤.

[٦] ينظر: المصدر نفسه ٢٩٩/١-٣٠٠، المصدر نفسه ٥٤٦/٢-٥٤٧.

[٧] ينظر: المصدر نفسه ١٧٥/٢-١٧٦، المصدر نفسه ٤٨٩/٢-٤٩٠.

[٨] ينظر: المصدر نفسه ١٥/١، المصدر نفسه ٤١٠/٢-٤١٢.

[٩] ينظر: المصدر نفسه ٢٢٨/١، المصدر نفسه ٣٧٧/١-٣٧٨.

نسبة الشَّرح إلى الحُسَين الإربليّ الكورانيّ (ت ٦٥٦هـ)

بعد أنْ نفى الدكتور مصطفى جواد نسبة الشرح إلى العكبريّ حسب أنَّ الشرحَ لشرف الدين الحسين الإربليّ الكورانيّ (ت ٦٥٦هـ). لكنَّهُ عاد واستبعد نسبة الشرح إليه لأنَّه لم يجد ((من ذكر أنَّهُ درس على الماكسينيّ ولا على عبد المنعم الاسكندرانيّ، ولا فعل كذا وكذا ممّا هو منسوب إلى الشَّارح بقلمهِ وإشاراته))(١).

وبعد أنْ استبعد نسبة الشرح إلى الإربليّ راح يبحث عن أَدباء أوائل القرن السابع الهجريّ الذين يمكن نسبة الشرح إليهم فذكر اثنين منهم هما: أبو الفداء اسماعيل القوصيّ (ت ٦٥٣هـ) وأبو البركات بن الشَّعار الموصليّ (ت ٦٥٤هـ). لكنَّه عاد واستبعدهما بحجة أنَّ المصادر لم تذكر أنَّهما أَلَّفَا في النحو أو كانت لهما علاقة بديوان المتنبِّي(٢).

(١) في التراث العربي ٢/٢٤٩.

(٢) ينظر المصدر نفسه ٢/٢٤٩-٢٥٠.

نسبة الشَّرح إلى ابن عَدلان

بعد أنْ اثبت الدكتور مصطفى جواد انتفاء نسبة الشرح إلى العكبريّ واستبعد نسبته إلى الإربليّ وإلى القوصيّ وإلى ابن الشعَّار نسبه إلى عفيف الدّين عليّ بن عَدلان (ت ٦٦٦هـ) محتجًّا بالأدلَّة الآتية:

١-قال الشَّارح في بيت المتنبِّي : (من الكامل)

تَتَقَاصَرُ الأفْهَامُ عن إدراكِهِ... مِثْلُ الذي الأفلاَكُ فِيهِ والدُّنا

((قال أبو الحسن عفيف الدّين عليّ بن عَدلان: الرواية الصَّحيحة، (مثلُ) بالرَّفع))[١] ((فالشَّارح إذن هو هذا العالم الذي أثبت اسم نفسه في آخر الشّرح على التَّقريب))[٢].

٢-أنَّ في سيرة ابن عَدلان المُستحصلة من كتب التَّراجم ما يستلزم نسبة الشَّرح إليه فقد ((ولد بالموصل سنة (٥٨٣هـ) أو قبلها وبها أمضى أيَّام الصِّبا، ودرس الأدب على أبي الحرم مكيّ بن ريَّان الماكسينيّ النحويّ وقرأ عليه ديوان المتنبِّي وارتحل إلى بغداد- كما كان طلاَّب الحديث يفعلون- ومرَّ بمدينة سامراء، وكانت قد انتعشت في تلك الأيّام كسائر مدن العراق على عهد الخليفة النّاصر لدين الله العباسيّ، وأدرك ببغداد محبَّ الدين أبا البقاء عبد الله العكبريّ النحويّ الذي نُسب إليه شرح ديوان المتنبِّي المذكور، وهمًا أو افتعالاً....ثم ارتحل إلى بلاد الشَّام مارّاً بالكوفة... ثم قصد إلى الدّيار المصريّه ودرس على عبد المنعم بن صالح التيميّ الاسكندرانيّ وقرأ عليه ديوان المتنبّي))[٣].

وأيَّدَ الدكتور مصطفى جواد في دعواه عددٌ من الأساتيذ الكبار منهم الدكتور حاتم صالح الضَّامن[٤] والدكتور عبد الوهاب العدوانيّ[٥]

---

[١] التبيان ٤/٢٠١.

[٢] في التراث العربي ٢/٢٥١.

[٣] المصدر نفسه ٢/٢٥١-٢٥٣.

[٤] ينظر : الانتخاب لكشف الابيات المشكلة الاعراب: مقدمة المحقق:٥٨٥ .

[٥] ينظر أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص: المورد مج٦/ع١ (١٩٧٧م) :١٢٢-١٢٦.

والدكتور خليل إسماعيل العانيّ[١] والدكتور مجاهد الصَّواف والدكتور محسن غيَّاض[٢] والسيَّد عليّ صائب[٣] والدكتور خلف رشيد نعمان[٤] والدكتور خليل إبراهيم العطيّة[٥] والباحث حسن منديل الذي زادَ دليلاً آخر هو وجود خصائص مشتركة بين التبيان وكتاب (الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب) لابن عَدلان أهمُّها[٦]:

أ-تصريح المؤلِّف بالأخذ بالمذهب الكوفيّ إذْ قال: ((قال أصحابنا...فأورد أحد أقوال الكوفيين في باب التَّنازع في العمل)).

ب-الإكثار من الأخذ عن الكوفييّن، فقد أخذ عن الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) وابن السِّكيت (ت ٢٤٤هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ) وابن الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ)

ج-الاهتمام البالغ بالمسائل الخلافيّة.

د-التشابه في توجيه بيت المتنبِّي: (من الطويل)

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى

فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا.

في الكتابين

كلمة الباحث

إنَّ انتفاء نسبة الشّرح إلى العكبريّ أمرٌ لا شكَّ فيه إذ ثبت بالدليل القاطع والبرهان السَّاطع. أمَّا نسبته إلى ابن عَدلان فإنَّه وإنْ كان أمراً راجحاً إلاّ أَنَّه لم يثبت بالدليل القاطع. والأدلّة التي سيقت لإثبات تلك النِّسبة ليست أدلَّة حتميّة. ولنبدأ بمناقشة تلك الأدلَّة:-

---

[١] ينظر: النظام (مقدمة المحقق) ١/١٢٨.

[٢] ينظر: نظرات في كتاب تفسير ابيات المعاني، مجلة معهد المخطوطات العربية: ٧٤٩.

[٣] ينظر: شرح ما في المقامات الحريرية من الألفاظ اللغوية (دراسة المحقق): ٣٩.

[٤] ينظر: النظام (مقدمة المحقق) ١/١٢٥-١٣٣.

[٥] ينظر: بقية التنبيهات على اغلاط الرواة (مقدمة المحقق): ١٤.

[٦] ينظر: النحو في شروح ديوان المتنبي (رسالة ماجستير): ٤٢.

١-إنَّ أقوى دليل ذكره الدكتور مصطفى جواد لإثبات نسبة الشَّرح إلى ابن عَدلان هو قول الشَّارح في توجيه إعراب أحد أبيات المتنبِّي: ((قال أبو الحسن عفيف الدّين عليّ بن عَدلان....)) وهذا لا يقوم دليلاً قاطعاً على نسبة الشّرح إليه، فليس مؤكداً أنْ يكون الشَّارح قد ذكر اسمه.

٢-لا يوجد اتّفاق بين سيرة الشَّارح المُستحصله من الشَّرح وسيرة ابن عَدلان المُستحصلة من كتب التَّراجم سوى أنَّ الشَّارح ذكر أنّه قرأ ديوان المتنبِّي في الموصل وفي الديار المصريّة وابن عَدلان ولد بالموصل وتوفي بمصر.

ويمكن أنْ يقال إنَّ سيرة الشَّارح المستحصله من الشّرح مدعاة للشك في نسبة الشرح إلى ابن عَدلان وذلك لما يأتي:-

أ-لم يذكر أيُّ مصدرٍ من المصادر التي ترجمت لابن عَدلان أنَّه قرأ ديوان المتنبِّي أو شرحه أو كانت له أيَّةُ صلةٍ به.

ب-إنَّ شيوخ الشَّارح الثَّلاثة (مكي بن ريَّان الماكسينيّ، وعبد المنعم بن صالح النحويّ، وابن الأثير) على جلالة قدرهم وعلوّ مكانتهم لم تذكر المصادر أنَّ أيّاً منهم كان شيخاً لابن عَدلان.

ج-إنَّ مُصنَّفات الشَّارح الأربعة ((الاغراب في الإعراب، ونزهة العين في اختلاف المذهبين، وأنفس الاتّخاذ في إعراب الشّاذ، والروضة المزهرة)) لم يُذكر أيٌ منها في مصنَّفات ابن عَدلان.

وهنا تجدر الاشارة إلى أنَّ دواعي التشكيك في نسبة الشرح إلى ابن عَدلان هي تلك الدواعي نفسها التي دعت الدكتور مصطفى جواد إلى نفي نسبة الشرح إلى الإربلي أو إلى القوصيّ أو إلى ابن الشَّعار. فليس مستبعداً إذن أنْ يكون أيٌ منهم هو صاحب التبيان ولا سيَّما الإربلي، فقد ذكرت المصادر التي ترجمت له أنَّه كان حافظاً لديوان المتنبِّي، قال الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) في ترجمته: ((الشرف الإربلي العلامَّة أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الهذبانيّ الشافعيّ اللغويّ، ولد سنة ثمانٍ وستين بإربل، وسمع بدمشق من الخشوعي وطائفة، وحفظ على الكندي خطب ابن

نباته وديوان المتنبِّي ومقامات الحريري، وكان يعرف اللغة ويُقرئها. تـوفي فـي ثاني ذي القعدة))[١].

يزاد على ذلك أنّ بروكلمان ذكر أنَّ للإربليّ شرحاً على ديـوان المتنبِّـي وأنَّ نسخة منه في باريس برقم (٣١٠٥)[٢].

٣-إنَّ أدلّة الباحث حسن منديل فيها من الاوهام ما لا يمكن قبوله ولنبدأ بمناقـشة أدلته:

أ-قال إنَّ ابن عَدلان كوفيّ المذهب بدليل إشارته إلى الكوفيين بلفظةِ (أصـحابنا) حين أورد قولهم في باب التنازع في أثناء شرح بيـت امـرئ القـيس[٣]: (مـن الطويل):

فلو أنَّ ما اسعى لأدنى معيشةٍ   كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ
ولكنَّما أسعى لمـجدٍ مُـؤثَّلٍ   وقد يُدركُ المجدَ المؤثَّل أمثالي

والحقيقة أنَّ الباحث قد وهم في كلامه هذا فقد أشار ابن عَدلان إلـى البـصريّين وليس إلى الكوفيّين، إذ قال: ((قليلٌ: فاعل كفاني. وليس هذا مـن بـاب إعمـال الفعلين، لأنَّ من شرطه أنْ يوجَّه الفعلان فيه إلى شيء واحد، ولم يوجد ذلك، لان (أطلب) مفعوله (المُلك)، وقد حذفه. قال أصحابنا، فلو نصب لفسد المعنى، لأنَّه إذا سعى لأدنى معيشةٍ طلبَ القليل))[٤].

فمن المعلوم أنَّ قوله هذا من كلام البصريين[٥].

ب-ذكر الباحث أنَّ ابن عَدلان أكثر من الأخذ من الكوفيّن، إذ ذكر الفرَّاء وابـن السكيت وثعلب وابن الانباري.

---

[١] العبر في خبر من غبر ٥/٢٢٨، وينظر النجوم الزاهرة ٧/٢٦٨ وشذرات الذهب ٥/٢٧٤-٢٧٥.

[٢] ينظر: تاريخ الأدب العربي ٢/٩٠.

[٣] ديوانه: ٣٩.

[٤] الانتخاب: ٦٥٩.

[٥] ينظر: الانصاف: (م١٣) ١/٨٣-٩٦.

والحقيقة أنَّ ابنَ عَدلان أخذ من البصريّين أكثر ممَّا أخذ من الكوفيين فقد ذكر عيسى بن عمر[١] (ت ١٥٠هـ) وسيبويه[٢](ت ١٨٠هـ) ويونس بن حبيب[٣](ت ١٨٢هـ)

وأبا عبيدة مَعْمَر بن المثنى[٤] (ت ٢١٠هـ) والأخفش[٥] (ت ٢١٥هـ) والجرميّ[٦](ت ٢٢٥هـ) والمازني[٧] (ت ٢٤٩هـ) والمبرِّد[٨](ت ٢٨٥هـ) والزَّجَّاج[٩] (ت ٣١١هـ)، والسِّيرافي[١٠] (ت ٣٦٨هـ) وأبا عليّ الفارسيّ[١١](ت ٣٧٧هـ) وابن جنيّ[١٢] (ت ٣٩٢هـ).

ج-ذكر الباحث أنَّ لابن عَدلان اهتماماً بالغاً في مسائل الخلاف ولم أجد هذا الاهتمام، إذ لم يشر إلى مسائل الخلاف إلاَّ في موضعين[١٣].

د-إنَّ التَّشابه في توجيه بيت المتنبِّي[١٤]: (من الطويل)

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصاً من الأذى

فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقِيا.

أمرٌ بديهيّ لأنَّ البيت لا يحتمل توجيهاً آخر.

---

[١] ينظر: الانتخاب: ٦٠٤.

[٢] ينظر: المصدر نفسه:٦٠٣، ٦١٤، ٦١٨، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٦، ٦٥٠، ٦٥٢، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٥٩، ٦٦١، ٦٦٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٩.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٩.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٩، ٦٠٢.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٦٢٦.

[٧] ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٧، ٦٦٦.

[٨] ينظر: المصدر نفسه: ٦٤٧.

[٩] ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٩، ٦١٢.

[١٠] ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٩، ٦٣٣.

[١١] ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٠ ، ٦٠٢، ٦١٣.

[١٢] ينظر: المصدر نفسه: ٦٥٨.

[١٣] ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٩، ٦١٠.

[١٤] ينظر: التبيان ٢٨٣/٤، والانتخاب: ٦٧٣ ، ٦٧٤.

ومن الملاحظ أنَّ هناك تبايناً واضحاً بين موقف الشَّارح وموقف ابن عَدلان في مسألة العطف على ضمير الرفع المتَّصل فقد أجاز الشَّارح العطفَ على ضمير الرفع المتَّصل من غير توكيد قال: ((وحجتَّنا مجيئه في الكتاب العزيز وفي أشعار العرب، ففي الكتاب العزيز: ﴿ذو مِرَّة فاستوى وهو بالأُفق الأعلى﴾[1]، أي فاستوى جبريل ومحمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، فعطف (وهو) على الضمير المستكن في (استوى) فدلَّ على جوازه))[2].

وقال ابن عَدلان في بيت الفرزدق[3]: (من الطويل):

وما كنت أخشى الدَّهرَ إحلاسَ مُسْلِمٍ
من النَّاسِ ذَنْباً جاءَهُ وهو مُسْلِمَا

((وفي جاءه ضمير من مسلم الأوّل، وهو معطوف على ذلك الضّمير وكان الواجب تأكيده))[4].

وخلاصة الأمر أنَّه لم يثبت لي بالدَّليل القاطع نسبة الشَّرح إلى ابن عَدلان وإنْ كان أمرًا راجحًا لكني رأيت أنْ أُترجم لابن عَدلان لكونه أرجحَ من غيره.

حياة ابن عَدلان

* ولادته:

ولد ابن عَدلان بالموصل في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة (٥٨٣هـ). هذا ما أجمعت عليه المصادر التي ترجمت له[5]. وشذ عنها الخونساري (ت ١٣١٣هـ) إذ ذكر أنَّه ولد سنة (٥٨٢هـ)[1].

---

[1] النجم ٦ ، ٧.

[2] التبيان: ٣٨١/١.

[3] نسبه إلى الفرزدق وليس في ديوانه، وهو من شواهد أمالي القالي ٢٠٦/١، والخصائص ٣٣٢/١، ولسان العرب(ح ل س): ٣٥٦/٧.

[4] الانتخاب: ٦٦٤.

[5] ينظر: ذيل مرآة الزمان: ٣٩٢/٢، وفوات الوفيات ٤٣/٣، وبغية الوعاة ١٧٩/٢، وهدية العارفين ٧١١/١، والأعلام ١٢٨/٥.

اسمه وكنيته ونسبه: هو عفيف الدين أبو الحسن عليّ بن عَدلان بن حَّماد بن عليّ الرَّبعيّ الأديب الموصليّ النحويّ المترجم[٢].
وذكر ابن أبي أُصَيبعة (ت ٦٦٨هـ) "عدنان" محل "عَدلان"[٣]، وهو تصحيف.

نشأته

ذكرنا أنَّ ابنَ عَدلان ولد في الموصل. ويبدو أنَّه قضى أيَّام صباه فيها، إذ نقل لابن أبي أُصيبعة أخبار الطبيب مُهذَّب الدين بن هُبَل في الموصل[٤].

ثم رحل إلى بغداد وفيها أخذ النحو عن أبي البقاء العكبريّ، وسمع الحديث من ابن الأخضر[٥] وابن منينا[٦]. ثم رحل إلى بلاد الشَّام والتقى في دمشق الشَّاعر أبا يعقوب بن صابر المنجنيقيّ وروى عنه أكثر من عشرين بيتاً من الشِّعر[٧].

والتقى في دمشق أيضاً الشَّاعر مُحمَّد بن نصر بن عُنين وزير المُعظَّم، قال ابن خلكان في ترجمة أبي تمَّام: ((حكى لي الشيخ عفيف الدين أبو الحسن عليّ بن عَدلان الموصليّ النحويّ المترجم، قال: سألت شرفَ الدين أبا المحاسن محمد بن عُنين الشاعر...عن معنى قوله: (من الطويل):

سقى اللهُ دَوْحَ الغُوطتينِ ولا ارتَوَتْ
من المَوْصَل الحدباءِ إلاَّ قُبُورُهَا

---

(١) ينظر: روضات الجنات: ١٤٤/٥.

(٢) ينظر: فوات الوفيات ٤٣/٣، وذيل مرآة الزمان ٣٩٢/٢، والنجوم الزاهرة ٢٢٦/٧، وبغية الوعاة ١٧٩/٢، وايضاح المكنون ١١٢/٢.

(٣) ينظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٣٣٤/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٣٣٤/٢-٣٣٥.

(٥) هو عبد العزيز بن محمود بن المبارك المعروف بابن الأخضر الجُنَابذي الحنبلي ولد سنة (٥٢٤هـ) وتوفي سنة (٦١١هـ)، ينظر: تذكرة الحفاظ ١١٨/٤، وشذرات الذهب ٤٦/٥، والأعلام ١٥٣/٤.

(٦) هو أبو محمد عبد العزيز بن معالي بن غنيمة بن منينا توفي (سنة ٦١٢هـ) ينظر: تذكرة الحفاظ ١٢٢/٤.

(٧) ينظر: وفيات الاعيان ٣٧/٧-٣٩.

لِمَ حرَّمها وخصَّ قبورها؟ فقال: لأجل أبي تَّمام))[١].

وقال ابن خلكان في ترجمة صلاح الدين الإربليّ: ((كتب إليه "يعني صلاح الدين" شرفُ الدين ابن عُنين الشّاعر الدمشقيّ كتاباً من دمشق إلى الديار المصريّة، قال لي صاحبنا عفيف الدين أبو الحسن عليّ بن عَدلان النحويّ المترجم الموصليّ: إنَّ هذا الكتاب كان على يده، وتضمَّنَ الوصية عليه، وفي اوله: (من الوافر)

أبثُّك ما لقيت من الليالي فقد قصَّتْ نَوائبها جَناحِي

وكيف يُفيقُ من عنت الرَّزايا مريضٌ ما يرى وَجْه الصَّلاحِ))[٢].

ودخل ابن عَدلان حلب وفيها أجاز له العلامَة تاج الدين الكنديّ[٣].

وكان يحضر مجالس العلم والأدب في حلب ويلتقي أكابر علمائها منهم جمال الدين القفطيّ (ت ٦٤٦هـ) وياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ) قال ياقوت في ترجمة أبي العلاء المعريّ: ((وكنا بحضرة القاضي الأكرم، الوزير جمال الدين، أبي الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيبانيّ-حرس الله مجده-وفيه جماعة من أهل الفضل والأدب فقال أبو الحسن، علي بن عَدلان النحويّ الموصليّ: حضرتُ بدمشق عند محمد بن نصر بن عُنين الشّاعر...))[٤].

ثم غادر ابن عَدلان بلادَ الشام متوجهًا إلى الديار المصريّة، وبعد أنْ ذاع صيته واشتهر علمه تصدَّر بجامع الصالح بالقاهرة واقرأ العربية زمانًا وقصده طلاب الحديث منهم شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي(ت ٧٠٥هـ)[٥].

ومكث في القاهرة حتى وافاه الأجل فيها.

---

[١] وفيات الاعيان ١٧/٢.

[٢] ينظر:المصدر نفسه ١٨٦/١.

[٣] ينظر: بغية الوعاة ١٧٩/٢.

[٤] معجم الأدباء ٢١٣/٣.

[٥] ينظر: فوات الوفيات ٤٤/٣.

مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

استطاع ابن عَدلان بفضل ذكائه وثقافته الواسعة أنْ يجمع فنوناً مختلفة، فقد كـــان أديباً وشاعراً ومحدثاً ونحوياً زيادة على براعته في حل المترجم والألغاز.وقد أثنى عليه العلماء ثناءً جميلاً، قال اليونينيّ (ت ٧٢٦هــ): ((كان عالما فاضـــلا أديبـــا مفتنًّا شاعرا))[١]. وقال ابن شاكر الكتبيّ (ت ٧٦٤هــ): ((كان عالما فـــي الأدب من أذكياء بني آدم، انفرد بحل المترجم والألغاز))[٢] . وقال ابن تغري بـــردي(ت ٨٧٤هــ): ((كان إماماً عالماً أديباً مفتنًّا شاعرا))[٣].وقال الدكتور مصطفى جواد: ((كان من مفاخر العالم العربيّ وأكابر علمائه وأدبائه ومن كبار من جمـــع بـــين ثقافات البلاد العربية الثلاث: العراق والشام ومصر فعلينا أنْ نمجد ذكره أحـــسن التمجيد لأنَّه كان من رسل الثقافة العربية وفضلاء علمائهـــا وأدبائهـــا وأذكيـــاء العالم))[٤].

شعره:

ذكرنا أنَّ ابن عَدلان كان شاعرا، وقد وصلت إلينا نماذجُ قليلة من شعره. فقـــد روى الدمياطيّ له قطعة شعريّة يذكر فيها أيَّام صباه ويظهر فيها حنينه إلى وطنه جاء فيها:[٥] (من الخفيف)

حَيِّ عَصْراً مَضَى بَدارِ السَّلامِ   فــَعَلَيْهِ تَــــحِيَّتي وَســــَلاَمِــي
أيْقَظَتْني ذكرايَ طيبُ لَــيَالِيــ   ـــهِ كأنَّي قــَضَيْتُها في الـــمَنامِ

---

(١) ذيل مرآة الزمان ٢/٣٩٢.

(٢) فوات الوفيات ٣/٤٤.

(٣) النجوم الزاهرة ٧/٢٢٦.

(٤) في التراث العربي ٢/٢٦٠.

(٥) ينظر: (في التراث العربي)) ٢٥٣.

كَمْ حَلَبْنا بِهِ مـــــِن اللّـــهوِ دُرَّاً   وَشَرِبْنَا الـــسَّرورَ شـــرْبَ الـــمُدامِ
في دُجى لَيْلَةٍ تبسَّمَ فـــيها الـــ   لهْوَ حَتّى انـــجلى عـــَبُوسُ الظَّلامِ
قَصُرتْ طُولهَا الخلاعةُ فالسَّـــ   اعة منها طـــالتْ على ألـــف عامِ

وروى له ابن تغري بردي البيتين الآتيين[1]: (من البسيط)

لا تـــعجبنَّ إذا ما فـــاتَك المـــطلبْ   وعوِّد الـــــنَّفْسَ أنْ تَشْقى وأنْ تتـــعبْ
إنْ دامَ ذا الفقرُ في الدُّنيا فَلا تعجَبْ   مـــاتَ الكـــِرامُ ومـــا فـــيهم فتىً أعقبْ

مراسلاته في الألغاز

إنَّ أكثر ما وصل إلينا من شعر ابن عَدلان كان في حل المترجم والألغاز، إذ كان يراسل علماءَ عصره ويظهر براعته الفائقة في حل الألغاز. وقد أوردت المصادر نماذج من مراسلاته تلك منها ما كتبه إلى علم الدين السخاويّ (ت ٦٤٣هــ)[2] وإلى ناصر الدين ابن النقيب (ت هــ)[3] وإلى ابن خلكان (ت ٦٨١هــ)[4] وردودهم عليها وفيما يأتي نموذج من تلك المراسلات:-

كتب إليه ناصر الدين ابن النقيب مُلغزاً في سيف[5]: (مجزوء الرمل)

يا عـــَفيْفَ الـــدِّينَ يامَنْ   رَقَّ في الـــعِلمِ وَجَـــلاَّ
والـــذي سَمَّـــوهُ في النَّا   سِ عَلِيّاً وَهـــْوَ أعـــلَى
يا أخا الفَضْلِ الذي فيـــ   ـــهِ لنا القِدْحُ المُعـــَلَّى
أيُّ شّيءٍ طَـــعْمَهُ مـــُرٌ   رٌ وإنْ كـــانَ مُحَـــلَّى
وَهْوَ شَيَخٌ لا يـــــُصَلِّي   ولَكمْ بالضربِ صـــَلَّى
ما لَهُ عَقْلٌ وكـــمْ منـــ   ـــهُ استفادَ الناسُ عَقْلاَ
جفنُهُ مـــــن غيرِ سُهْدٍ   ما يـــذوقُ النَّومَ أصْلاَ

---

[1] النجوم الزاهرة ٧/٢٢٦.
[2] ينظر: فوات الوفيات ٣/٤٤.
[3] ينظر: المصدر نفسه ٣/٤٥.
[4] ينظر: ذيل مرآة الزمان ٢/٣٩٢-٣٩٥.
[5] ينظر: فوات الوفيات ٣/٤٥-٤٦.

وَهْوَ لا يُـحسِنُ قَـوْلاً	وَهـوَ قـدْ يـحُسِنُ فِعْلاَ
وَهْوَ مَـطبوعٌ نَـحيفٌ	عـندما يلقـاكِ بـسَلْاَ
وَلَـكمْ بـدَّدَ جَـمْعاً	ولـكَمْ شَـتَّتَ شَـمْلاَ
ولَكمْ قد سَـبَقَ الـعَذْ	لَ وَكـمْ قَـطَّعَ وَصْلاَ
فـأبنْ عَـنهُ بـأجلى	مـنهُ فـي اللـَّفظ وأحلى
وابـق في أيوانِ عزٍّ	وبـناءٍ لـيس يـبْلى

فكتب عفيف الدين الجواب: (من مجزوء الرمل)

ناصرَ الدِّين الـذي فا	قَ جَميعَ النَّاسِ فَضْلاَ
والذي وافقَ في الإسـ	م الذي وافـق فِعْلاَ
والذي أشـعارهُ أشـ	ـهى من الحلي واحْلَى
هو حُلوٌ في فَـمِ النَّا	سِ وفي العَـيْنَيْن يَحْلاَ
إنْ تَسلْني عن رفـيقٍ	لك نُجلي حِـيْنَ يُجلى
هو أُنْثَى فـي زمـانٍ	ويُـرى في ذاك فَـحْلا
يَشْرَب المـاءَ ولا يأ	كـلُ إلاَّ اللـَّحمَ أكـلاَ
والنّدى يُـؤذيه والنَّا	ر لَـهُ إلـفٌ فـيَصْلَى
وَهْوَ يُعمي العَيْنَ لا شَكْ	كَ مَتى ما كانَ كـحُلا
مُحرِمٌ في كـلِّ وقـتٍ	ما رآه الـنَّاسَ حـِلاَّ
أعْـجَميٌّ وَفَـصِيْحٌ	جَـمَعَ الوَصفَيْنِ كـَلاَّ
وَهْوَ كالـمرآة يبدي	مِثْلَ رأي الشّـكلِ شَكْلاَ
ولموعٌ بَـرْقُهُ الخـلْـ	ـبِ لا يـمُطِرُ وَبـْلا
وعـليه أبـدَ الـدهـْ	رِ ذُبـابٌ مـا تَـوَلَّى
وَهْوَ مِثلُ النَّاسِ في النَّشْـ	ـأةِ قـدْ كـانَ طِـفْلاَ
ويُرى شَـرْخاً وشـَيْخاً	بَعْدَمَا قَـدْ كَـانَ كَهْلا
سَبَقَ التَّصحيفَ ذا الشَّـ	يءِ وشَـنف الإذنِ حـُلاَّ
قُلتْ لما جـاءني أهْـ	لاً بذا اللُّـغزِ وسَـهْلاَ
لُغزٌ كـالشَّمسِ قدْ دقَـ	قتْ معـانيهِ وَجـَلاَّ

شيوخه وتلامذته:

ذكرت المصادر التي ترجمت لابن عَدلان جماعة من شيوخه الذين سمع منهم في النحو والحديث وجماعة من تلامذته الذين سمعوا منه[1]، فمن شيوخه

١-أحمد بن علي الغزنويّ[2].

٢-عبد العزيز بن الأخضر[3].

٣-عبد العزيز بن منينا[4].

٤-عبد الله بن الحسين العُكبريّ[5].

٥-عبد الله بن عثمان بن قُديره[6].

٦-عليّ بن محمد الموصليّ[7].

٧-يحيى بن إبراهيم الكَرخيّ[8].

٨-يحيى بن ياقوت[9].

---

(١) ينظر: تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب: ق١ ج٤/٥٠١، وتاريخ الاسلام ٤٩/٢٢٧، وفوات الوفيات ٣/٤٣-٤٤، وبغية الوعاة ٢/١٧٩.

(٢) هو الواعظ أبو الفتح أحمد بن علي بن الحسين الغزنويّ البغداديّ ولد سنة (٥٣٢هـ) وتوفي في رمضان سنة (٦١٨هـ)، ينظر: سير اعلام النبلاء ٢٢/١٠٣-١٠٤.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ النحوي الضرير ولد سنة (٥٣٨هـ) وتوفي سنة (٦١٦هـ)، ينظر :إنباه الرواة ٢/١١٦-١١٨، ووفيات الأعيان ٣/١٠٠-١٠٢.

(٦) هو أبو بكر عبد الله بن عثمان بن محمد بن الحسن البغداديّ الدَّقّاق المعروف بابن قُدَيْره توفي سنة (٦١٢هـ)، ينظر التكملة لوفيات النقله ٢/٣٤١.

(٧) هو أبو الحسن علي بن أبي البركات محمد بن علي بن أبي سعد الموصليّ الأصل البغداديّ المولد والدار، توفي سنة (٦١٤هـ)، ينظر التكملة ٢/٣٩٩.

(٨) هو أبو تراب يحيى بن إبراهيم بن أبي تراب الكرخيّ اللَّوزيّ الشافعيّ ولد سنة (٥٢٦هـ) وحدث بدمشق وبغداد توفي في شعبان سنة (٦١٤هـ)، ينظر سير اعلام النبلاء ٢٢/٦٣-٦٤.

(٩) هو الحافظ يحيى بن ياقوت بن الفراش المجاور توفي سنة (٦١٢هـ)، ينظر تذكرة الحفاظ ٤/١٢٢.

٩ -أبو اليُمن الكنديّ[١].

*ومن تلامذته

١ -أحمد بن محمد المعروف بابن الظاهريّ[٢].

٢ -شعبان الإربليّ[٣].

٣ -عائشة بنت علي الصنهاجيّ[٤].

٤ -عبد الله بن علي الصنهاجيّ[٥].

٥ -عبد المؤمن الدمياطيّ[٦].

٦ -علم الدين الدواداريّ[٧].

٧ -محمد بن أحمد الابيورديّ[٨].

٨ -يوسف الختنيّ[٩].

---

[١] هو تاج الدين زيد بن الحسن بن زيد أبو اليمن الكندي البغداديّ نزيل بغداد توفي بدمشق سنة (٦١٣هـ)، ينظر شذرات الذهب: ٥/٥٤-٥٥.

[٢] هو جمال الدين أبو العباس احمد بن محمد بن عبد الله بن قيماز الحلبي ولد سنة (٦٢٦هـ) بحلب وتوفي سنة (٦٩٦هـ)، ينظر تذكرة الحفاظ ٤/١٨٠-١٨١.

[٣] هو الحافظ الزاهد أبو البركات شعبان بن أبي بكر بن عمر الإربليّ شيخ مقصورة الحلبيين ولد سنة (٦٢٤هـ) وتوفي سنة (٧١١هـ)، ينظر تذكرة الحفاظ ٤/١٩٢.

[٤] هي عائشة بنت علي بن عمر بن شبل الصنهاجيّ الحميريّ المُحدِّثه توفيت بمصر في ربيع الأول سنة (٧٣٩هـ)، ينظر الدرر الكامنة في أعيان المئه الثامنة ٢/١٣٤١، واعلام النساء ٣/١٨٠.

[٥] هو نجم الدين أبو بكر عبد الله بن عمر الصنهاجي توفي سنة (٧٢٤هـ)، ينظر الدرر الكامنة ٢/٢٨١-٢٨٢.

[٦] هو شيخ المحدثين شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدمياطي الشافعيّ ولد سنة (٦١٣هـ) وتوفي سنة (٧٠٥هـ)، ينظر تذكرة الحفاظ ٤/١٧٩.

[٧] هو المحدث مقدم الجيوش علم الدين سنجر التركي الدواداريّ (ت ٦٩٩هـ)، ينظر تذكرة الحفاظ ٤/١٨٦.

[٨] هو الامام المحدث الحافظ زين الدين أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي بكر الأبيورديّ الصوفي الشافعيّ نزيل القاهرة ولد سنة (٦٠١هـ)و (ت ٦٦٧هـ)، ينظر تذكرة الحفاظ ٤/١٧٧-١٧٨.

[٩] هو العدل بدر الدين يوسف بن عمر الختنيّ ولد سنة (٦٤٧هـ) وتوفي بمصر سنة (٧٣١هـ) ينظر شذرات الذهب ٦/٩٧.

* وفاته

توفي ابن عَدلان بالقاهرة يوم الجمعة التاسع من شوال سنة (٦٦٦هـ) عن ثلاثٍ وثمانين سنة، ودفن من الغد بسفح المقطم[١].

وقد اجمعت المصادر التي ترجمت له أنَّ وفاته كانت بالديار المصرية، وانفرد المقريزي (ت ٨٤٥هـ) بقوله إنَّهُ توفي بدمشق[٢].

آثاره

على الرغم من انَّ ابن عَدلان كان نحوياً بارزاً لم تذكر المصادر أنَّه ألفَّ في النحو. وذكرت له مُصنفين في حل الألغاز، الأول : ((عقلة المجتاز في حل الألغاز))[٣]، والثَّاني: كتاب في حل المترجم ألَّفه للملك الأشرف[٤].

وله مصنف آخر لم تذكره المصادر هو ((الانتخاب في كشف الابيات المشكلة الإعراب))[٥].

(١) ينظر: ذيل مرآة الزمان ٣٩٢/٢، وفوات الوفيات ٤٣/٣، والنجوم الزاهرة ٢٢٦/٧، وبغية الوعاة ١٧٩/٢، وهدية العارفين ٧١١/١.

(٢) ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك الجزء الأول /القسم الثاني ٥٧٢.

(٣) ينظر: فوات الوفيات ١٤٤/٣، وهدية العارفين ٧١١/١، وروضات الجنات ٤٤/٥، ومعجم المؤلفين ١٤٩/٧.

(٤) ينظر: فوات الوفيات ٤٤/٣، وهدية العارفين ٧١١/١، والاعلام ١٢٨/٥، ومعجم المؤلفين ١٤٩/٧، والملك الأشرف هو أبو الفتح موسى ابن الملك العادل الايوبي ولد سنة (٥٧٨هـ) وتوفي سنة (٦٣٥هـ) بدمشق، ينظر: وفيات الاعيان ٣٣٠/٥-٣٣٧، والنجوم الزاهرة ٣٠٠/٦.

(٥) حققه الدكتور حاتم صالح الضامن.

***المبحث الثاني:منهجه**

لم يحظَ شاعر بما حظي به المتنبِّي من العناية قديماً وحديثاً، إذ انبرى علماء العربية لديوانه بين شارح وناقدٍ ومادح وقادح "وقد أُلّفت الكتبُ في تفسيره، وحلّ مشكله وعويصه، وكُسِّرت الدّفاتر على ذكر جيِّده ورديئه، وتكلَّمَ الأفاضل في الوساطة بينه وبين خصومه، والإفصاح عن أَبكار كلامه وعُونِهِ، وتفرَّقوا فِرقاً في مدحه والقدحِ فيه، والنضح عنه، والتّعصُّب له وعليه. وذلك أَوّل دليلٍ دلَّ على وفور فضله، وتقدُّمِ قدمِهِ، وتفردهِ عند أهل زمانه، بملك رقاب القوافي، ورقّ المعاني"(١).

واختلفت الأقوال في عدد شروح ديوان المتنبّي، فقد ذكر ابنُ عساكر (ت ٥٧١هـ) أنَّ عددها اثنان وأربعون شرحاً(٢). ولم يُحدِّد ابن خَلكان (ت ٦٨١هـ) عددها بدقة، واكتفى بالقول إنَّها: ((أكثرُ من أربعينَ شرحاً))(٣).

في حين ذكر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) أنَّها نحو من ((ستين شرحاً وجيزاً وبسيطاً))(٤). واقتصر حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) على ذكر اثنين وعشرين شرحاً(٥).

وتقف جملة من الأسباب وراءَ كثرة عدد الشروح، أهمُّها جودةُ شعر المتنبّي، وثقافته العالية، وتمكنه من اللغةِ، وتفنّنه في استعمالها لتأدية المعاني المختلفة، وتعمُّده استعمال الألفاظ الغريبة، والأساليب الغامضة، وكثرة حُسّاده ومُتتبعي هفواته.

ويقف في مقدمة تلك الأسباب قدرته الفائقة على التفنن بأساليب التعبير عن المعاني، وقد أشار ابن القطّاع (ت ٥١٥هـ) إلى هذه المسألة بقوله: ((إنَّ مذهبَه

---

(١) يتيمة الدهر ١/١٢٧.

(٢) ينظر: تاريخ دمشق ٢/٣١٤-٣١٥.

(٣) وفيات الأعيان ١/١٢١.

(٤) البداية والنهاية ١١/٢٥٩.

(٥) ينظر : كشف الظنون ١/٨٠٩-٨١٢.

أنه يُغمضُ معانيه، حتى لا يفهمَها إلاّ العلماءُ))[1]. ممَّا أوقع خلافاً حادّاً بين الشُّراح وصل إلى حد تجريح أحدهم الآخر واستعمال ألفاظ لا تلائم مكانتهم العلمية، فهذا ابن فُورَّجة (ت ٤٥٥هـ) يعجب من تفسير ابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) أحد أبيات المتنبّي فيقول:

((فلقد تعجبَّتُ من مثل فضله، إذ سقط على مثل هذه الرذيلة))[2]. ويُعلّق على شرح الواحدي (ت ٤٦٨هـ) أحد الأبيات بقوله: ((هذا مسخٌ للشعر لا شرح له))[3]. ولا تقلُّ ألفاظ العروضيّ (ت ٤١٦هـ) قسوة عن ألفاظ ابن فُورَّجة، فقد وصف كلام ابن جني في شرحه أحد الأبيات بأنَّه: ((كلام من لم ينتبه بعد من نومِ الغفلة))[4]، ويقول في موضع آخر مُتعجباً من رواية ابن جنّي ((ما أصنع برجل ادّعى أنَّه قرأ هذا الديوان على المتنبّي ثم يروي هذهِ الرواية ويُفسِّر هذا التفسير))[5] وكذّبَ ابنَ جنّي في ادّعائه أنَّه سأل المتنبّي في تفسير أحد الأبيات وقال: ((ونعوذ بالله من الخطل لو كان سأله لأجابه بالصواب))[6]. واتّهمَ الصاحبَ بن عباد (ت ٣٨٦هـ) بتعمدّه التصحيف قائلاً: ((إنَّما غيَّرهَ عليه الصاحب ثمَّ عابه به))[7].

وتابع الواحدي منهج سابقيه في استعمال تلك الألفاظ، فقد سَخِرَ من تفسير ابن جنيّ أحد الأبيات قائلاً: ((من يفسر هذا البيت مثل هذا التفسير فقد فضح نفسه وغرَّ غيره))[8]، وقال في موضع آخر مُعلِّقاً على كلام ابن جنيّ ((هذا هذيان

---

[1] التبيان ٤٣/٤.

[2] المصدر نفسه ١٠/٢.

[3] المصدر نفسه ٢٥٧/٤.

[4] الواحدي ٧٤٥/٢، وينظر التبيان ٥٢/٢.

[5] المصدر نفسه، ينظر المصدر نفسه ٦٣/٢.

[6] المصدر نفسه ٥٩٧/٢، ينظر المصدر نفسه ١٨٠/٤.

[7] المصدر نفسه ٣٩١/٢، ينظر المصدر نفسه ١٣/٣.

[8] المصدر نفسه ٥١٤/٢، ينظر المصدر نفسه ٩٦/٣.

المبرسم والنائم وكلام من لم يعرف المعنى))[1]، وفي آخر((هذا هوس لا يساوي الحكاية))[2] ووصف كلام ابن فورَّجه بأَنَّه ((هوس ليس بشيء))[3].

وكان لابن دوست (ت ٤٣١هـ) نصيبٌ من كلام الواحديّ، قال رادّاً كلامه((وغلط ابن دوست...وكنت أربأ به عن مثل هذا الغلط مع تصدّره في هذا الشأن، ونعوذ بالله من الفضيحة))[4].

وقال راداً تفسيره أحد الأبيات: ((هذا تفسير باطل، ورواية باطلة، وهو من كلام من لم يقرأ هذا الديوان))[5].

أمّا ابن الشجريّ (ت ٥٤٢هـ) فقد كانت ألفاظه أقلَّ حِدةً من سابقيه؛ إذ ردّ كلام الخطيب التبريزي[6] (ت ٥٠٢هـ) الذي أنكر على المتنبّي كثرة تكرار لفظة (العَلَم) في قوله: (من البسيط)

إذا مضى عَلَمٌ منها بدا عَلَمٌ وإن مضى عَلَمٌ منه بدا علمٌ

بقولهِ: ((أمّا كراهيته لتكرار العلم، فقول من جَهِل ما في التكرار من التَّوكيد والتبيين إذا تعلق التكرار بعضه ببعض بحرف عطف، أو شرط، او غيرهما من المُعلِّقات))[7] .

وكان الواحديّ يتَّهم من سبقه بالقصور في تفسير البيت ويدّعي لنفسه الفضلَ في الكشف عن معناه، ومن ذلك قوله: ((ولم يشرح أحدٌ هذا البيت كما شرحته))[8].

وقوله: ((لم يُفسّرْ أحدٌ هذا البيت كما فسَّرتُهُ))[1]، وقوله بعد أنْ عرض كلام سابقيه: ((وهؤلاء الذين حكينا كلامهم كانوا أئمة عصرهم، ولم يكشفوا عن معنى

(١) الواحدي ١/١٣١، وينظر التبيان ٤/٥٣.
(٢) المصدر نفسه ١/١٣٣، ينظر المصدر نفسه ٤/٥٥.
(٣) المصدر نفسه ٢/٧٤٥، ينظر المصدر نفسه ٢/٥٢.
(٤) المصدر نفسه ١/٢٠٨، ينظر المصدر نفسه ١/٣٧٠.
(٥) المصدر نفسه ١/٢٠٧، ينظر المصدر نفسه ١/٣٦٨.
(٦) لم أعثر على كلام الخطيب في المُوضِح.
(٧) لم اعثر على كلام ابن الشجريّ، وينظر التبيان ٤/١٩.
(٨) الواحدي ١/١٩٤، وينظر التبيان ١/١٦.

البيت، ولا بيَّنوه بياناً يقف عليه المتأمل، ويقضي بالصواب))[٢]، وقال: ((لم يقل أحدٌ في تفسير هذا البيت ما يُعتمدُ أو يساوي الحكاية))[٣].

في خِضَمِّ ازدحام الشراح، وكثرة خلافاتهم، وشدة قسوتهم، وتنوُّع اتجاهاتهم، جاء الشّارح ليقتحمَ ميدانهم ويقدِّمَ لنا شرحاً يتضمَّنَ خُلاصَة ما قيل في تفسير البيت الواحد تاركا الحكم للقارئ في كثير من الاحيان مُظهِراً شخصيته في أحايين أُخرى.

وفيما يأتي أبرز السّمات المنهجية لشرحه:-

الأولى:-يرى الشارح أنَّ الشُّراح الذين سبقوه قد صبَّ كلٌّ منهم اهتمامه على جانب واحد من شعر المتنبّي من دون الجوانب الأُخرى ولم يأتِ أيٌّ منهم بما هو شافٍ، لذلك قرّر أنْ يكونَ منهجهُ في الشرح. جمعَ أقوال الشَّراح السابقين وترتيبها وتنظيمها وزيادة ما يمكن زيادته إليها، ومن ثَمَّ تقديمُ شرحٍ يجمع مزايا الشروح السابقة جميعها ويغني عنها.

وقد ذكر ذلك في مُقدِّمة شرحه إذْ قال: ((ورأيتُ النَّاسَ قد أكثروا من شرح الديوان، واهتمُّوا بمعانيه، فأعربوا فيه بكل فن واغربوا. فمنهم من قصد المعاني دون الغريب؛ ومنهم من قصد الإعراب باللفظ القريب، ومنهم من أطال فيه وأسهب غاية التَّسهيب، ومنهم من قصد التَّعصب عليه، ونسبه إلى غير ما كان قد قُصد إليه، وما فيهم مَن أتى فيه بشيءٍ شافٍ ولا بعوضٍ هو للطالب كافٍ، فاستخرت الله تعالى وجمعت كتابي هذا من أقاويل شُراحه الأعلام))[٤].

وادّعى الشارح انَّه أحاط بكل ما ذكره الشراح المتقدمون بل أَنَّه تتبع أقوالهم ومصادرهم الأصلية بأمانة علمية بعيداً من التَّعصب إذ قال: ((ولم أتركْ شيئا ذكره المتقدمون من الشراح، إلاّ أتيت به في غاية الإيضاح، وذكرت المآخذ من أين أخذها، ومن أين أخذها مَن قبلَه، ومن أين ابتدعها، ولم أمل إلى تعصُّب، بل إلى

---

[١] الواحدي ١/١٩٩، وينظر التبيان ١/٢٧.

[٢] المصدر نفسه ٢/٧٤٥، وينظر المصدر نفسه ٢/٥٢.

[٣] المصدر نفسه ١/٣١٦، وينظر المصدر نفسه ٤/١١٢.

[٤] التبيان: المقدمة ج

كُلِّ غريب من الأقوال تُطُلِّب، وذكرتُ قولَ كُلِّ قائل بالواو والفاء، ولم أختصرهُ بأنْ أتيتُ به على الاستيفاء))[1].

وقد التزم الشارح إلى حدّ كبير المنهجَ الذي ذكره.

والثانية: رتَّب الشارح قصائد المتنبّي ترتيباً هجائياً مُبتدئاً بالهمزة ومنتهياً بالياء. وكان يشير إلى البحرِ الذي نُظِمت فيه القصيدة، وإلى نوع قافيتها، وإلى مناسبتها. مقتدياً في الترتيب بفعل ابن جنّي والخطيب مشيراً إلى فضلهما في السبق إلى هذا الترتيب ((وإنَّما اقتدينا بالإمامين الفاضلين صاحبي الشعر والقوافي والعروض، العالمين بالآداب وكلام الأعراب، اللذين يُقتدى بقولهما في الآفاق، وهما عمدةُ أهل الشام والحجاز والعراق: أبي الفتح ابنِ جنيّ، والإمام أبي زكريا يحيى بن عليّ التبريزيّ...وقد رتَّبتُ كتابي هذا على ما رتَّبه الإمامان، واتبعت فعلَهما في كُلِّ مكان، وجعلته على حروف الكتابة، ليعينَ من أراد القصيدة أو البيتَ فيقصد بابه، وذكرت في أوَّلِ كُلِّ قصيدة من أيّ بحر هي وأيّ قافية، ليعرف من أيّ البحور والقافية))[2].

والثالثة: اتبع الشارح منهجًــا جديدا مُنظما في شرح البيت الشعريّ يقوم على تقسيم الشرح على ثلاثة أقسام، الأوّل: (الإعراب) يتناول فيه ما يشكل إعرابه في البيت وما فيه من تقديم وتأخير، ويُبيّن عود الضمائر، ويوضّح العواملَ الإعرابية وما في المسألة المذكورة من خلاف بين النحويين. ثم ينتقل إلى القسم الثاني: (الغريب) فيتناول الألفاظ الغريبة ويُبيّن دلالاتها ونوعَ بنيتها واشتقاقها، ويشير إلى مشتركها ومترادفها وما هو مجازيّ منها وإلى اللغات المختلفة وما اعترى اللفظة من تحوّل دلاليّ مستشهداً بالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلامِ العرب الفصحاء شعرا ونثرا والأمثال والمواعظ والحكم. وكلٌّ ذلك تمهيدٌ للقسم الثالث.

والثالث: (المعنى)، إذ يشرح فيه مضمون البيت ومعناه العام.

---

(١) التبيان ١/٩.

(٢) المصدر نفسه١/٨-٩.

هذا هو المنهج المطّرد في شرح الأبيات[١] وقد يستغني عن (الإعراب)[٢] أو عن (الغريب)[٣] ، أو عن كليهما[٤] عندما لا تكون هناك حاجة إلى ذلك فيلج إلى شرح البيت مباشرةً.

وبعد استيفائه شرح البيت يذكر المعنى المرادف له في القرآن الكريم[٥] أو في الحديث النبوي الشريف[٦] أو في الشعر العربيّ[٧] أو في المواعظ والحكم[٨].

وكثيراً ما يعرضُ تتابع المعنى على ألسن الشعراء عبر العصور المتوالية[٩]، وربَّما يورد ثمانية أبيات تحمل المضمون نفسه[١٠]. وقد يُجزِّئ البيتَ الواحد ويبحث لكلّ شطر منه على نظير له في المعنى[١١]، وقد يكتفي بشرح الأبيات التي يستشهد بها[١٢] ويفاضل بينها مُعلِّلاً[١٣].

وقد يذكر أفضل ما قيل عن العرب في هذا المعنى[١٤] ممَّا أكسب شـــرحه أهميّة كبيرة عند دارسي النقد الأدبيّ ولا سيَّما مَن عني منهم بموضوع السرقات الشعرية والموازنات.

---

(١) ينظر: التبيان ٤/١، ٦، ٩، ١١ ، ١٢ ، ١٣، ...،وغيرها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢/١، ٣، ٤، ٥، ...،وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٣/١ ، ٤ ، ١٠، ...،وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٣ ، ٥ ، ١٠، ...،وغيرها.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٨٢ ، ٢٦٠، ...،وغيرها.

(٦) ينظر: التبيان ٧/١ ، ٧١، ٢٦٤، وغيرها.

(٧) ينظر:المصدر نفسه ٣/١ ، ٧، ١٠ ، ١٣ ، ...،وغيرها.

(٨) ينظر: المصدر نفسه ٥٥/١، ٥٧ ، ١٨٥ ، ...،وغيرها.

(٩) ينظر: المصدر نفسه ٢٥/١ ، ٥٨، ٥٩، ٧٩ ، ٨٢ ، ...،وغيرها.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه ٢٦٠/٢-٢٦١.

(١١) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ١٣٦، ٢٠٧، ٢٣٣ ، ٣٢٠.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه ١٧٤/٢.

(١٣) ينظر: المصدر نفسه ٣٤٣/١، ٣٧٠، ١١٠/٢، ٣٧١/٣.

(١٤) ينظر: المصدر نفسه ٥٨/١- ٥٩، ٣٢٧.

والرابعة: -اتَّبع الشارح في شرحه أُسلوبا عاما وشاملا عُرف عند بعض الباحثين بـــ(الإتجاه التكامليّ)[1]، الذي لا يقتصر على شرح البيت الشعريّ حسب بل يتعداه إلى بسط مختلف العلوم والمعارف العامة، ممَّا يجعل الشرحَ موسوعةً ثقافيَّة ذات فوائد جَمّة. وقد ساعده على ذلك سعة ثقافته وغزارةُ عِلمه وتنوع اتجاهاته المعرفيّه فقدَّمَ لنا شرحاً غزيرَ المادة متنوع الفائدة تضمن جهداً لغويًـــا كبيرا[2] وجهدا نحويا[3] أكبر منه. ومن أبرز سماته العرض التفصيليّ المُسهب لمسائل الخلاف بين المدرستين الكبيرتين، البصرة والكوفة. ولا يخلو الشّرح من مادة صرفيّة مفيدة[4]. وهو عظيم الفائدة لدارسي الأدب العربيّ[5] والنقد الأدبي[6] والبلاغة[7] ولاسيما في موضوع السرقات الشعرية. وتضمن الشرح حديثاً مسهباً عن القوافي وأنواعها وعيوبها[8] وعن الضرورات الشعرية[9] وما هو مستحسن منها وما هو مستقبح، وتضـــمن قصصا ووقـــائع تأريخية[10] وتفصـــيلا عـــن المذاهب[11] والملل ومعتقداتهم، وحديثاً عن قبائل العرب[12] وأيامهم وأنسابهم وعاداتهم وتقاليدهم وحياتهم العامة، وقصصاً وحكايات عن الرسول الكريم[13](صلى الله عليه وآله وسلم) وعن شخصياتٍ إسلامية أخرى[14].

---

[1] هو الدكتور فخر الدين قباوه، ينظر منهج التبريزي في شروحه: ٢٠٠، والنحو في شروح ديوان المتنبّي: ٤٧.
[2] ينظر: التبيان ١/٨٠ ، ٢٧٢، ٢٩٧ ...وغيرها.
[3] ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٩٦، ٢١٨ ، ٢٢٨،...وغيرها.
[4] ينظر: المصدر نفسه ١/١٢٤، ٢٠٨، ٢٣٥،...وغيرها
[5] ينظر: المصدر نفسه ٤/ ١٠١، ١٢٦.
[6] ينظر: التبيان ١/٢٥، ١٤٩، ١٦٧، ٣/١٨، ٤/٩٤،... وغيرها.
[7] ينظر: المصدر نفسه ٣/٥٧، ٢٢٤،...وغيرها.
[8] ينظر: المصدر نفسه ١/ ١، ٨ ، ٢/٩١،....وغيرها.
[9] ينظر: المصدر نفسه ١/٢٨١، ٤/١٥٩-١٦٠،...وغيرها.
[10] ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٩، ٧٥ ، ١٦٨ ، ٢٥١، ٣/١٨١،...وغيرها.
[11] ينظر: المصدر نفسه ٢/٦٧-٦٨، ٢٢٥-٢٢٦،...وغيرها.
[12] ينظر: المصدر نفسه ١/ ٣٨٢ ، ٤/٩٧ ، ١٨٨-١٨٩، ٢٣٨ .
[13] ينظر: المصدر نفسه ٢/٤٥، ٢٩٦.
[14] ينظر: المصدر نفسه ٢/١٦٨، ٣/٦٤، ١٩٦.

وتضمن أيضاً أحكاما فقهية مختلفة[١] وحديثاً عن آيات قرآنية مكيِّة ومدنيِّة وعن أسباب نزولها[٢] وأقوال أهل التفسير فيها[٣]. وقدَّمَ حديثاً عن علم الحديث والسند ورجالاته[٤].

وعن الافلاك والبروج والانجم السيارة[٥] وعن الطيور وأنواعها وأشكالها وألوانها[٦] وعن التمور وأنواعها[٧] وعن المواقع الجغرافية من بحار وغيرها[٨].

ومثال ذلك ما ذكره من تفصيل مسهب في أنواع القطا في أثناء شرح بيت المتنبِّي: (من البسيط)

فالعُرْبُ مِنهُ مع الكُدريّ طائرةٌ والرُّومُ طائرة مِنهُ مع الحَجَلِ

قال: ((الكُدريّ: جنس من القطا، وهو على ثلاثة أضرب: كُدريّ، وجونيّ، وغَطاط. فالكُدري: الغبر الألوان، الرُّقش الظهور والبطون، الصُّفر الحلوق، القصار الأذناب، وهو ألطفَ من الجوني.والجوني: سُود البطون، سود الأجنحة والقوادم، قِصار الأدناب. والغطاط: غُبر الظهور والبطون والأبدان، سود بطون الأجنحة، طوال الأرجل والأعناق، لِطاف لا تجتمع أسرابا، أكثر ما تكون ثلاثا واثنين))[٩].

بقي أن نذكر ما في الشرح من فائدة جليلة في موضوع القراءات القرآنية، إذ تَوسَّعَ الشارح في ذكر القراءات المختلفة للآية الواحدة أو اللفظة الواحدة في الآيات المختلفة مورداً جميع القراءات سبعية كانت أو غير ذلك شاذة أو

---

[١] ينظر: التبيان ٣٤٤/١، ٣٧٥/٢، ٢٩٥/٣، ٣٢/٤.
[٢] ينظر: المصدر نفسه ٣٥٦/١.
[٣] ينظر: المصدر نفسه ٢٨٦/١.
[٤] ينظر: المصدر نفسه ٢٠١/٢.
[٥] ينظر: المصدر نفسه ٢٣٩/١، ٢٨٠، ١٧٢/٢، ٧٦/٤-٧٧.
[٦] ينظر: المصدر نفسه ٣٢٦/٢، ٨٢/٣.
[٧] ينظر: المصدر نفسه ٨٤/٢.
[٨] ينظر: المصدر نفسه ٢٧٥/١، ٢٤٨/٢، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣١٧.
[٩] المصدر نفسه ٨٢/٣.

متواترة[١]، حتى أنَّ ما في الشرح من قراءات يصلح أن يكونَ مؤلَّفا مُستقلا بعينه، ولا غرابة في ذلك فالشارح من المُقرئين وقد صرّحَ بذلك في أثناء محاورته شيخَه عبد المنعم النحويّ[٢]. وله كتابٌ مفقود في القراءات اسمه الروضة المزهرة في شرح كتاب التذكرة[٣].

والخامسة:-اهتمامه بالروايات المختلفة وحرصه الشديد على إيرادها كلِّها، قال واصفاً احدى الروايات: ((وليست برواية جيّدة ...، وإنَّما ذكرناها حتى لا نخلَّ برواية صالحة كانت أو فاسدة))[٤].

وقال في رواية أخرى: ((وليس بشيء، إلا أني وجدتها في بعض النسخ فذكرتها ، حتى لا أُخلَّ بشيءٍ، على حسب الطاقة))[٥].

ومن المُلاحظ أيضاً أنَّه يحاول توجيه الروايات المختلفة قال في بيت المتنبّي: (من الكامل)

نِقَمٌ على نِقِمِ الزَّمان يَصبُّها   نِعَمٌ على النِّعمِ التي لا تُجحدُ

((نقمُ: خبر ابتداء محذوف، ومن روى نَصبها جاز أن تكونَ خِطابا، ويكون (نعم) على هذا خبر ابتداء محذوف، أيْ هي. وإن جعلتها للتأنيث كانت (نِعمٌ) فاعلة لها، ومن روى بالياء المثناة تحتها فالضمير للممدوح، و(نعم) خبر ابتداء محذوف أيضا))[٦].

ونجده يوازن بين الروايات المختلفة ويفاضل بينها. قال في بيت المتنبي: (من الكامل)

عذْلُ العَواذلِ حولَ قلبِ التَّائهِ   وَهَوى الأحِبَّةِ منهُ في سَوْدائِهِ

---

[١] سيأتي تفصيل القراءات القرآنية في الفصل الثاني.

[٢] ينظر: التبيان ١/٨١.

[٣] ينظر: المصدر نفسه ٢/٢٤١، ٣/٣٦٣، ٣٦٥.

[٤] المصدر نفسه ٣/٣٧٤.

[٥] المصدر نفسه ٤/١٢.

[٦] المصدر نفسه ١/٣٣٣.

((وروي: (قلبي) بالإضافة، ويكون (التائه) صفةً له، وليس بجيِّد، لأنَّه لا يُقال: تاه القلبُ، والرواية الجيِّدة: (قلبُ التائهِ) بالإضافة إلى "التائه"))[1].

والسادسة: بروز ظاهرة التكرار في الشرح، فقد يُكرّر الحديثَ عن المسألة الواحدة غير مرة من غير أنْ يشير إلى ورودها فيما مضى. ومن ذلك تكرار عبارة (السُّقم والسَّقم لغتان فصيحتان)[2] أربع مرات، وتكرار الحديث عن لفظة (الحُلي) ولغاتها الثلاث، بكسرِ الحاء واللام والتشديد، وبفتح الحاءِ وسكون اللّام، وبضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء ست مرات[3] وكرّرَ عبارة (سقى وأسقى لغتان فصيحتان نطق بها القرآن) تسع مرات[4].

ونجده في أحيانٍ قليلة يجتنب التكرار ويشير إلى ورود المسألة فيما مضى من الشرح، ومن ذلك اجتنابه تكرار الحديث عن الخلاف البصريّ الكوفيّ في أصل (كمْ) وإحالته إلى موضع سابق من الشرح إذْ قال: ((وقد تقدَّمَ الكلامُ على اختلاف المذهبين فيما تقدَّمَ من هذا الكتاب))[5].

والسابعة: التزام الشارح موقفا منصفا من المتنبِّي، فمن المعروف أنَّ شراح ديوان المتنبِّي قد اختلفوا فيه بين محبٍّ مادح يصل إلى حد المغالاة، ومبغض قادح يتتبَّع عيوبه ويتحامل عليه، ولعمري كَمْ غالى أبو العلاء المعريّ (ت ٤٤٩هـ) وابن فُورّجه وهُما يدعيان كمال شعره وعجز المرء عن استبدال كلمة منه بخير منها، قال ابنُ فورّجه: ((وقرأت على أبي العلاء المعريّ ومنزلته في الشعر ما قد علمه من كان ذا أدب، فقلت له يوماً في كلمة: ما ضر أبا الطيّب لو قال مكان هذه الكلمة كلمة أُخرى أوردتها، فأبان لي عوار الكلمة التي ظننتها، ثم قال لي: لا تظنّ أنَّك تقدر على إبدال كلمة واحدة من شعره بما هو خير منها، فجرِّب إنْ كنت مُرتاباً، وهاأنا أُجرّب ذلك منذ العهد فلم أعثر بكلمة لو أبدلتها بأخرى كان أليق

---

[1] التبيان ٢/١

[2] المصدر نفسه ١٨١/٣، ١٩١، ٨٣/٤، ١٩٢.

[3] المصدر نفسه: ٢٨٢/٢، ٣٢٥، ٣٢/٣، ٢٠٢، ٣٢٤، ٢٥٣/٤.

[4] المصدر نفسه: ٢٥٨/١، ٥/٢، ١٤٧، ٢٠٨، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣٢٢، ٣٥١، ٧٤/٤.

[5] المصدر نفسه: ٣٤٢/١.

بمكانها وليجرب من لم يصدق يجد الأمر على ما أقول))[١] ومن الشُّراح من غيّر كلامَه وعابه عليه.

فأين يقف شارحنا من الفريقين؟

ذكر الشارح أنَّ من الشراح من قصد التعصُّبَ على شعر أبي الطيب وأنَّ من أهدافه أنْ يقدِّم شرحا لا يميل فيه إلى التعصب. ومن يتتَّبع شرحه يجد أنَّ الشارحَ قد التزم منهجَه المُنصف هذا إلى حدٍّ كبير.

فتارةً يمدح المتنبِّي ويكثر من الثناء عليه ويردُّ عنه التُّهمَ، وتارة أخرى يتهجَّم عليه بألفاظ أشدَّ من ألفاظ سابقيه بحسب ما يقتضيه الموقف المنصف، قال مُدافعا عن المتنبِّي: ((وقد عابه من لا يعرف معاني الشعر))[٢] وقال في موضع آخر رادا قول القاضي:

((وهذا ظلم منه للمتنبِّي، وقلة فهم من القاضي))[٣].

ونجده ينتصر للمتنبِّي ما وجد السبيلَ لذلك محتّجا بما هو مسموع من كلام العرب، قال راداً على من أنكر على المتنبِّي استعمال لفظة (حشيان) في قوله: (من البسيط)

بالواخِداتِ وحادِيها وبي قَمَرٌ   يظلُّ من وَخْدِها في الخدْرِ حَشْيانا

((وأنكر بعض من لا يعرف اللغة على أبي الطيّب لفظة (حَشيان)، وقال لم أسمعها، ولم يسمْع قولَ الآخر[٤]: (من الطويل)

فَنَهْنَهْتُ أُولى القومِ عنيّ بضربةٍ...تنفَّسَ منها كلُّ حَشيانَ مُحجرِ))[٥].

ونجد عبارات المدح والثَّناء مبثوثةً في أثناء الشرح، من ذلك قوله: ((قد أجمع الحذَّاق بمعرفة الشعر والنقَّاد أنَّ لأبي الطيّب نوادر لم تأتِ قي شعر غيره،

[١] الواحدي ٢٧٧/١، وينظر التبيان ٢٣١/٤.

[٢] التبيان ٣٦١/٣.

[٣] المصدر نفسه :١٦١/٤.

[٤] البيت لأبي جُندب الهذلي، ينظر شرح أشعار الهذليين ٣٥٧/١.

[٥] التبيان ٢٢١/٤.

وهي مما تخرق العقول))[١] وقوله: ((من يتعرَّض لمعاني المتنبّي يجئ شعره أبرد من الزمهرير))[٢].

وكثيراً ما يعبِّر عن اعجابه بكلام المتنبّي بعباراتٍ تظهر فضلَه على سواه من الشعراء، من ذلك قوله في وصف أحد الأبيات: ((وهو من إعجاز نبّوته التي أعجزت غيرهُ))[٣] ، وفي آخر ((وهذا من نوادر أبي الطيّب التي لا تُماثل))[٤] وفي آخر: ((فهذا الذي لم يأتِ شاعر بمثله...ولو تصفَّحْت دواوينَ المجيدين المولَّدين والمحدثين لم تجد لأحدٍ منهم بعض هذا نادراً، ولكنَّ الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، ويــؤتِ الــحكمة من يشاء))[٥]، وفي آخر : ((وهذا البيت من أحسن الكلام الذي يــعجز عــن مــــثله المجيدون))[٦] وفي آخر: ((وهذا من أبدع المعاني، ولو لم يكن له في ديوانه إلاَّ هذا لكفاه))[٧].

ولا يتردَّد الشارح في أنْ يذمَّ أبا الطيِّب ويتهجَّم عليه بعباراتٍ قاسية جداً ومن ذلك قوله: ((وهذا من بعض حمقه))[٨]، وقوله: ((هذا مّما اعتاده من الحماقة، ولو قال هذا علي بن حمدان سيف الدولة لأخذ عليه))[٩]، وقوله: ((وهو بيت رديء، لو قيل في زماننا لهرب قائله من الحياء))[١٠]، وقوله: ((وهذا من كلامه البارد، وحمقه الزائد))[١١]، وقوله: ((وهذا من الغلو والافراط والجهل))[١٢]، وقوله: ((هذهِ

---

[١] التبيان ١٦١/١.

[٢] المصدر نفسه ١٤٩/٢.

[٣] المصدر نفسه: ٨١/١.

[٤] المصدر نفسه: ١٤٩/١.

[٥] المصدر نفسه: ١٦٧/١.

[٦] المصدر نفسه :٢١٢/١.

[٧] المصدر نفسه: ١٨/٣.

[٨] المصدر نفسه: ٩٤/٤.

[٩] المصدر نفسه:٣٥٥/١.

[١٠] المصدر نفسه: ٣٧٤/١.

[١١] المصدر نفسه: ١٥٧/٢.

[١٢] المصدر نفسه: ١٩٩/٢.

مبالغة تدخل النار، نعوذ بالله من هذا الإفراط، وهذا الغلو))[١]، وقوله: ((هذا من حماقته المعروفة ولابدّ له في كلِّ قصيدة من هذا))[٢].

وذكر الشارح غير مرّة أنَّه يرفض الأبيات المرتجلة ارتجالا، وأنَّه يرى ألاّ تذكر في ديوان الشاعر، وإنَّما ذكرها هو اقتداءً بمن سبقه، قال في وصف قسم من تلك الأبيات: ((وهذهِ كلُّها أبيات رديئة، عملها ارتجالاً في معانٍ ناقصة))[٣]، وقال في موضع آخر: ((وكان الأحسن بمن جمع هذا الديوان ألاَّ يذكر مثل هذهِ المقاطع المرتجلة السخيفة، ولولا أنْ ينسبني الناسُ إلى عجز، لما ذكرتها))[٤]، وقال في موضع آخر: ((لولا أنَّ من تقدَّمني شرح هذهِ المقاطع لما ذكرتها، لأنَّها من الشعر الرديء باردة المعاني، ولا رونق لها، ولا معنى حسن، وإنَّما اقتديت بمن سبقني، ولولا ذلك لتركت الارتجال كلَّه))[٥] ، وردَّ قول الواحدي الذي عاب على المتنبي قطعة في الوصف، وقال إنَّ المتنبي ليس من أهل الأوصاف[٦] بقوله: ((إنَّما المتنبّي ممن يُحسن الأوصافَ في كلِّ فن، وإنَّما هذا الذي يأتي له في البديهة والارتجال، أو في وقت يكون على شراب وغيره، فلا يُعتَّد به، ولو كان أبو الفتح عملَ صواباً لكان أسقطه من شعره. ولولا أنَّ من تقدَّمني شرح هذهِ المقطَّعات وأثبتها، لما ذكرتها في كتابي هذا))[٧].

وخلاصة الأمر أنَّ الشارح قد عاب على المتنبّي أمرين، الأوّل: الغلوّ والإفراط في المدح الذي يصل إلى حد الكفر العقائديّ أحياناً، والثاني: الأبيات التي نظمها ارتجالاً من غير تمحيص.

---

[١] التبيان: ٣/٢٤٤.
[٢] المصدر نفسه: ٤/٩٥.
[٣] المصدر نفسه: ١/١٣٦.
[٤] المصدر نفسه: ٤/ ٤٦.
[٥] المصدر نفسه: ٤/٩٢.
[٦] الواحدي: ٢/٧٧٤.
[٧] التبيان ٤/١٦٥.

***المبحث الثالث: موارده**

لم يكن الشارح أوّلَ من ألَّفَ في العربية، ولا أوّل من تصدَّى إلى شرح ديوان المتنبّي، فقد سبقه كثيرون، ومن البديهيّ أنْ يَفيد من سابقيه شُراحاً ولغويين ونحويين، ويستقى منهم مادَّته موازناً ومرجحاً ومجتهداً ليكونَ مع ركبِ العلماءِ الأجلاَّء الذين توالوا على خدمة لغة القرآن الكريم خالفاً عن سالفٍ وآثروا المكتبة العربية بعطائهم الفذّ، ورأيتُ أنْ أعرض موارد الشارح في محورين، تناولت في الأوّل: الأعلام والكتب التي نقل عنها، وفي الثّاني: موقفه ممَّا ينقل.

الأوّل: الأعلام والكتب التي نقل عنها:

أ-الأعلام:

شرح ديوان المتنبي غير عالمٍ من العلماء الأجلاّء، وقد اعتمد المتأخِّر منهم على المتقدِّم ناقلاً آراءهُ معلِّقا عليها مؤيدا، أو رادّا.

ولم يكن الشارح من المتقدِّمين في شرح الديوان لذلك جاء شرحه غنّيا بأسماء الشّراح السابقين. وقد صرَّحَ الشارح في مقدمة شرحه بأسماء قسم من الشّراح الذين اعتمد عليهم في شرحه مقدِّما ابن جنيّ، قال: ((وجمعت كتابي هذا من أقاويل شُرّاحه الأعلام، معتمدا على قول إمام القومِ المقدَّم فيه، الموضِّح لمعانيه، المُقدَّم في علم البيان أبي الفتح عثمان؛ وقول إمام الأُدباء، وقدوة الشّعراء، أحمد ابن سليمان أبي العلاء، وقول الفاضل اللبيب، إمام كلِّ أديب، أبي زكريا يحيى بن عليّ الخطيب، وقول الإمام الأرشد، ذي الرأي المُسدَّد أبي الحسن علي بن أحمد، وقول جـماعة كـأبي علي بـن فُـورَّجه، وأبي الـفضل العروضيّ، وأبي بكر الخوارزميّ ، وأبي محمد الحسن بن وكيع، وابن الأفليليّ، وجماعة))[1].

ونجد أنَّ أكثر الشراح الذين اعتمد عليهم الشارح وأكثَر من النقل عنهم ابنُ جنيّ، إذ تكرَّر اسمه في الشرح ثماني مئة مرة[2]، وقد يتكرَّر اسمه في الصفحة الواحدة أربع مرات[3] ولا غرابةَ في تقديم ابن جنيّ على غيره من الشّراح لتقدُّمه

---

[1] التبيان: المقدمةج-د.

[2] ينظر: المصدر نفسه ١/٢٨، ٣٩، ٢/٣، ٤، ٣/ ٣، ١٠، ٤/٣، ٤...وغيرها.

[3] المصدر نفسه ٤/٢٩٠.

في شرح الديوان، ومعاصرته المتنبّي فضلاً عن مكانته المرقومة بين العلماء اللغة.

ويأتي بعد ابن جنيّ الواحديّ، إذ ذكره الشارح ست مئة وثلاثاً وتسعين مرَّة[1]، يليه ابن فُورّجه (ذكره مئة وأربعا وأربعين مرة)[2]، ثم الخطيب التبريزي (ذكره مئة وستا وثلاثين مرة)[3] ثم ابن القطاع (ذكره خمسا وثمانين مرة)[4] ثم العروضيّ (ذكره ثلاثا وخمسين مرة)[5] ثم ابن وكيع (ت٣٩٣هـ) (ذكره ثماني وأربعين مرة)[6] ثم الخوارزمي (ت ٤٢٥هـ) (ذكره تسعا وعشرين مرة)[7] ثم ابن الشجري (ذكره خمسا وعشرين مرة)[8] ثم ابن الأفليليّ (ت ٤٤١هـ) (ذكره ثلاثا وعشرين مرة)[9] ثم أبو العلاء المعريّ (ت ٤٤٩هـ) (ذكره ثماني عشرة مرة)[10] ثم ابن دوست (ت ٤٣١هـ) (ذكره احدى عشرة مرة)[11] ثم علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠هـ) (ذكره سبع مرات)[12].ثم الصاحب بن عباد (ذكره ثلاث مرات)[13] ثم القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) (ذكره ثلاث مرات)[14] ثم الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) (ذكره مرة واحدة)[15].

---

[1] ينظر: التبيان ١/٥، ١٢، ٢/٤، ٥ ، ٣/٤، ١١، ٤/٩،٧...وغيرها.

[2] المصدر نفسه: ١/١٣، ٢٥، ٢/١٠، ٤٠، ٣/١١، ٣٠، ٤/٢٨، ٦٩...وغيرها.

[3] المصدر نفسه: ١/٩ ، ٤١ ، ٢/٤٩ ، ٥١، ٣/٢٥، ٢٦، ٤/١٠، ٢٢...وغيرها.

[4] المصدر نفسه: ١/٥ ، ٨٣، ٢/٢٠، ٤٧، ٣/٤، ٢٢ ، ٤/٢٠، ئ٣٥،...وغيرها.

[5] المصدر نفسه: ١/٨٧، ١٠٥، ٢/٤٧، ٤٨، ٣/٢٧، ١٠٨، ٤/٣٥ ، ١٢٢...وغيرها.

[6] المصدر نفسه: ٢/٢٢٤، ٢٢٧، ٣/٦، ١٠، ٤/٦٦، ١٠٥...وغيرها.

[7] المصدر نفسه: ١/٢١، ٧٣، ٢/٦٣، ١٠٩، ٣/٨، ٦٦، ٤ /٦٤، ١٩٧...وغيرها.

[8] المصدر نفسه: ١/٢٧ ، ٢٨ ، ٢/٢٣٩، ٢٩٦، ٣/٩، ٣٤، ٤/١٩، ٣٦...وغيرها.

[9] المصدر نفسه: ١/٨٣، ٢/٢٢٧، ٣،٢٢٨ /١٢، ٣٧ ،...وغيرها.

[10] المصدر نفسه: ١/٢٧ ، ٢٨ ، ٢/٥١، ٣٦٩، ٣/١١٧، ٢٧٨، ٤/١٨، ٤٢...وغيرها.

[11] المصدر نفسه: ١/٣٦٨، ٣٧٠ ، ٣/٧٢ ، ٢١٠، ٤/٥٣، ٩٦...وغيرها.

[12] المصدر نفسه: ١/٢٧، ٢٧٧، ٢/٢٣٧، ٣/١٦١، ١٧٤،...وغيرها.

[13] المصدر نفسه: ١/٢٧٧، ٣/١٣، ١٧٦.

[14] المصدر نفسه: ١/٢٤٤، ٢/٢٤١، ٣/١٦١.

[15] المصدر نفسه: ١/٣٠٣.

وكثيراً ما كان الشارح يصرِّح بأسماء الشراح الذين ينقل عنهم، بل يشير إلى نقل الشراح أحدهم عن الآخر فيقول: ((هذا كلام أبي الفتح ونقله الواحديّ حرفا فحرفا))[١]، و((نقل ابنَ القطَّاع كلامَ أبي الفتح حرفا فحرفا))[٢] و((قال أبو الفتح...ونقله الواحدي كما نقلناه))[٣] و((نقل الشريف هبة الله بن الشجريّ كلام ابن فورجه في أماليه حرفا حرفا))[٤] وقد يشير إلى المنقول بعد تمام الكلام[٥]. وغالباً ما يشير إلى نهاية الكلام المنقول خشية اختلاط النقول[٦] وهو دليل على دقّته في النقل.

ونجده في قليل من الأحيان لا يُصرِّح بأسماء الشَّراح الذين ينقل عنهم ويكتفي بالقول: ((قال جماعة من شراح هذا الديوان))[٧].

وعرض الشارح في أثناء الشرح كثيراً من مسائل اللغة والنحو، وكان من البديهيّ أنْ يعتمد على اللغويين والنحويين السابقين الذين حازوا السبق في استخلاص قواعد اللغة وتشييد صرحها، وفي مقدّمتهم سيبويه الذي ورد اسمه في الشرح أربعا وستين مرَّة[٨]، ثم الجوهريّ (ت في حدود٤٠٠هـ) (ذكره ثلاثا وثلاثين مرّة)[٩]، ثم الاصمعي (ت ٢١٦هـ) (ذكره تسعا وعشرين مرّة)[١٠]، ثم الفراء (ت ٢٠٧هـ) (ذكره أربعا وعشرين مرّة)[١١]، ثم أبو زيد الانصاريّ (ت ٢١٥هـ) (ذكره احدى وعشرين مرّة)[١٢]، ثم الأخفش (ت ٢١٥هـ) (ذكره

---

(١) التبيان: ٢/٥، وينظر المصدر نفسه ١/٥ ، ٢/١٠، ٣/٣٩، ٤/١٣٠.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٤٧، وينظر المصدر نفسه ١/١٨٤.

(٣) المصدر نفسه: ٤/٨٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢/٢٩٦.

(٥) المصدر نفسه: ١/٣٧١، ٢/٥، ٣/٥٣...

(٦) المصدر نفسه: ١/١٦، ٢٧، ٦٦، ٧١، ٧٤...

(٧) المصدر نفسه: ١/٧٤، وينظر المصدر نفسه ١/٦٦.

(٨) المصدر نفسه: ١/١٦، ١٨، ٢/٤١، ٤٧، ٣/١١، ١٢، ٤/٣١ ، ٤٨،...وغيرها.

(٩) المصدر نفسه: ١/٣٧ ، ١٣٩، ٢/٢٥ ، ٤٣، ٣/٤٧، ١١٩، ٤/٣٧، ٥١...وغيرها.

(١٠) المصدر نفسه: ١/٩٣، ١٠٠، ٢ /٤٦، ٧٤، ٣/١٠، ١١ ، ٤ /١٠، ٩٤...وغيرها.

(١١) المصدر نفسه: ١/١٤٤، ١٤٩، ٢/١٧٥، ١٨٦، ٣/٢٢٥، ٢٦٢، ٤/٤١، ٨٠...وغيرها.

(١٢) المصدر نفسه: ١/١٦٨، ٢٢٧، ٢/٢٤٠، ٢٧١، ٣/٩٠، ٢٧٢، ٤/٥٠، ٢٥٨...وغيرها.

تسع عشرة مرّة)[١]، ثم أبو عبيدة (ت ٢١٣هـ) (ذكره ست عشرة مرّة)[٢]، ثم ابن السكيت(ت ٢٤٤هـ)(ذكره خمس عشرة مرّة)[٣]، ثم الخليل(ت ١٧٥هـ) (ذكره اثنتي عشرة مرّة)[٤]، ثم الكسائي(ت ١٨٩هـ) (ذكره احدى عشرة مرّة)[٥]، ثم ابن الأعرابيّ (ت ٢٣١هـ) (ذكره احدى عشرة مرّة)[٦]، ثم أبو علي الفـارسيّ (ت ٣٧٧هـ) (ذكره عشر مرّات)[٧]، ثم المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) (ذكره تسع مرّات)[٨] ثم ثعلب (ت ٢٩١هـ) (ذكره تسع مرّات)[٩]، ثم ابن دريد (ت ٣٢١هـ) (ذكره ثماني مرّات)[١٠]، ثم الازهري (ت ٣٧٠هـ) (ذكره ست مرّات)[١١]، ثم ابن بري(ت ٥٨١هـ) (ذكره ست مرّات)[١٢]، ثم يونس (ت ١٨٣هـ) (ذكره خمس مرّات)[١٣]، ثم أبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨هـ) (ذكره أربع مرات)[١٤].

ولم يغفل الشارح التصريحَ بأسماء العلماء الذين ينقل عنهم إلاّ في مراتٍ قليلة اكتفى فيها بالقول ((قال قومٌ))[١٥] أو ((قال غيره))[١٦]، أو ((قال أهل اللغة))[١٧]،

---

(١) التبيان: ١/١٠٢ ، ١٨٩، ٢/١٠٥ ، ١٨٤، ٣/٧٥ ، ١١، ٤/٧٨، ١٩٠...وغيرها.

(٢) المصدر نفسه: ١/٣٧ ، ٣٧٧ ، ٢/٣٥٦، ٣٧٤، ٣/٤٨، ٧٠، ٤/٣٧، ١٧٤...وغيرها.

(٣) المصدر نفسه: ١/١١، ٢٢٧ ، ٢/٣٦، ١٦٣، ٣/٢٨٦، ٣١٩، ٤/٢١٩، ٢١٧...وغيرها.

(٤) المصدر نفسه: ١/١٥، ١٨٩، ٢/٤١، ٢٦٥، ٣/١٨٤ ، ٢٠٥، ٤/١٦٧،...وغيرها.

(٥) المصدر نفسه: ١/١٥، ٣١٢، ٢/٢٦٥، ٣٧٤، ٣/٢٢٥، ٤/٤٠، ٩٠،...وغيرها.

(٦) المصدر نفسه: ١/٤٤، ٦٦، ٢/١٢٤، ٢٧٦، ٤/١٠٣، ١٤٣،...وغيرها.

(٧) المصدر نفسه: ١/٥٤، ٢٧٧، ٣/١١٥، ١٨٤،...وغيرها.

(٨) المصدر نفسه: ١/١٨٢، ٢٥١، ٢/٢١، ٣/١٨٤، ٢٠١، ٤/١٠٥، ٢٠٧،...وغيرها.

(٩) المصدر نفسه: ١/٤٤، ٢١٧، ٣/٢٠٥، ٢٢٢، ٤/١٧، ١٩٠،...وغيرها.

(١٠) المصدر نفسه: ١/١٢٢، ١٤٣، ٢/١٨٢، ٣٧٥، ٣/٦٢، ٢٠٥، ٤/١١، ١٩٦،...وغيرهاز

(١١) المصدر نفسه: ٢/٤٣، ٢/٣٧٥، ٣/٢٧٥ ، ٤/٥١، ٨٣،...وغيرها.

(١٢) المصدر نفسه: ١/٢٢٦، ٢٤٢، ٢/٤٧، ٣/١٢٦،...وغيرها.

(١٣) المصدر نفسه: ١/٧٠، ٣٧٧، ٢/٣٨٠، ٣/١٨٤، ٤/٢٢٦،...وغيرها.

(١٤) المصدر نفسه: ٣/١١٥، ٣٤٧، ٤/٥٦، ٦٨،...وغيرها.

(١٥) المصدر نفسه: ١/١٦، ١٩، ٣٧، ٨١، ١٣٤ ، ٢/٦٢ ، ٣/٤٩.

(١٦) المصدر نفسه: ١/١٦، ٧١، ٧٣، ٢/١٦٦.

(١٧) المصدر نفسه: ١/٢٩٩، ٢/١٨٦، ٢/٩٦.

أو ((قال بعضهم))[1] أو ((قال أهل التفسير))[2]، أو ((قال المحققون))[3] أو ((قال النحويون))[4].

بقي أن نشيرَ إلى شيخه الذي قرأ عليه ديوان المتنبِّي في الموصل أبي الحرم مكيّ بن ريَّان الماكسيني[5] وشيخه الذي قرأ عليه الديوان بالديار المصريّة أبي الفتح محمّد عبد المنعم بن صالح التيميّ النحويّ[6] وشيخه أبي الفتح نصر بن محمد الوزير الجزريّ[7].

ب - الكتب:

هي المورد الثاني من موارده، وفي مقدِّمتها كتاب سيبويه(ت ١٨٠هـ)، إذ جعله الشارح المصدر الأوّل من مصادره، استقى منه كثيراً من الآراء اللغوية والنحوية فضلاً عن استشهاده بشواهده. وقد ذكره ثلاثاً وعشرين مرّة[8]. وليس هذا بغريب فهو الكتاب الأوّل والمصدر الرئيس من مصادر اللغة. ويأتي بعد كتاب سيبويه (أمالي ابن الشجريّ) ذكره الشارح تسع مرات[9] ثم كتاب (النوادر) لأبي زيد الانصاريّ، ذكره خمس مرات[10] واعتمد عليه في تفسير الكلمات الغامضة في شعر المتنبِّي.

وذكر الشارح كتباً أُخرى منها (العين)[11] للخليل بن أحمد الفراهيديّ، و(الهمز)[12] لأبي زيد الانصاريّ، و(يتيمة الدهر)[1] للثعالبيّ

---

[1] التبيان: ٤١/١.

[2] المصدر نفسه: ١٦٤/٢.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه:١٦٥/٢، ١٦٦.

[5] ينظر: المصدر نفسه: المقدمة "ب"، ٧٢/١، ٨٩، ٢١/٢، ٢٦٧/٢ ، ٣٥٨، ٧٢/٣، ١٢٥.

[6] ينظر: المصدر نفسه: المقدمة"ج"، ١٧/١، ٧٢، ٨١، ٢٨٦، ٢٦٧/٢، ٣٥٨، ٧٢/٣.

[7] المصدر نفسه: ٢١٧/٣.

[8] المصدر نفسه: ١٠٧/٢، ١٩٦، ٢١٠، ١١٧/٣، ٢٥٣، ٧٨/٤، ٩٢.

[9] المصدر نفسه: ٢٩٦/٢، ٣٣٩، ٩/٣، ١٦٣، ٢٣٧، ١٩/٤، ٨١، ١٢٠، ١٩٢.

[10] المصدر نفسه: ٢٧١/٢ ، ٣٦٣/٣ ، ٣٦٩، ٢٥٨/٤.

[11] التبيان: ٣٢٧/٣.

[12] المصدر نفسه: ١٠٥/٢.

للثعـــالبيّ (ت ٢٢٩هـــ) و(الإصلاح)[٢] لابن السكّيت و(الإيضاح)[٣]، و(المسائل الشيرازيات)[٤] لأبي عليّ الفارسيّ و(المجمل)[٥] لابـــن فـــارس (ت ٣٩٥هـــ) و(الصِــحاح)[٦] للجـــوهريّ وغيرها. ومما يجدر ذكره أنَّه أشار إلى أربـــعة مـــن كتبه المفقودة هي (الإغراب في الإعراب)[٧] والروضة المزهرة في شرح كتاب التذكره)[٨] و (نزهة العـــين في اختلاف المذهبين)[٩] و(أنفس الاتخاذ في إعراب الشاذ)[١٠].

ومما يؤخذ على الشارح عدم تصريحه بأسماء الكتب التي ينقل عنها أحياناً وفي مقدمتها كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباريّ (ت ٥٧٧هـــ)؛ إذ نقل منه آراء البصريين والكوفيين وحججهم مستشهداً بشواهده من غير إشارة إليه، وقد يصل الأمر إلى نقل المسألة الخلافية نقلاً حرفياً بحججها وشواهدها وأمثلتها.

وقد أشار محققو الكتاب إلى ثلاثِ مسائل نقلها الشارح نقلاً حرفياً من كتاب الإنصاف[١١]، ونزيد عليها مسائل أُخرى منها مسألة (كلا وكلتا)[١٢] ومسألة

---

(١) المصدر نفسه: ١/١٦١.

(٢) المصدر نفسه: ٤/٢١٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢/٢٣٠.

(٤) المصدر نفسه: ٣/٢٣٨.

(٥) المصدر نفسه: ٤/٢٤٢.

(٦) المصدر نفسه: ١/٣٢٧.

(٧) المصدر نفسه: ١/٨٧.

(٨) المصدر نفسه: ٢/٢٤١ ، ٣/٣٦٣، ٣٦٥.

(٩) المصدر نفسه: ١/٢٠٣.

(١٠) المصدر نفسه: ١/٣٣٩-٣٤٠.

(١١) المصدر نفسه: ٤/٣٩٥.

(١٢) ينظر: الإنصاف: (م ٦٢) ٢/٤٣٩، والتبيان: ١/٢٠٢.

(العطف على الضمير المرفوع المتصل)[١] ومسألة (العامل في الاسم المرفوع بعد لولا)[٢] ومسألة (منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر)[٣]. وغيرها.

وللتمثيل نورد نَصًّا ذكره الشارح في مسألة (كلا وكلتا) وقد نقله حرفياً من كتاب الإنصاف، قال ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ كلا وكلتا، فيهما تثنيةٌ لفظيّة ومعنويّة، فأصل "كلا" "كلٌّ"، فخُفِّفت الَّلام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في قولك: الزيدان، وحذفت نون التثنية منهما للزومها الإضافة، وذهب البصريون إلى أنَّ فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنويّة. والألف فيهما كألف رحا وعصا، وحُجتنا النقلُ والقياس، فالنقل قول الشاعر[٤]:

(من الرجز)

في كِلْتَ رِجلَيْها سُلامى واحِده كِلتاهُما مقرونةٌ بزائده.

فإفراده: (كِلْتَ)، يدلُّ على أَنَّ (كِلتا) تثنية))[٥].

ونصُّ الإنصاف: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "كلا، وكلتا" فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل "كلا" "كلٌّ" فخُفِّت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزَيْدانِ" و "العَمْرانِ" ولزم حذف نون التثنية منهما للزومها الإضافة.

وذهب البصريون إلى أنَّ فيهما إفراداً لفظيّاً تثنية ومعنويّة، والألف فيهما كالألف في "عَصًا، ورحًا".

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنَّهما مُثنَّيان لفظاً ومعنىً وأنَّ الألف فيهما للتثنية النقلُ والقياسُ. أمّا النقلُ فقد قال الشاعر: (من الرجز)

في كِلتَ رِجلَيْهَا سُلامَى واحِدَه كِلتاهما مَقْرُونَةٌ بزائِده

---

[١] ينظر: الإنصاف: (م ٦٦) ٢/٤٧٤، والتبيان: ١/٣٨١.

[٢] المصدر نفسه: (م ١٠) ١/٧٠، المصدر نفسه: ١/٢٤٨.

[٣] المصدر نفسه: (م ٧٠) ٢/٤٩٣، المصدر نفسه: ١/٢٧٧.

[٤] قائله مجهول وهو من شواهد الإنصاف: (م٦٢) ٢/٤٣٩، وشرح الكافية: ١/٨٣ ، ٩٣، ولسان العرب (كلا) ٢٠/٩٣، وخزانة الأدب ١/٦٢.

[٥] التبيان: ١/٢٠٢.

فافرد قوله ((كِلتَ)) فدلَّ على أنَّ ((كلتا)) تثنية[1].

الثاني: موقفه ممَّا ينقل

١-النقل من غير تعليق: يمكن القول إنَّ السمةَ الغالبة في الشرح هي اكتفاء الشارح بعرض الآراء المختلفة التي قيلت في المسألة الواحدة من غير تعليق أو ترجيح رأي على آخر، فغالباً ما يستقصي كلَّ ما قيلَ من آراء في المسألة الواحدة من غير أنْ يَفصَح عن رأيه فيها، وقد تصل نقوله في شرح البيت الواحد إلى ثمانية أقوال[2]، وكثيراً ما يقدِّمُ قولَ أبي الفتح ثم يتبعه بقول الواحديّ[3].

ويمكن أنْ نتلمَّس رأي الشارح في المسألة التي لا يذكر فيها رأيه بشكل صريح من خلال تسلسل ايراده أقوال الشُّرَّاح السابقين، فغالباً ما يقدِّمُ الرأي الأرجح. وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال الشرح وإنْ لم يُصرِّح الشارح به.

ومن المسائل الخلافية التي وقعت بين الشُّراح ونقلها الشارح من غير تعليق اختلافهم في قول المتنبي: (من المنسرح)

فاكبروا فِعلَه وأصغَرَه أكبرُ من فِعلِه الذي فَعَلَهْ.

فقد ذهب ابنُ جنيّ إلى أنَّ الكلامَ قد تمَّ عند قوله (وأصغره)، ثمَّ استأنف بقوله (أكبرُ)، والمعنى (هو أكبرُ)، وهو ما ذهب إليه الواحديّ أيضاً[4]. وذهب العروضيّ[5] إلى أنَّ حمل البيت على هذا التّفسير لا يكون مدحا؛ لأنَّ من المعلوم أنَّ كلَّ فاعل هو أكبر من فعله لذلك قالوا: ((إنَّ خيراً من الخير فاعله، وإنَّ شرّاً من الشرّ فاعله)).والصحيح أنَّ المقصود هو أنَّ الناسَ استكبروا فِعله واستصغره هو فكان استصغاره لما فعل أحسنَ من فعله.

---

(١) الانصاف: (م٦٢)، ٤٣٩/٢.

(٢) ينظر: التبيان: ٢٧/١-٢٨، ١٦١/٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢٧١/١، ٢٧٥، ١٠/٢.

(٤) ينظر: الواحديّ: ٣٦٦/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٦/١-٣٦٧، والتبيان: ٢٧٢/٣.

فعلى قولِ ابن جنيّ والواحديّ تكون (الذي) بمعنى (مَنْ) أي: (أكبرُ من فعلهِ مَنْ فَعَلهُ)، وعلى قول العروضيّ تكون (الذي) بمعنى (ما) أيْ: (أكبر من فعله ما فَعله) .

واكتفى الشارح بعرض الرأيين من غير ترجيح[1] وإنْ كان حسن المعنى وبلاغته يقتضي قولَ العروضيّ.

٢ - النقل مع الترجيح:

ذكرنا أنَّ السمة الغالبة في الشرح هي النقل من غير تعليق، وهذا لا يعني أنَّ الشارح لم يكن ذا شخصية واضحة، فكثيراً ما كان يوازن بين النصوص المنقولة ويرجِّحُ ما يراه مناسباً منها، وعبارات الموازنة والترجيح المبثوثة أثناء الشرح تشهد بفضله، منها قوله: ((والذي قال أبو الفتح صواب))[2]، وقوله: ((والصحيح ما قاله الواحديّ)[3] وقوله: ((وقول الخطيب أوجه من قول أبي الفتح))[4] وقوله: ((الأولى قول أبي الفتح))[5] وقال رادا قول الواحدي ومفضلاً رأي ابن جني في إحدى المسائل الصرفيّه ((وليس كما قال "يعني الواحدي"...وابن جنيّ أعرفُ منه بالتصريف))[6].

وقال مُرجِّحاً قول العروضيّ على قولِ أبي الفتح ((والقول ما قاله أبو الفضل))[7].

ونذكر من ترجيحاته ترجيحَه قولَ الواحديّ على قولِ الخوارزميّ في بيت المتنبّي: (من البسيط)

وضاقتِ الأرضُ حتَّى كانَ هاربُهم　　　إذا رأى غيرَ شَيءٍ ظنَّهُ رَجُلاً

---

[1] ينظر: التبيان ٢٧٢/٣-٢٧٣.
[2] المصدر نفسه: ٢٧/١.
[3] المصدر نفسه: ١٦٩/٣.
[4] المصدر نفسه: ٢٥٧/٣.
[5] المصدر نفسه: ٣٢١/٣.
[6] المصدر نفسه: ٢٧/٤.
[7] المصدر نفسه: ١٨٠/٤.

فقد أوخذ المتنبّي بحجة أنّ (غيرَ شيءٍ) معدوم، والمعدوم لا يمكن رؤيته مما جعل الخوارزميّ[1] يذهب إلى أنَّ الرؤية هنا قلبية لا بصرية أُريد بها التَّوهُّم ، وغيرُ الشيء يجوز أنْ يتوهَّم به. في حين وجَّهَ الواحديّ[2] المسألة توجيهاً آخر؛ إذ أبقى (رأى) على بابها وجعل الكلام من باب حذف الصِّفة وإبقاء الموصوف دالاً عليها والتقدير: إذا رأى غيرَ شيء يعبأ به، أو يفكِّر في مثلهِ، ظنَّه إنسانا يطلبه، وكذلك عادة الخائف الهارب.

ورجَّحَ الشارح رأي الواحديّ قائلاً: ((والصحيح ما قاله "يعني الواحديّ"، أي إذا رأى غيرَ شيءٍ يخاف منه، ومنه: ﴿حتَّى إذا جاءه لم يجده شيئاً﴾[3]. معناه يريده أو يطلبه، أو يغنيه عن الماء، أي شيئا نافعا مغنيا))[4].

٣-النقل مع الرد:

من ملامح شخصية الشارح في شرحه ردُّه ما لا يراه مناسباً من أقوال سابقيه معلِّلا وداعما رأيهُ بالحجج والبراهين. وقد تنوَّعت ردوده واتجاهاتها، ففي مجال الاستعمال اللغويّ ردَّ الشارح قول ابن جني الذي عاب على المتنبي استعمال (لَدُن) غير مسبوقة بـ(من) بقوله: ((وقد غاب عن أبي الفتح قول الشاعر فيما أنشده يعقوب[5]: (من الوافر)

فـإنَّ الـكُثَر أعياني قـديِمَا ولـم أُقتِرْ لـدْن أنّي غُـلامُ

وقول الآخر[6]: (من الطويل)

وما زلتُ من ليلى لدْن أنْ عرفتُها لَكا لهائمِ المُقْصَى بـكلِّ مـرُاد

---

[1] التبيان: ١٦٨/٣-١٦٩.

[2] ينظر: الواحديّ: ٢٧/١.

[3] الآية ﴿ والذين كفروا اعمالهم كسرابٍ بقيعةٍ يحسبه الضمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً...﴾ النور:٣٩.

[4] التبيان: ١٦٩/٣.

[5] ينظر: إصلاح المنطق: ٣٣ ، ١٦٧، وينسب البيت للنابغة الذبياني وليس في ديوانه وينسب لعمرو بن حسان، ينظر الامالي الشجرية: ٢٢٢/١، وجزانة الأدب: ١٩٨/٣.

[6] البيت لكثير عزه: ديوانه ٢٣٥/١.

وقول القطاميّ[1]

صريعٌ غوانٍ راقَــهُنَّ ورُقــــْنَهُ   لدْن شَبَّ حتَّى شابَ سودُ الذوائبِ

وقول الاعشى[2]: (من الطويل)

أراني لَدْنْ أنْ غَابَ قوميْ كأنَّــما   يَرانِيَ فِيْهِمْ طــالبُ الــحــقِّ أرنَبا

وردَّ قول ابن جنيّ الذي عاب على المتنبي قوله: (من الطويل)

وما أنا إلاَّ عاشقٌ كــلَّ عاشــقٍ   أعقُّ خـــليليهِ الصـــفَّييَّن لائمهُ

بحجة أنَّه لا يقال: ((أعقُّ الرجلين زيدٌ)) حتى يشتركا في صفة العقوق ثم يزيد على صاحبه قائلاً: ((جاز له أنْ يأتي بهذا اللفظ، كقوله تعالى: ﴿ أصحاب الجنة يومئذٍ خيرٌ مستقرا وأحسن مَقيلا﴾[3]. وقد علم أنَّ أصحاب النار شرٌّ، ولا خيرَ في مستقرهم، وأنَّهما لم يشتركا في الخيريّة، فهذا نظيره. وقد قال حيَّان بن قرط اليربوعيّ وكان جاهلياً[4]: (من الكامل)

خالي بنو أوسٍ، وخالُ سَراتهم   أوسُ، فأيُّهما أرقُّ وألأَمُ

يريد: فأيُّهما الرقيق اللئيم، وليس يريد أنَّ الرِّقة واللؤم اشتملا عليهما معاً، ثم زاد أحدُّهما على صاحبه، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وهو أهون عليه﴾ [5] والمعنى :هيِّنٌ عليه، لأنَّ تعالى لا يُوصف بأنَّ بعضَ الأشياء أهونُ عليه من بعض، وكذلك أعقُّ خليليهِ، أي الذي يستحيل عاقّاً، فالأعقّ هنا بمعنى العاقُّ كقولِ الفرزدق[6]: (من الكامل)

بيتاً دعائِمُهُ أعزُّ وأطولُ[7]

---

[1] ديوانه: ٤٤.

[2] ديوانه: ١١٥.

[3] "الفرقان": ٢٤.

[4] رواه أبو زيد الأنصاريّ:

خالي أبو أنسٍ وخالُ سراتِهم   دَوْسٌ فأيُّهما أدقُّ وألأمُ. ينظر :النوادر ٢٤.

[5] الروم: ٢٧.

[6] ديوانه: ٤١٧.

[7] التبيان: ٣/٣٢٧.

وفي مجال النحو ردَّ قول عبد القاهر[1] الذي قال: بجواز رفع جواب الشرط المضارع وجزمه إذا كان الشرطُ ماضياً بقوله: ((وهذا قول مردود لأنَّ سيبويه يجعل هذا في ضرورة الشعرُ))[2].

وفي مجال الصرف ردَّ قول أبي الفتح والواحديّ[3] الذين ذهبا إلى أنَّ جمع (لَزْبه) (لَزبات) بقوله: ((وليس كما ذكرا، فقد قال الجوهري[4] في صحاحه: أصابتهم لَزْبَهَ، أي شدَّة وقحط؛ والجمع: لزْبات (بالتسكين) لأنَّه صفة))[5].

وفي مجال المناظرة في المعنى ردَّ قول ابن وكيع الذي ذهب إلى أنّ قول المتنبِّي: (من الكامل)

وجريْنّ مَجرى الشَّمسِ في أفلاكِها   فَقَطعْنَ مَغرِبِهَا وجُزْنَ المَطْلَعَا

مأخوذ من قول حبيب[6]: (من البسيط)

أمطلعَ الشَّمسِ تبغي أنْ تؤمَّ بـــــنا   فقلتُ كـــــلاَّ ولــــكن مطلعَ الجُودْ

قال الشارح ((وليس بينهما تناسب لا لفظاً ولا معنى، إنَّما بيت حبيب فيه المخلص الحسن، وإنَّما هو من قول ابن الجهم[7]: (من الطويل)

وَسّـــارَتْ مسيرَ الشَّمسِ في كلِّ بلدةٍ   وهَبّت هبوبَ الريحِ في البرِّ والبحرِ[8]

---

[1] ينظر: المقتصد: ١١٠٣/٢.

[2] التبيان: ٢٢/٤.

[3] لم أجد كلام الواحدي في شرح البيت، ينظر: شرح الواحدي: ٣٨٣/٢.

[4] مادة (ل ر ب): ٢١٩/١.

[5] التبيان: ٣٤٢/٣.

[6] ديوانه: ٥٩/٢، وروايته (تنوي) بدل (تبغي).

[7] ديوانه: ١٤٧.

[8] التبيان: ٢٦٦/٢.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:أدلة الصناعة وموقف الشارح منها

الدليلُ: ((معلومٌ يتوصَّل بصحيح النظر فيه إلى معرفة علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراراً))[١].

واللغويون والنحويون أخذوا على عاتقهم مَهمَّة إرساء قواعد اللغة وبيان أحكامها، ولا جرم في أن باللغويّ والنحويّ وهو يقعِّد اللغةَ ويضعُ قوانينها حاجةً كبيرةً إلى الدليل الذي يؤيّد رأيهُ ويدعم حكمه.

فأدلَّة الصناعة اللغويّة والنحويّة يتوصَّل بها اللغويون والنحويون إلى قواعد اللغةِ وأحكامها من بعدِ النظر إليها ومعالجتها ببصيرةٍ وتفكُّر.

والمعروف أنّ اللغويين والنحويين انطلقوا إلى البوادي حيثُ موطنُ العرب الخُلّصَ ليسمعوا منهم ما صحّ منْ كلامِ العرب، فكان السماع الدليل الأوّل مِنْ أدلّتهم الصناعيّة.

ومن البديهي ألاَّ يحيطَ اللغويّ والنحويّ بكلِّ ما نطقتْ به العرب؛ لذا وجبَ حمل غير المسموع على المسموع وهو ما عُرف بـ(القياس) وهو الدليل الثاني من أدلَّة الصناعة.

وحين تشعَّبتِ الآراء واختلفت المذاهبُ ظهر للعِيان الدليل الثّالث وهو دليل الإجماع.

تلك هي أدلَّة الصناعة المشهورة عند العلماءِ[٢]، وزاد عليها بعضهم (استصحاب الحال)[٣].

واعتدَّ الشارحُ بالأدلةِ الثلاثة، وفيما يأتي عرضٌ لتلك الأدلَّة، وبيانٌ لموقف الشّارح منها:

[١] لُمَع الأدلة: ٢٨.

[٢] ينظر: الخصائص: ١/١٨٩-١٩٠.

[٣] ينظر: لُمَع الأدلة: ٢٧، والاقتراح: ٢٧-٢٨.

المبحث الأول:السماع

السّماع في اللغة: ما سمعتَ به فشاعَ وتكُلِّم بهِ[1].

وفي الاصطلاح: ((الكلامُ العربيّ الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدِّ القلَّةِ إلى حد الكثرة))[2].

والسّماع الدليلُ الأوَّل مِن أدلَّة الصناعةِ اللغويّة والنحويّة، وقد عوّلَ عليه العلماءُ الأجلاَّء في استنباط قواعد اللغةِ وأحكامها، فجابوا البوادي طالبين ما صحَّ مِنْ كلامِ العرب وسَلِم مِن الاختلاط بلغات الأعاجم.

وقد اعتمد عليه البصريون والكوفيون على حدٍّ سواء وإن اختلفوا في المنهج.

وتشمل المادة المسموعة: القرآن الكريم، والحديث النبويّ الشريف، وكلامَ العرب الفصحاء شعراً ونثراً قبل الإسلامِ وفي أثنائه إلى أنْ فَسُدت الألسنة بكثرة المولَّدين[3].

وقد اعتدَّ الشارحَ بالسماعِ كثيراً، ولا غرابَةَ في ذلك فهو الأصلُ الأوَّل من أصول الدراسة اللغويّة والنحويّة، وهو بلا شك سابقٌ على القياس مقدَّمٌ عليه، وهذا ما دأب عليه الشارح في شرحهِ؛ إذ قدَّمهُ على القياس في اكثر من موطن. قال في جواز تقديم التَّمييز في نحو قولنا: (عَرقًا تصبَّبَ زيدٌ): ((حُجَّتنا نقلٌ وقياس، أمّا النقلُ فقول الشاعر[4]: (من الطويل)

أَتَهجرُ سلمى بالفراقِ حَبيبهَا وما كانَ نفسًا بالفراقِ تطيبُ

تقديره: فما كان الشأنُ والقصة تطيب سلمى نفسًا، فدلَّ على جوازه، وأمّا القياسُ فإنَّ هذا العاملَ فعلٌ متصرِّف، فجاز تقديم معمولهِ عليه كسائر الأفعال المتصرِّفة))[5].

---

[1] تهذيب اللغة (س م ع): ٢/١٢٣.
[2] الإغراب: ٤٥، ولُمَع الأدلة: ٢٨.
[3] ينظر: الاقتراح: ٤٨.
[4] البيت في ديوان اعشى همدان: ٣١٢ ونسبه ابن جني إلى المخبل السعدي ينظر: الخصائص ٢/٣٨٤.
[5] التبيان: ١/٣٤١.

ويحترم الشارح كلَّ ما جاءَ عن العرب، ويرفض مبدأ الانتقائية في قبول الشواهد، فمن استشهد بقولهِ منهم في مسألة معينة ينبغي الاستشهاد والاعتداد بكل ما يصدر عنه من كلام.

قال في جواز اشتقاق (أفعلَ) التفضيل من السَّواد والبياض من بعد استشهاده بقول طرفه[١]: (من البسيط)

إذا الرجالُ شَتَوا واشتدّ أكلهُمُ فأنت أبيضهم سربالَ طّباخِ.

((وهو إمام يستشهد بقولهِ، فاذا كان يُرتضى بقولهِ، فالأولى أنْ يُرتضى بقولهِ في كلِّ ما يصدر عنه، ولا يُنسب هذا إلى شذوذ))[٢].

وفي حال تعارض السماع والقياس فإنّ الفيصل في نظر الشارح للسماعِ لا للقياس، فقد ردَّ إنكار الأصمعي جمع (حاجة) على (حوائج) وادِّعاءَهُ أنّهُ مُولَّد قائلاً: ((وإنَّما أنكره لخروجه عن القياس، وإلاَّ فهو كثيرٌ في كلام العرب، أنشدوا[٣]: (من الوافر)

نهارُ المرءِ أمثلُ حين تُقضى حوائجهُ من الليلِ الطويلِ))[٤].

وفيما يأتي تفصيلٌ لمادَّة الشارح المسموعة:

الأوّل/القرآن الكريم وقراءاته

١-القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو كلام اللهِ-جلّ وعلا-أنزله باللّسان العربيّ المبين متحدِّياً العرب أنْ يأتوا بسورةٍ من مثله على ما عُرِفوا به من فصاحة لسان وبلاغةِ منطق.

---

[١] ديوانه: ١٥٠، وروايته:

إنْ قلتَ نصرٌ فنصرٌ كان شرَّ فتى قِدْمًا وأبيضَهم سِربال طبَّاخِ

[٢] التبيان ٣٥/٤.

[٣] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد الصحاح (ح وج) ٣٠٨/١، ولسان العرب (ح و ح) ٦٧/٣، والأشباه والنظائر ٢٢٥/٧.

[٤] التبيان ٢٤٣/٢.

فألفاظ القرآن الكريم هي: ((لبُّ كلامِ العربِ، وزبدتهُ، وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم، وحكمهم، وإليها مفزع حذَّاقِ الشعراء والبلغاءِ، في نظمهم، ونثرهم))[1].

ومن البديهي أنْ يكون المصدرَ الأوّل والأهمَّ لمختلفِ العلوم، ومنها علومُ اللغة؛ إذ اعتمد عليه اللغويون والنحويون في استنباط القواعد والأحكام ((فقد اتَّفقتْ كلمتهم-على اختلاف مذاهبهم النحويّة-على أنّه الينبوعُ الصافي والمعينُ الذي لا ينضب للشواهد الصحيحة الفصيحة، وقد أطروهُ بما يستحقُّه، وقالوا فيه بما هو أهلُه))[2].

والشارح –شأنه شأنُ علماء العربية-احتفى بالشاهد القرآنيّ واحتجَّ به لإثبات القواعد والأحكام في اللغة والنحو. وبلغتْ عدد شواهدِه القرآنيّة أربعمئة وخمسةً وسبعين شاهداً، وهو أقلُّ من عدد الشواهد الشعريّة. ولا يمكن القول إنَّهُ يقدِّم الشاهد الشعريّ على القرآني، لأنّ لغة القرآن ((أعربُ وأقوى في الحجَّةِ من الشعر))[3] الذي يخضع للضرورة، وإنَّما نُعلِّل ذلك بأمرين: الأوَّلُ: كثرة الشواهد الشعريّة، والثّاني: موضوع الكتاب المتَّصل بالشعر.

ومما يُلحظ على استشهاد الشارح بالقرآن الكريم الآتي:

١-دأب الشارح على تقديم الشاهد القرآنيّ على الشواهد الأُخرى، فكان يبدأ بالشاهد القرآنيّ ثم يردفه بشاهدٍ أو أكثر من الحديث النبويّ الشريف، أو من كلام العرب، منظومهِ أو منثورهِ.

ومن ذلك قولُه في جوازِ العطفِ على ضمير الرفع المستتر من غير توكيد في أثناءِ شرح بيت المتنبّي: (من الطويل)

مضى وبنوهُ وانفردتَ بفضلهم ... وألفٌ إذا ما جُمّعت واحدٌ فردُ

مستدلاً بما جاء من ذلك في القرآن الكريم، وفي الشعر العربيّ؛ إذ قال: ((وحُجَّتنا مجيئُه في الكتاب العزيز وفي أشعار العرب، ففي الكتابِ العزيز ﴿ذو مِرةٍ

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ٣.

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو ٢٠١-٢٠٢.

(٣) معاني القرآن (للفراء) ١/١٤.

فاستوى وهو بالأفق الأعلى ﴾[1]، أي: فاستوى جبريل ومحمَّدُ (؟)، فعطفَ (وهو) على الضمير المستكنّ في (استوى)، فدلَّ على جوازه، وفي الشعرِ قول عمر بن أبي ربيعة المخزوميّ[2]: (من الخفيف)

قلتُ إذا أقبلت وزُهْرٌ تَهَادى كنعاجِ الفلا تعسَّفْنَ رَملا

فعطف على الضمير المرفوع في (أقبلتْ) من غير توكيد))[3].

٢-جرت العادة على تصدير الشاهد القرآنيّ بما يدلُّ على كونهِ قرآنيّا، ويميِّزه من غيرهِ من الكلام تعظيمًا لشأنه، وهذا ما فعله الشارح، فكثير ما كان يدِّلُّ على كونِ الشاهد قرآنيًّا بقوله: (قال الله تعالى)[4] ، أو (كقولهِ تعالى)[5]، أو (جاء في القرآن)[6]، أو (جاء في الكتاب)[7]، أو (قال عزّ وجلّ)[8]. لكنَّه يتخلّى عن هذا المنهج أحيانًا فيوردُ الآية من غير أنْ يشيرَ إلى كونها نصاً قرآنيّا، إذ اكتفى بالقول: (نحو)[9]، أو (ومثله)[10]، أو (ومنه)[11]، أو (على حدِّ)[12].

وقد يكتفي بالإشارة إلى الآية من غير أنْ يذكرَها، ومن ذلك قوله في لفظة (بابل): ((موضعٌ بالعراق بين الكوفة وبغداد، وإليه يُنسب السحرُ، وفيه كان نزولُ

(١) النجم: ٦،٧.

(٢) ملحقات ديوانه: ٤٩٨، وروايته (الملا) بدل (الفلا).

(٣) التبيان ٣٨١/١.

(٤) المصدر نفسه ٢٩/١-٣٠.

(٥) المصدر نفسه ٣١/١.

(٦) المصدر نفسه ٥٧/١.

(٧) المصدر نفسه ٦٢/١.

(٨) المصدر نفسه ٦٨/١.

(٩) المصدر نفسه ٣١٣/١.

(١٠) المصدر نفسه ٩٤/١، ١٦٠.

(١١) المصدر نفسه ١٠٠/١، ١٨٠.

(١٢) المصدر نفسه ٢٨٠/٢.

الملكين اللذين ذكرهما الله-تبارك وتعالى-في سورة البقرة))[١] في إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ وما أُنزِلَ على المَلَكيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ ومارُوت﴾ [٢].

وممَّا يُلحظ أيضاً عدمُ إيراده النص القرآنيّ كاملاً-في الغالب-والاكتفاء بموطن الشاهد، ومن ذلك استشهاده على التمييز بالجمع بقولهِ تعالى: ﴿ بالأخسَرينَ أَعمَالاً ﴾[٣] ونصُّ الآية: ﴿ قُلْ هَل نُنبِّئُكُمْ بالأخسَرينَ أَعْمَالاً﴾ [٤].

٣-تعدُّد الشواهد القرآنيّة في المسألة الواحدة توثيقاً للقاعدة واستدلالاً على شيوعها، ومن ذلك قولُه بزيادة اللامِ في قول المتنبّي[٥]: (من الطويل)

لأيِّ صروف الدّهر فيه نعاتبُ وأيَّ رزاياه بوترٍ نُطالبُ

مستدلاً على شيوع زيادتها بقولهِ تعالى: ﴿ إنْ كُنْتُم للرُؤْيَا تَعْبرُون﴾ [٦]، وقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [٧].

وقد يكتفي بذكر شاهدٍ واحد والإشارة إلى كثرة الشواهد في المسألة.

ومن ذلك قولُه بترك جوابِ الشرط والاكتفاءِ بجواب القسم في حال اجتماعهما محتّجاً بقوله تعالى: ﴿لَئنْ رَجَعْنا إلى المَدِيْنَةِ ليُخرِجَنَّ الأغَزُّ مِنْهَا الأذَلَّ﴾[٨]. قائلاً : ((وفي كتاب العزيز مثلُ هذا كثير))[٩].

وقد يُوردُ آياتٍ متعددةً من غيرِ أنْ يفصل بينها بالعطف، ومن ذلك قوله في مجيء (السحاب) مفرداً وجمعاً ((قال الله تعال في الجمع: ﴿حَتَّى إذا أَقَلَّتْ

---

[١] التبيان: ٢٥٩/٣.
[٢] البقرة: ١٠٢.
[٣] التبيان ٧٠/١.
[٤] الكهف: ١٠٣.
[٥] التبيان ١٠٦/١.
[٦] يوسف: ٤٣.
[٧] النمل: ٧٢.
[٨] المنافقون: ٨.
[٩] التبيان ٣٧٢/٣.

سَحَابًــا ثِقَالاً﴾ [1] ، ﴿ويُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَال﴾[2] وقال في المفرد: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُزجِي سَحَابــًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَه﴾[3]، ﴿اللهُ الّذي يُرسِلُ الرِّياحَ فَتُثِيــرُ سَحَابــــًا فَيَبْسُطُهُ في السَّمَاءِ﴾[4]))[5].

٤-حرص الشارح على تتبُّعِ المعاني المختلفة للفظةِ الواحدةِ في القــرآن الكــريم. ومن ذلك استقصاؤه دلالات كلمة (حين) إذ قال: ((والحينُ، علــى وجــوه: الأوّل بمعنى سنة. ومنه قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿تُؤْتِي أكلُهَا كُلَّ حِــينٍ﴾[6]، أي كلّ سنة. والثاني: يومُ القيامة، ومنه قوله تعالى: ﴿ولَكُمْ في الأرْضِ مُسْتَقرٌ ومَتَاعٌ إلى حِين﴾[7]، والثالث: ساعات النَّهارِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَــسُبْحَانَ اللهِ حَــين تُمْسُونَ وحِينَ تُصْبِحُون﴾[8]. والرّابع: بمعنى أربعين سنة، ومنه قولــه تعــالى: ﴿هَلْ أَتى على الإنْسَانِ حِينٌ مِن الدَّهرِ﴾[9]، وهو بقــاء آدم جــسداً مــن غيــر روح))[10].

واستقصى دلالة كلمة (مطر) في القرآن الكريم فذكر أنّها جاءتْ في العذاب في قوله تعالى: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِن السَّمَاء﴾[11]، و ﴿وأَمْطَرنَا عَلَيْهِم مَطَــراً

---

(1) الاعراف: ٥٧.
(2) الرعد: ١٢.
(3) النور: ٤٣.
(4) الروم: ٤٨.
(5) التبيان ٤/٢٧٥.
(6) ابراهيم: ٢٥.
(7) البقرة: ٣٦.
(8) الروم: ١٧.
(9) الدهر: ١.
(10) التبيان: ٤/٢٣٩-٢٤٠.
(11) الانفال: ٣٢.

فَسَاءَ مَطَرُ المُنْذَرِين﴾[1]. ((وليس في القرآن لفظ المطر الذي هو الماءُ والغيث، إلاَّ في سورة النساء، وهو قوله تعالى: ﴿ولا جُنَاحَ عَلَيْكُم إنْ كَانَ بكُـمْ أذىً مـن مَطَرٍ﴾[2]))[3].

وفي قولهِ نظر؛ ذلك لأنَّ لفظة (المطر) في الآية الأخيـرة مقترنـة بـالأذى أيضاً.

٥-استشهاد الشارح بالقرآن الكريم لأغراضٍ متعدِّدة منها:

أ-إثبات قاعدة أو حكم، ومن ذلك استدلاله على جمع الوصف الذي يكـون علـى وزن (أفْعَل) مؤنثهُ (فَعْلاء) على وزن (فُعْل) وجواز جمعه على (فُعلان) أيضاً، إذ قال: (("أفعَل" إذا كان وصفاً، فجمعه على "فُعْل" كأحمر وحُمْر. قال الله تعـالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[4]، وقد جاء في جمع أحمر، وأقرع: حُمران وقُرعان، وكذلك عُميان، وقد نطق به أفصحُ الكلام في قوله ﴿صُمّاً وعُمْيَاناً﴾[5]))[6].

ب-الانتصار لمذهبه

عرض الشارح في أثناء شرحه إلى كثير من مسائل الخلاف بين الكـوفيين والبصريين، وغالباً ما كان ينتصر لمذهبه بحجَّةٍ يستقيها من كتاب الله، وكفى بـه شاهداً، فمن مسائل الخلاف العامل في الاسـم المرفـوع الواقـع بعـد (لـولا). فالبصريون يقولون إنَّه مرفوعٌ بالابتداء، والكوفيون يأبَوْن ذلـك ويقولـون: هـو مرفوعٌ بفعلٍ محذوف ((ويدلُّ على أَنَّ الاسمَ بعدها يرتفع بدون الابتداء، أنَّهـا إذا وقعت بعدها (إنّ) انفتحتْ كقولك: ((لولا أَنَّ زيداً منعني)). قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلا

---

[1] الشعراء: ١٧٣.
[2] النساء: ١٠٢.
[3] التبيان: ٢/٢٤٢-٢٤٣.
[4] البقرة: ١٨.
[5] الفرقان: ٧٣.
[6] التبيان: ٤/٢٢٥.

أنَّهُ كَانَ من المُسَبِّحِين﴾[1]، ولو كانت في موضع الابتداء لوجبَ أنْ تُكسر، فلمَّا فُتحتْ دلَّ على صحَّةِ قولِنا))[2].

ت-إثبات استعمال

قد تحمل العربُ اللفظة على معناها فتثبت لها حكم ما حُملتْ عليه، وقد حمل الشارح قولَ المتنبي: (من المنسرح)

له أيادٍ إليَّ سابقةٌ   أُعدُّ منها ولا أُعَدِّدُها

على هذا النوع من الاستعمال مؤكِّداً وروده في كتاب الله العزيز. فالمتنبي أوصل (الأيادي) بـ(إلى) والعربُ تقول : (لك عندي يد) ولا تقول (لك إليَّ يد) ((ولكن لمّا كان معنى الأيادي: الاحسان، أوصلها بـ(إلى)، والعربُ تصل الفعلَ بالمعنى لا باللفظِ قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحذَرِ الذّينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أمرِهِ﴾[3] أي: يخرجون عن أمره. وقال تعالى في قصة يوسف ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾[4] والمعنى: لطفُ بي))[5].

٢-**القراءات القرآنيّة:**

القراءات القرآنيّة هي: ما قد يعتورُ اللفظَ المذكور من أوجه النطق والأداء كالمدِّ والقصر، والتَّخفيف والتَّثقيل، وغيرها ممَّا قرأ به الرسول(؟)ونُقل بالسَّندِ الصحيح المتواتر[6].

وعلى الرغم من كون القراءات القرآنيّة منقولةً بالسند الصحيح المتواتر عن الرسولِ الكريم محمَّد (؟)اختلف النحويون في الاحتجاج بها، فالبصريون قيَّدوا الاستشهاد بها ((فما وافق منها أصولَهم-ولو بالتأويل-قبلوه، وما أباها رفضوا

---

[1] الصافات: ١٤٣.

[2] التبيان: ٢٤٩/١.

[3] النور: ٦٣.

[4] يوسف: ١٠٠.

[5] التبيان: ٣٠٤/١.

[6] ينظر البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١، ومناهل العرفان ٤١٢/١.

الاحتجاج به))[١] فردُّوا القراءات التي لا تتَّفق مع قواعدهم ومنهجهم ((ولو كانت قراءةً سبعيةً فخطَّأوا قراءاتٍ لا يرقى الشكُ إلى صحتها روايةً واداءً، قــرأ بهــا كبار ممــن أُشتُهِروا بالضــبطِ والإتقـــان والــصــدق والـــدراية كـــالقراء السبعة))[٢]. أمّا الكوفيون فكانوا يحتجُّون بالقراءات بل جعلوها أصلاً من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكامَ ((وهم إذا رجَّحوا القراءاتِ التي يجتمعُ القراء عليها، فلا يرفضون غيرَها ولا يُغلِّطونها))[٣]، ومـــع ذلك لم يســلِّم الكـــــوفيون للقراءات تســــليماً مطــلقاً فــقد أنــكر الكسائيّ وتلميذه الفرّاء غيــرَ قــراءة، وقيل إنّ الكسائيّ كان ((يتخيَّرُ القراءاتِ فأخذ من قراءةِ حمــزة بـــبعضٍ وتـــرك بعضا))[٤].

ولا يُضعِّفُ هذا الخلافُ من أهميَّةِ القراءات القرآنيّة بعــدِّها مــصدراً مــن مصادر الدرس اللغويّ والنحويّ، وهي بلا شك تأتي ((في المرتبة الثانيـــة بعــد التنزيل-ان لم تكن في مرتبته من جهة توثيقها وصحتها))[٥].

واشترط في القراءةِ المقبولةِ ثلاثةُ شروط ذكرها ابنُ الجزريّ في منظومته[٦]: (من الرجز)

فكلُّ ما وافق وجهَ نـــحوِ وكان للرسمِ احتمالاً يحوي

وصحّ إسناداً هو القرآنُ فهــذهِ الثـلاثةُ الأركـــانُ

وقد عُني الشارحُ بالقراءاتِ القرآنيّة عنايةً جليّه وضمّنَ شرحه عدداً كبيراً منها. إذ استشهد بها مئة وستاً وتسعين مرَّةً جاءت خمسون منها في النَّحوِ ومئـــة وســـتٌ وأربعون في اللغة.

ومما يُلحظُ على استشهادِ الشَّارحِ بالقراءات القرآنيّة الآتي:

---

(١) مدرسة الكوفة: ٣٣٧.

(٢) ظاهرة تخطئة النحويين: ٣١١.

(٣) مدرسة الكوفة: ٣٤١.

(٤) غاية النهاية: ١/٥٣٨.

(٥) الشواهد والاستشهاد: ٢٢٥.

(٦) طيبة النشر في القراءات العشر: ١٦٩.

١-حرص الشارح-في الغالب-على نسبة القراءات إلى أصحابها، فلم يترك إلاَّ سبعاً منها من غير نسبة اكتفى فيها بالقول (من قرأ)[١]، و(قرئ في الشاذ)[٢]، و(قرأ بعضهم)[٣].

وفيما يأتي أسماءُ القُرَّاء الذين ذكرهم الشارح:

القُرَّاء السبعة ورواتهم

١-عبد الله بن عامر اليحصبيّ (ت ١١٨هـ)، ذكره (٤٨)مرة[٤]، وذكر راوييه:

أ-ابن ذكوان، عبد الله بن أحمد(ت ٢٤٢هـ)، ذكره (٧) مرَّات[٥].

ب-هشام بن عمَّار الدمشقيّ (ت٢٤٥هـ)، ذكره (٦) مرّات[٦].

٢-عبد الله بن كثير المكيّ (ت ١٢٠هـ)، ذكره (٤٥) مرّة[٧]، وذكر راوييه:

أ-أحمد بن محمد البزيّ (ت٢٥٠هـ)، ذكره (٤) مرَّات[٨].

ب-قُنْبُل، محمد بن عبد الرحمن (ت ٢٩١هـ)، ذكره (٤) مرَّات[٩].

٣-عاصم بن أبي النُّجود الكوفيّ (ت ١٢٧هـ)، ذكره (٤٩)مرّة[١٠]، وذكر راوييه:

أ-حفص بن سليمان الكوفيّ (ت ١٨٠هـ)، ذكره (٧) مرَّات[١١].

ب-شَعبة، أبو بكر بن عيَّاش الكوفيّ (ت ١٩٣هـ)، ذكره (٢٤) مرّة[١٢].

---

(١) (١/١٢٨).

(٢) (١/٣١٠).

(٣) (٤/٢٨٤).

(٤) (١/٩، ٥٢ ، ١٩٠...).

(٥) (١/٢٣٥)، (٢/١٥٧، ١٩٨)، (٣، ٢٥، ٢٣٩، ٣٦٣)، (٤/٢٠٩).

(٦) (١/٣٥٧)، (٢/١٥٧، ٢٢)، (٣/١٨٧، ٣٦٣)، (٤/٢٦٥).

(٧) (١/٤، ٣٣، ٦٣، ٧٣ ، ٨٤...).

(٨) (١/٣٢٧)، (٢/٢٩٨)، (٣/٢٥١)، (٤/٦٢).

(٩) (١/٣١٠)، (٢/١٨١، ٢٧٦)، (٣/٢٥١).

(١٠) (١/٥٩، ١٧٢، ١٩٨، ٢٢٨،...).

(١١) (١/١٤٤، ٢٥٧، ٣٢٤، (٢/٦٢، ١١١)، (٣/١٦٦)، (٤/٥٢).

(١٢) (١/٢٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٣٢٤...).

٤-أبو عمرو بن العلاء البصريّ (ت ١٥٤هـ)، ذكره (٤٣) مرّة[١]، وذكر راويته:

-حفص بن عمر الدوريّ (ت ٢٤٦هـ)، ذكره (١٥) مرّة[٢].

٥-حمزة بن حبيب الزيَّات الكوفيّ (ت ١٥٦هـ) ذكره (٩١) مرّة[٣].

٦-نافع بن عبد الرحمن المدنيّ (ت ١٦٩هـ)، ذكره (٦٣) مرّة[٤]، وذكر راوييه:

أ-ورش، عثمان بن سعيد المصريّ (ت ١٩٧هـ)، ذكره (٧) مرّات[٥].

ب-قالون، عيسى بن مينا (ت ٢٢٠هـ)، ذكره مرَّتين[٦].

٧-الكسائيّ، علي بن حمزة النحويّ الكوفيّ (ت ١٨٩هـ)، ذكره (٩٤) مرّة. [٧]

القُرّاء الثلاثة المكمِّلون للعشرة

ذكر منهم اثنين:

١-يزيد بن القعقاع المخزوميّ (ت ١٣٠هـ)، ذكره مرّة واحدة[٨].

٢-يعقوب بن اسحق الحضرميّ البصريّ (ت ٢٠٥هـ) ذكره (٧) مرَّات[٩].

القُرّاء الأربعة المكمِّلون للأربعة عشر

ذكر منهم ثلاثة:

١-الحسن البصريّ (ت ١١٦هـ)، ذكره (٥)مرَّات[١].

---

[١] (٣٣/١، ٥٩، ٦٣، ٨٠، ١٨١،...).

[٢] (٧٣/١، ٣٦/٢، ٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ٢٧٣، ٣٢٨) ، (١١٢/٣، ١٣٠، ١٤٩، ٢٣٢)، (١٩٨/٤، ٢٠٨، ٢٢٧، ٢٤٥).

[٣] (٢٤/١، ٥٦، ٥٩، ١٣٢، ١٣٩،...).

[٤] (١٢/١، ٢٤، ٤٩، ٨٤، ١٦٩،...)،...

[٥] (٢٢٦/١، ٣١٤، ٣٣٥)، (٦٢/٢، ١٧٦، ٣٢٨)، (٢٥١/٣)، (٦٢/٤).

[٦] (١٥٧/٢)، (٢٥١/٣).

[٧] (٢٤/١، ٥٦، ١٣٩، ١٤٤،...)،...

[٨] (٢٧٦/٣).

[٩] (١٣٩/١، ٣٠٠)، (٢٨٢/٢، ٣٢٥)، (٣٢/٣، ٢٠٢)، (٢٥٣/٤).

٢-أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن مُحيصن (ت ١٢٣هـــ)، ذكـــره مـــرَّة واحدة[٢].

٣-أبو محمد سليمان الأعمش (ت ١٤٨هــ)، ذكره (٤) مرّات[٣].

بقيـــة القُــرّاء

١-عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هــ)، ذكره أربعَ مرّات[٤].

٢-عبد الله بن عباس (ت ٦٨هــ)، ذكره مرَّتين[٥].

٣-أبو رجاء العطارديّ البصريّ (ت ١٠٥هــ)، ذكره مرَّتين[٦].

٤-ابن هرمز الأعرجيّ المدنيّ (ت ١١٧هــ)، ذكره مرَّة واحدة[٧].

٥-عبد الله بن أبي اسحق الحضرميّ (ت ١١٧هــ)، ذكره مرَّة واحدة[٨].

٦-عاصم بن أبي الصباح الجحدريّ (ت ١١٨هــ)، ذكره مرة واحدة[٩].

٧-عيسى بن عمر الهمذانيّ (ت ١٥٦هــ)، ذكره مرة واحدة[١٠].

٨-حيوة بن شريح (ت ١٥٨هــ)، ذكره مرة واحدة[١١].

٩-خارجة بن مصعب السرخسيّ (ت ١٦٨هــ)، ذكره مرّةً واحدة[١٢].

١٠-المفضَّل الضبيّ الكوفيّ(ت ١٦٨هــ)، ذكره مرَّة واحدة[١٣].

١١-حسين بن علي الجعفيّ(ت ٢٠٣هــ)، ذكره مرَّةً واحدة[١].

---

[١] (١١١/١)، (٣٥/٢)، (٣٢/٣، ٢٦٩)، (٢٠٨/٤).

[٢] (٥٧/٤).

[٣] (٢٥٧/١)، (١٨٠/٣،١٨)، (٢٧٤/٤).

[٤] (١١٤/١، ٢٥٧، ٣١٠)، (١٩٥/٢).

[٥] (٢٥٧/١)، (٢٢٤/٣).

[٦] (١٠٣/٢)،(٢٧٧/٣).

[٧] (٣٠٠/١).

[٨] (١٥٣/١).

[٩] (٢٩٣/٣).

[١٠] (٢٧٤/٤).

[١١] (١٥٣/١).

[١٢] (١٢٤/١).

[١٣] (٢٤٥/٣).

١٢-إبراهيم بن أبي عبلة (ت ٢٥١هـ)، ذكره مرَّة واحدة[٢].

١٣-الحسين بن أحمد بن محمد المعلِّم (ت ٢٩٨هـ)، ذكره مرَّةً واحدة[٣].

١٤-أبو العبَّاس أحمد بن سُهيل الأشنانيّ (ت ٣٠٧هـ)، ذكره مرَّةً واحدة[٤].

٢-استقصاء القراءات المختلفة للفظةِ في الآية الواحدة أو في الآيات المختلفةِ، من ذلك حديثه عن لفظةِ (وَلَد) إذ قال: ((والولدُ: يقع على الواحد والجماعة، الذكور والإناث. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾[٥]، ولهذا اختلف القرّاء في قوله تعالى في سورة مريم ﴿مَالاً وَولداً﴾[٦]، ﴿للرَّحمنِ أنْ يَتَّخِذَ وَلَداً﴾[٧]، وفي الزخرف: ﴿وَلَدٌ﴾[٨] فقرأهنَّ حمزةَ والكسائيّ (بضم الواو) على الجمع، وقرأ الباقون (بفتح الواو) والمعنى واحد، واختلفوا في سورة نوح في قوله تعالى ﴿مَالُهُ وَوَلُدهُ﴾[٩]، فقرأه (بضم الواو) ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائيّ، والباقون (بفتح الواو)))[١٠].

٣-الاستدلال بالقراءاتِ القرآنيَّة لإثبات القواعد والأحكام ومن ذلك استدلاله بقراءة عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ) لإثبات جواز إعمال (أنْ) مقدَّرةً في بيت المتنبي: (من البسيط):

توقَّهُ فمتى ما شئتَ تبلوَهُ فكن معاديَه أو كنْ لهُ نشَباً

---

(١) (٢٩٣/٣).

(٢) (١٥٣/١).

(٣) (٢٠٠/١).

(٤) (١٧٦/٢).

(٥) النساء: ١١.

(٦) مريم: ٧٧.

(٧) مريم: ٩٢. والقراءة في معاني القرآن (للفراء): ١٧٢/٢-١٧٣، وإعراب القرآن (للنحاس): ٣٢٧/٢ ومعجم القراءات: ٥٨/٤.

(٨) الزخرف: ٨١. والقراءة في الكشاف: ٢٦٦/٤، والبحر المحيط: ٢٩/٨، ومعجم القراءات: ١٢٧/٦.

(٩) نوح: ٢١، والقراءة في إعراب القرآن (للنحاس): ٥١٥/٣، والكشاف: ٦١٩/٤، ومعجم القراءات: ٢٣١/٧.

(١٠) التبيان: ٢٦٢/٣.

قال الشارح: ((تبلُوَهُ: انتصب بإضمار "أنْ" وهو على مذهبنا، فإنَّ أهلَ الكوفة نصبوا بها مُقَدَّرةً، وأبى ذلك البصريون. وحجَّتنا ما قرأ به عبد الله بن مسعود: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُوا إلاَّ اللهَ﴾[1] فأعمل "أنْ" مقدرةً))[2].

وقد يستدلُّ بالقراءةِ للردِّ على النحويين، ومن ذلك ردُّهُ قولَ ابن جنيّ إنَّ السُّدَّ (بالضم) من فعل الله، و(بالفتح) من فعل المخلوقين إذ قال ((ويرد عليه أنّ القُرّاء اختلفوا في (السَّدين)[3]، وهما بمعنى الجبلين من فعل الله، فقرأ بالفتح ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم. واختلفوا في قوله: ﴿أنْ تَجعلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم سَدّاً﴾[4]، وهو فعل ذي القرنين، وقرا بضم السين نافع، وابن عامر، وأبو بكر، وكان على ما ذكر أبو الفتح يجب أنْ يُقرأ الأوّل بالضم من غير خلاف، والثّاني بالفتح من غير خلاف))[5].

٤-الاكتفاء بعرض القراءات المختلفة من غير ترجيح قراءةٍ على أُخرى إلاَّ في حالاتٍ نادرة، ومن ذلك ترجيحه قراءة القُرّاء الستة بتحريك (الميم) في (عليهم) بـ(الضم) عند التقاء الساكنين على قراءة (أبي عمرو) بكسر الميم إذ قال: ((الميمُ إذا تحرَّكتْ عند التقاء الساكنين، تُحرَّكُ بالضم والكسر، والضمُّ أولى من كسره، والكسر لإتباع كسرة الهاء. وقد قرأ القُرّاء الستة سوى أبي عمرو ﴿عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [6] بضم الميم، وما أشبهه حيث وقع، وكسره أبو عمرو))[7].

---

[1] البقرة: ٨٣. والقراءة في معاني القرآن (للفراء): ٥٣/١، والكشاف: ١٥٩/١، ومعجم القراءات: ٧٨/١.

[2] التبيان: ١١٤/١

[3] يشير إلى قوله تعالى ﴿حتَّى إذا بَلَغَ بينَ السَّدينِ﴾: الكهف: ٩٣. والقراءة في اعراب القرآن (للنحاس): ٢٩٣/٢، والكشاف: ٧٤٦/٢، ومعجم القراءات: ١٢/٤.

[4] الكهف: ٩٤، والقراءة في الكشاف: ٧٤٧/٢،والنشر: ٣١٥/٢ ومعجم القراءات: ١٤/٤.

[5] التبيان: ٥٢/٤.

[6] البقرة: ٦١. والقراء في الحجة(لابن خالوية): ٨٠، غيث النقع: ١١٧، ومعجم القراءات: ٦٤/١.

[7] التبيان: ٧٢/٢.

٥-العناية بتوجيه القراءات والدفاع عنها ومحاولة تسويغها ومن ذلك تسويغُه قراءة الأعمش وعيسى بن عمرو ﴿قُولُوا للنَّاسِ حُسْنى﴾[١] بغير تنوين، إذ قال (("فَعْلى" إذا كان تأنيث "أفْعل"، مثل "الطولى" تأنيث "أطْوَل"، و"القُصْرى" تأنيث "أقصر"،لا يجوز استعمالها إلاَّ مُضافةً، أوْ معرَّفةً بلام التعريف، وإنْ كان قرأ الأعمشُ، وعيسى بن عمرو ﴿قولوا للنَّاسِ حُسنى﴾، بغير تنوين، فهو على إرادة الإضافة، أي: حُسنى القول))[٢].

وقد يسوِّغ القراءة بردِّها إلى لغةٍ من لغات العرب، ومن ذلك تسويغُه قراءة الحسنِ ﴿وَذَرُوا مَا بَقِى مِن الرِّبَا﴾[٣] بأنَّها على لغة طيِّئ[٤].

٦-قبول القراءات الشاذَّة والاستشهاد بها، قال في لفظة الخليقة: ((الخليقةُ: هم الخلائق والخَلْق، وقد قرِئ في الشاذِّ ﴿إنِّي جَاعِلٌ في الأرضِ خَلِيقَةً﴾[٥]))[٦].

ولم يردَّ قراءة، ولم يطعن بايٍّ من القُرّاء إلاَّ في موطنٍ واحد، قال في (مصائب): ((ياؤها عن واو مبدلة، فلا يجوز همزها، لأنَّها حرف أصليّ كـ(معايش)، لا يجوز همزُها، وقد همزها خارجة عن نافع[٧]، وهو شاذٌ لا يُعتدُّ بروايته عن نافع، ولا تجوز القراءة بها في الفرائض))[٨].

<u>الثَّاني: الحديث النبويّ الشريف</u>

الحديث الشريف المصدر الثاني من مصادر التوثيق اللغويّ والنحويّ بعد القرآن الكريم، فهو كلام رسولِ الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وليس في العربيَّة ((أعمُّ

---

[١] البقرة: ٨٣، والقراءة في إعراب القرآن (للنحاس): ١٩١/١، والكشاف: ١٥٩/١، ومعجم القراءات: ٨٠/١.

[٢] التبيان: ٢٧٤/٤.

[٣] البقرة ٢٧٨، والقراءة في التبيان في إعراب القرآن: ٢٢٤/١، والبحر المحيط ٣٣٧/٢، ومعجم القراءات: ٢١٦/١.

[٤] ينظر: التبيان: ٥/٤.

[٥] البقرة: ٣٠، والقراءة في الكشاف: ١٢٤/١، والجامع لأحكام القرآن : ٢٦٣/١، ومعجم القراءات: ٤١/١.

[٦] التبيان: ٣١٠/١.

[٧] في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكمُ فيها مَعَايشَ﴾ الحجر: ٢٠، والقراءة في الكشاف: ٥٧٤/٢، والبحر المحيط: ٤٥٠/٥، ومعجم القراءات: ٢٥٢/٣.

[٨] التبيان: ١٢٤/١.

نفعاً، ولا أَقصدُ لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا اجملُ مذهباً، ولا اكرم مطلباً ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصحُ معنى، ولا أبينُ في فحوى، من كلامهِ(صلى الله عليه وآله وسلم)[1].

وعلى الرغم من أنَّ الرسولَ الكريم(صلى الله عليه وآله وسلم) كان افصحَ العــرب ((فلم يكن ليتكلَّم إلاَّ بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشــهرها وأجزلهــا))[2] اختلف علماء العربيّة في الاحتجاج بالحديث الشريف، إذ كانوا على ثلاثة أقسامٍ، الأوّل منع الاحتجاج به بحجة أنَّ الرواة جوَّزوا نقلهُ بالمعنى وأنَّهم لم يكونوا مــن العرب فوقع اللحن في كلامهم. وأشهرُ المانعين:ابن الضائع (ت ٦٨٦هــ) وتلميذه أبو حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هــ)[3]. والثاني جوّز الاحتجاج به بحجَّةِ أنَّ اليقــينَ ليس بمطلوب في هذا الباب وإنَّما المطلوبُ غَلَبةُ الظنِّ، وغَلَبةُ الظنِّ عدمُ التبديل، وأشهر المجيزين: السهيليّ (ت ٥٨١هــ)، وابنُ مالك (ت ٦٧٢هــــ)، ورضــيّ الدين الاستربادي (ت ٦٨٨هــ)، وابن هشام (ت ٧٦١هــ)، وعبد القادر البغداديّ (ت ١٠٩٣هــ)[4]. والثالث وقف موقفاً وسطاً، يقوم على اعتمادِ الحديثِ المرويّ باللفظ وابعادِ المرويّ بالمعنى ، وأشهر هؤلاء: إبراهيم بن موســى الــشاطبيّ(ت ٧٩٠هــ)، والسيوطيّ (ت ٩١١هــ). وقد حذا الشارح حذو أئمة اللغةِ المتقــدمين في قلَّةِ الاستشهاد بالحديث الشريف، إذ استشهد بسبعةٍ وأربعين حديثاً جاءتْ ثمانيةُ منها في اللغة والنحو، وواحدٌ وأربعون في بيان دلالات الألفاظ[5].

وممّا يُلحظ على استشهاد الشارحِ بالحديث الشريف الآتي:

---

[1] البيان والتبين: ٢/١٧-١٨.
[2] الاقتراح: ٥٣.
[3] ينظر: خزانة الأدب: ١/٥-٦.
[4] ينظر: المصدر نفسه ١/٥.
[5] ينظر: الاقتراح: ٥٢.

١ -غالباً ما يصدِّرُ الحديث الشريف بما يدلُّ على كونه من كلامِ رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) فيقول (ومنه الحديث)[١]، أو (وفي الحديث)[٢]، أو (قول النبيّ)[٣]، أو (قال عليه الصلاة والسلام)[٤]، أو (وفي الصحيحين)[٥].

ومِمّا يُلحظ في هذهِ المسالة الخلط في المصطلح فتراه يقول: (جاء في حديث أنس)[٦]، أو (في حديث عُمر)[٧]، أو (في حديث ابن عبَّاس)[٨]، فتارة يكون هؤلاء رواةً لكلامِ رسول الله، وقد يكون القول صادراً عنهم تارة أخرى.

٢ -يُجوِّزُ الشارحُ نقلَ الحديثِ بالمعنى. والدليلُ على ذلك أنَّه يستشهد بالحديث الواحد غيرَ مرّة بألفاظٍ مختلفة. فقد استشهد بالحديث الشريف على دلالة كلمةِ (الحداد) على الحزن ثلاث مرَّات، أورد فيها الحديثَ بألفاظٍ مختلفةٍ، قال في الأولى: ((لا يحلُّ لامرأة تؤمنُ باللهِ واليوم الآخر أنْ تحدَّ على ميتٍ فوق ثلاث إلاَّ المرأة على زوجها))[٩]. وقال في الثانية ((لا يحلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أنْ تحدَّ على أحدٍ فوق ثلاث ليالٍ إلاَّ المرأة تحدُّ على زوجها))[١٠]. وقال في الثالثة ((لا يحلُّ لامرأة أنْ تحدَّ على ميتٍ فوق ثلاث ليالٍ إلاَّ على زوجٍ أربعةَ أشهرٍ وعشراً))[١١].

٣ -كثيراً ما كان يُورد الشاهد الحديثيّ منفرداً ، وقد يستشهد بالشاهد القرآنيّ ثم يردفه بالشاهد الحديثيّ، ومن ذلك استشهاده على استعمال العرب (جزى عنِّي)

---

[١] التبيان: ٣٣/١، ٤٨.

[٢] المصدر نفسه: ٢١/١.

[٣] المصدر نفسه: ٤٥/٢.

[٤] المصدر نفسه: ٢١٨/١.

[٥] المصدر نفسه: ١٣٧/١.

[٦] المصدر نفسه: ٢٠٠/٣.

[٧] المصدر نفسه: ٨٥/٣.

[٨] المصدر نفسه: ٢٠٤/٣-٢٠٥.

[٩] المصدر نفسه: ١٣٧/١.

[١٠] المصدر نفسه: ٣٥٤/١.

[١١] التبيان: ٢٩٦/٤، والحديث في صحيح البخاري (كتاب الجنائز): ٧٨/٢، وروايته: ((لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الأخر أنْ تحد على ميِّت فوق ثلاثٍ إلا على زوجٍ فإنها تحدّ عليه أربعة أشهر وعشراً)).

بمعنى (قضى) بقولهِ تعالى ﴿لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا﴾[1]، ثم أردفه بالحديث الشريف ((تجزي عنك ولا تجزي عن غيرِك في الأُضحيّه))[2].

وقليلاً ما يقدِّمُ الشاهدَ الشعريّ على الشاهد الحديثيّ، ومن ذلك قولُه في معنى كلمة (التفضُّل) ((والتفضُّل: هو أنْ تلبسَ المرأةُ ثوباً للخدمة والتصرُّف وتنام فيه، ومنه قول امرئ القيس[3]: (من الطويل)

وتُضحي فَتيْتُ المِسْكِ فوقَ فِراشِهَا

نَؤومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ

ومنه حديث امرأة أبي حُذيفة: ((يا رسول الله كنا نرى أنَّ سالماً ابنٌ لنا وأنه يدخل عليّ وأنا فُضْل وليس لنا إلاَّ بيتٌ واحد. فما تأمرني في شأنه؟ فقال: ارضعيه خمسَ رضعاتٍ))[4].

٤-الاستشهاد بالحديث الشريف لاغراضٍ متعددة هي:

أ-تبيان معاني الألفاظ:

ذكرنا أنَّ كثيراً من الأحاديث التي ذكرها الشارح كانت لتبيان معاني الألفاظ، ومن ذلك استدلاله على مجيء كلمة (الثُقْل) بمعنى المتاع بالحديث الشريف إذ قال: ((وفي الحديث : خَلَّفْت فيكم الثقلين:كتابَ الله وعترتي أهل بيتي))[5]فالثَقَلانِ في الحديث تثنيةُ (ثُقْل)، من (حط ثُقْلَه) أي: مَتاعَهُ، وأراد (عليه الصلاة والسلام) أنَّ كتابَ الله وعترَته ثقلاه اللذان يهمُّهُ حِفظُهما))[6].

ب-إثبات حكم صرفيّ أو نحويّ:

---

[1] البقرة: ٤٨.

[2] التبيان: ٢٧٧/٣، والحديث في صحيح البخاري (كتاب العيدين): ٢٣/٢، وروايته: ((ولن تجزي عن أحدٍ بعدك)).

[3] ديوانه: ١٧.

[4] التبيان: ٢٠٣/٣، والحديث في سنن أبي داود (كتاب النكاح): ٢٢٣/٢.

[5] الحديث في مسند احمد: ١٤/٣.

[6] التبيان: ٢٤٧/٤.

لم يستشهد بالحديث النبويّ الشريف لإثبات الأحكام النحويّة والصرفيّة إلاّ في مواطن قليلةٍ، ومن ذلك استشهادهُ على استعمال الفعل (كبَّ) متعدِّياً و(أكــبَّ) لازماً ((تقول: أكبَّ زيدٌ على الأمرِ، وكبَّهُ الله لوجههِ. ومنه قوله تعـالى ﴿أفمــن يمشي مكبًّا على وجهه﴾[1]. وفي حديث معاذ: (وهل يَكُبُّ الناس فـي النـارِ إلاَّ حصائد ألسنتهم)[2] بفتح الياء من الثلاثيّ))[3].

وقال بجواز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مستشهداً بقوله(صلى الله عليه وآله وسلم) ((ياخيلَ اللهِ اركبي))[4].

ت - إثبات استعمال:

ومن ذلك استشهاده على استعمال العرب (ويح) للتَّلطُّفِ والتَّوجُّع والتُّـرحُّم بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): ((وَيح عمَّار تقتله الفئة الباغيةُ))[5].

وممّا يؤخذ على الشارح أنه استشهد بحديث لا شاهد فيه، قال فـي معنـى (الاعكان): ((الاعكان: جمع عُكنة، وهو ما يتكسر في اسفل البطن مـن الـشحم، ويجمع على (عُكَن) ايضاً، ومنه الحديث "أنّ رجلاً كان عند أُم سلمة، وكان يقـال أنهُ من غير أولي الإربة، فقال لعبد الله بن أبي أُميَّة أخي أم سـلمة: إذا فـتح الله عليكم الطائف أدلك على ابنة غيلان، فإنها تقبل بأربع، وتدبر بثمان، فلما سـمعه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: لا يدخل هذا عليكنّ "[6]))[7] فمن الواضح ان الحديث لا شاهد فيه.

الثالث: كلام العرب الفصحاء شعراً ونثراً

١ - الشعر

---

[1] الملك: ٢٢.

[2] الحديث في مسند أحمد: ٢٣١/٥.

[3] التبيان: ١٠٦/٤.

[4] ينظر: المصدر نفسه: ٢١٣/٢، والحديث في سنن ابي داود (كتاب الجهاد): ٢٥/٣.

[5] ينظر: المصدر نفسه: ٢١٨/١، والحديث في مسند احمد: ١٦١/٢.

[6] الحديث في سنن أبي داود (كتاب اللباس): ٦٢/٤-٦٣.

[7] التبيان: ٢٢٢/٤.

احتلَّ الشعرُ مكانه سامية عند العرب وكان موضع احترامهم وتقديسهم، ولا غرابةَ في ذلك فهو ((ديوان العرب وبه حُفظت الأنساب، وعُرفت المآثر، وتُعُلِّمت اللغة))[(١)]. زد على ذلك أنّه كان أداةً لتفسير ما استُشكل من كتاب الله تعالى، قال ابن عبَّاس: ((إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب، فإنَّ الشعرَ ديوان العرب وكان إذا سُئل عن شيء من القرآن أَنشد فيه شعراً))[(٢)].

وزاد من شأنه أيضاً أنَّهُ استُعمل في تفسير حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وحديث الصحابة والتابعين فصار ((حجةً فيما أُشكل من غريب كتاب الله-جلّ ثناؤه-وغريب حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وحديث صحابته والتابعين))[(٣)].

لذلك كان من البديهيّ أنْ يتَّخذه النحويون حُجَّة في إرساء قواعد اللغة والنحو، فراحوا يتحرَّون القبائل المشهورة بسلامة لغتها وفصاحة ألفاظها البعيدة من مخالطة الأعاجم وهي قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهُذيل، وبعض كنانة،وبعض الطائيين[(٤)].

ولم يتوقفوا عند المقياس المكانيّ للاحتجاج بل تعدَّوه إلى المقياس الزمانيّ أيضاً، إذ قسموا الشعراءَ على أربعة طبقات: الجاهليّون، والمخضرمون، والإسلاميّون، والمولَّدون، وأجمعوا على صحَّةِ الاحتجاج بشعر شعراء الطبقتين (الأولى) و(الثَّانية) في اللغة والنحو، أمّا الثالثة فأكثر العلماءِ يجوِّزون الاستشهاد بشعرها، ومنعوا الاحتجاج بشعر شعراء الطبقة الرَّابعة[(٥)].

والشارح-شانه شان اغلب علماءِ العربية-احتفى بالشاهد الشعريّ وحشد في كتابه من الشواهد الشعريَّة ما فاق عَددَ الشواهد الأُخرى، إذ استشهد بسبع مئة وثلاثةٍ وخمسين بيتاً.

---

(١) الصاحبي: ٢٧٥.

(٢) العمدة: ١/١٧.

(٣) الصاحبي: ٢٧٥.

(٤) ينظر: الاقتراح: ٥٦، والمزهر: ١/٢١١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧٠، وخزانة الأدب: ١/٨.

ومِمَّا يُلحظ على استشهاد الشارح بالشعر الآتي:

١-الالتزام بالمقياس الزمانيّ بالاحتجاج إذ احتجَّ بشعر شعراء الطبقات الثلاث فذكر من الجاهليّين سبعة وأربعين شاعراً ومن المخضرمين خمسةً وثلاثين شاعراً ومن الإسلاميين تسعة وأربعين شاعراً، ولم يذكر من المحدثين غير ستة شعراء احتجَّ بشعرهم في مواطنَ قليلة منها استشهادهُ بيت أبي تمَّام[١]: (من الطويل)

وَمازَالَ مَنْثُوراً عليَّ نوالُهُ وَعِندِيَ حتَّى قدْ بقِيتُ بلا عِندِ

على جواز مفارقة (عند) الظرفية واستعمالها اسماً[٢].

وقد يذكر شعر المحدثين استئناساً بعد إثبات المسألة بشواهد ممَّن يُحتجُّ بشعرهم، فقد استشهد على جواز حذف همزة(رأى) بقول الشاعر[٣]: (من الوافر)

ومن را مثلَ معدان بن ليلى إذا ما السبع حال عن المطيَّه

ثم استأنس بشعر المحدثين قائلاً: ((ولبعض المحدثين[٤]: (من مجزوء البسيط)

ما سُرَّ من را بسُرَّ من را بل هي سوءٌ لمن رآها))[٥].

وفيما يأتي الشعراء الذين ذكرهم الشارح وعدد مرات ذكر كلٍّ واحدٍ منهم:

الجاهليون

ت	الشاعر	عدد المرات	الصفحات
١	الأخنس بن شهاب التغلبيّ	١	(٢٩٢/٤)
٢	الأسود بن يعفر الإياديّ	٢	(٧١/٢)، (٨٧/٣)
٣	الأفوه الأوديّ	١	(٣٠/١)
٤	أعشى باهلة	٢	(٢١٢/٣)،(١٩٥/٤)

[١] ديوانه: ٦٧/٢.

[٢] ينظر: التبيان: ٣٧٧/١.

[٣] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد لسان العرب (رأى): ٣/١٩.

[٤]

[٥] التبيان: ٤٥/١.

٥	أمرؤ القيس	٢٢	(٨٠/١، ١٠١، ٢٩٧، ٣٢٦، ٣٥٣)، (٤٠/٢، ٧٧، ٩٧، ١٩٦، ٢٨٨، ٣٤٥)، (٣٢/٣، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٩٣، ٣١٩)، (١٢٢/٤، ١٦٥، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٨٥)
٦	أوس بن حجر	٤	(١٢٧/١)، (٥/٢)، (٤٨/٣، ٣١٩)
٧	أوفى بن أبي مطر المازنيّ	٢	(٨٠/١)، (٢٤٣/٣)
٨	بشر بن أبي خازم	٢	(٢٢٨/٢)،(١٧٤/٣)
٩	بشير بن أبي حمَّام العبسيّ	١	(٢٤/٢)
١٠	تأبطَّ شراُ	٢	(٢٧٢/١)، (٢٣٨/٣)
١١	جابر التغلبيّ	١	(٣٦٥/٢)
١٢	جِرَان العَوْد	١	(٢٢٣/٣)
١٣	حاتم الطائيّ	١	(٨٤/٣)
١٤	الحارث بن حلزّة اليشكريّ	٢	(٨٤/١)،(١٨٥/٣)
١٥	حبَّان بن قرط اليربوعيّ	١	(٣٢٧/٣)
١٦	حجر بن خالد	١	(٢٦٤/٤)
١٧	الحسن بن عرفطة	١	(٢٤٣/١)
١٨	خالد بن سعد المحاربيّ	١	(٢٩٣/٣)
١٩	الخرنق بنت هفان	١	(١٩/١)
٢٠	أبو دؤاد الإياديّ	٤	(١٤٥/٣، ٢٦٨-٢٦٩، ٣٢١، ٣٩٧)
٢١	ذو الإصبع العدوانيّ	١	(١١١/٣)
٢٢	الربيع بن زياد العبسيّ	٢	(٣٤٤/٣)، (١٤١/٤)
٢٣	زهير بن أبي سلمى	١١	(٢٧٢/١)،(٣٩١/٢)،(٤٣/٣، ١٤٣، ١٩٢، ٣٩٠)، (١٢/٤، ١٨، ٢٢، ٧١، ٨٥)

٢٤	سبرة بن عمرو الفقعسيّ	١	(٢٣٩/٢)
٢٥	سعد بن مالك	١	(٢٦٢/٣)
٢٦	السَّمَوْأل بن عَادِيَا	١	(٢٨٢/٣)
٢٧	شمير بن الحارث الضبيّ	١	(١٨٥/٢)
٢٨	الشنفرى	٣	(٢٠٧/١، ٣٧٦)،(١٥٢/٣)
٢٩	طرفة بن العبد	٩	(٥٠/٢، ٦٤، ١٩٥، ٣٤٠)،(١٠٠/٣، ٣٤٤)،(٢١/٤، ٣٥، ١٩٦)
٣٠	طفيل الغنويّ	٢	(١١٠/٢)، (١٤٠/٤)
٣١	عبد القيس بن خفاف البُرجميّ	١	(١٠٩/١)
٣٢	عبد مناف بن ربع الهذليّ	٢	(٢٦٩/١)،(١٨٨/٢)
٣٣	عبيد بن الأبرص	٢	(٢٥٥/١)،(٥٦/٤)
٣٤	عديّ بن زيد	٤	(١٠٦/١)،(٤٥/٢)،(٣١٩/٣،١٢٦)
٣٥	عطية بن زيد	١	(١٨٥/٣)
٣٦	عمرو بن الأطنابة	١	(٢٠٢/٤)
٣٧	عمرو بن قميئة	١	(١٨٠/٣)
٣٨	عمرو بن كلثوم	٨	(٩٠/١، ٢٤٢)،(٦٦/٢، ٣١٥)، (٢٣٢/٣، ٢٣٦)،(٢٨٠/٤، ٢٨٤)
٣٩	عنترة العبسيّ	٨	(١١٧/١، ٢١٦، ٣٨٤)، (٣٤٠/٢، ٣٧٧)، (١٧١/٣، ٣٤٠)، (١٣٩/٤)
٤٠	قيس بن رفاعة	١	(٢٤٣/٢)
٤١	لقيط بن زرارة	١	(٨٤/٤)
٤٢	المرقِّش الأصغر	١	(٣٠٠/١)
٤٣	المسيب بن زيد مناة	١	(٣٢٥/٣)
٤٤	معقر بن حمار البارقيّ	١	(١٥٠/٣)

٤٥	النابغة الذبيانيّ	١٢	(١١٠/١، ٢٨٧، ٢٩٩)، (٢١١/٢، ٣٨٥)، (١٨٨/٣، ٢٠١)، (٣٧/٤، ٥٦، ٨٠، ٢٦٣، ٢٦٩)
٤٦	النعمان بن عديّ	١	(٢٤٦/٣)
٤٧	وعلة الجرميّ	١	(٢٣٢/٣)

<u>المخضرمون</u>

ت	الشـــاعر	عـــــدد المرات	الصفــحات
١	ابن أحمر الباهليّ	٥	(٢٤٢/١، ٣٣٩)، (١٨٣/٢)، (٢١٦/٣، ١٤٤)
٢	الأشتر النخعيّ	١	
٣	الأعشى	٣٦	(١٩/١، ٣٧، ٩١، ٩٣، ٩٨، ١٢٩، ١٦٠، ١٧٨، ٢٣٨، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٣٠)، (٢١/٢، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ٢٤٢، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٩٨، ٣٤٨، ٣٩١)، (١٨١/٣، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٦٧، ٢٧٢، ٣٢٦، ٣٧٣)، (٤٢/٤، ١٢٧، ١٢٩-١٣٠، ١٥٩، ١٧٢، ٢٣٣، ٢٨٠)
٤	أُميَّة بن أبي الصلت	٨	(٣١٠/١)،(٢، ١٧، ١٠٣، ١٠٥، ٢٥٠، ٣٧٥)، (٢٧٦/٣-٢٧٧)، (١٠٣/٤)
٥	أُميَّة بن خلف	١	(١٧٦/٢)
٦	جُريبة بن أشيم الفقعسيّ	٢	(٢٠٠/١)، (٢٦٨/٣)
٧	حسَّان بن ثابت	١٠	(٢٧٧/١، ٢٩٩)، (١٣٩/٢، ٢١١)،

م	الشاعر	العدد	المواضع
			(٤٦/٣، ١٠٨، ١٨٠)، (١١٦/٤، ١٨٧، ٢٦٧)
٨	الحصين بن الحمَام المرِّيّ	١	(٢٣٨/٢)
٩	الحطيأة	٣	(٢٤٧/١)،(٢١٣/٢)،(٩٤/٣)
١٠	حميد بن ثور	٥	(٥٣/١، ٣٢٦)، (٣٥٦/٢-٣٥٧)،(٣٦٣/٣)،(١٣٢/٤)
١١	أبو خراش الهذليّ	١	(٣٠/٤)
١٢	خُفاف بن ندبة	١	(٢٤٦/١)
١٣	الخنساء	٢	(٣٥٣/١)،(١٢٨/٣)
١٤	دُريد بن الصِّمَّة	١	(٢٢٨/١)
١٥	أبو ذؤيب الهذليّ	١٦	(١١١/١، ١٣٨، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٨٢، ٣٤٢) (٣٢/٢، ٦٥)، (٧٧/٣، ١٢٦، ٢٣٤، ٢٧٥-٢٧٦ ، ٣٨١)، (٤١/٤، ٢١٩)
١٦	أبو زبيد الطائي	٢	(١٠٤/٣، ١٨٢)
١٧	زيد الخيل الطائيّ	١	(٥/٤)
١٨	سحيم عبد بني الحسحاس	٢	(٢٤٠/٢)،(١٨٧/٤)
١٩	سُويد بن أبي كاهل	١	(٣٨٥/٣)
٢٠	الشمَّاخ	٣	(١٧٤/٢)،(٣١٨/٣)،(٢٢١/٤)
٢١	أبو طالب	١	(٢٦/٣)
٢٢	عامر بن الطفيل	٢	(١١٤/١)،(١٩٥/٢)
٢٣	العبَّاس بن مرداس	٣	(٢٧٨/١)،(١٨٤/٣)،(١٩٨/٤)
٢٤	عمرو بن معد يكرب	٢	(٩٨/١)،(١٣/٣)
٢٥	أبو قيس بن الأسلت	١	(٢٣٧/٢)
٢٦	قيس بن الخطيم	١	(١٥٩/٤-١٦٠)
٢٧	أبو كبير الهذليّ	٢	(٥/١)،(١٨٣/٣)
٢٨	كعب بن زهير	٢	(٥٦/٣)،(١٤٩/٤)

٢٩	كعب بن مالك	١	(١٢٤/٢)
٣٠	لبيد	١٢	(١٨٨/١، ٣٥٤)،(٨٦/٢، ٣٦٠) (٨٨/٣، ١٠٨، ١٤٩-١٥٠، ١٦١، ١٨٢، ٣٠٦)،(٣٩/٤، ١٠٢)
٣١	مرحب اليهوديّ	١	(٣٩٦/٢)
٣٢	ابن مقبل العجلانيّ	٣	(٢٢٧/١)،(٧٨/٣)،(٢١١/٤)
٣٣	النابغة الجعديّ	٣	(٣٦٥/٢)، (٢٣٨/٣)،(٥٠/٤)
٣٤	النمر بن تولب	٢	(٣٥٦/٢)،(٧٤/٤)
٣٥	يزيد بن عبد المدان	١	(٣٠٧/٣)

الإسلاميون

ت	الشـــاعر	عدد المرات	الصفـــحات
١	إبراهيم بن هرمة	١	(٤٩/٤)
٢	الأخطل	٥	(١١٥/١، ٢٧٧)، (٨٣/٣، ٣٠١)، (١٠٦/٤)
٣	بُثينة	١	(٢٢٣/٤-٢٢٤)
٤	بشامة بن حزن النهشليّ	١	(١٤٦/٣)
٥	جرير	١٥	(٧٨/١، ١٤٤، ١٧٨، ٣١٠، ٣٢٧)، (٣٧/٢، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٦٤، ٣٩٢)، (٣٩٣/٣) ، (١٢/٤، ٤٦، ٢٩٤)
٦	جميل بثينة	٣	(٤٣/٣، ١٣١)،(١٥٩/٤)
٧	جوّاس بن القعطل	١	(٣٣٢/١)
٨	حُريث بن عناب الطائيّ	٣	(١٥٣/١)،(٢٩١/٤)

٩	حُميد الارقط	٢	(٣٢٧/١)،(٢٣٤/٢)
١٠	أبو حيَّة النُميريّ	١	(٢١١/٤)
١١	خلف الأحمر	١	(١١/٤)
١٢	دُكين بن رجاء	١	(٣١٩/٣)
١٣	أبو دهبل الجُمحيّ	١	(٩٠/١)
١٤	الراعي النميريّ	٥	(٢٤٩/١)،(٤٨/٢)،(١٠٤/٣-١٠٥، ٣٦٧)،(١٥٨/٤)
١٥	رؤبة بن العجَّاج	١٥	(٨٢/١-٨٣، ١٢٠-١٢١، ٢٥١)، (٤/٢، ١٦١، ١٨٨، ٣٤٣)، (٢٠٠/٣، ٢١٦، ٢٧٩-٢٨٠، ٣٣٨-٣٣٩، ٣٦٢) ، (٤/ ٥٠ ، ١٨٩، ٢٥٥)
١٦	زُفــرَ بــن الحــارث الكلابيّ	١	(٢٦٢/٣)
١٧	زياد بن منقذ	٢	(١٥٠/٤، ٢٧٩)
١٨	سنان بن الفحل	١	(٨٨/٤)
١٩	سُويد بن كراع العقيليّ	١	(١٦٠/٢)
٢٠	شبيب بن البرصاء	١	(٧/٤)
٢١	أبو صخر الهذليّ	١	(١٦٩/٢)
٢٢	الطرمَّاح	٣	(٣٧/١، ١٥٩)،(٣٩٦/٢)
٢٣	عبــد الله بــن عمــر العرجيّ	١	(٣٦/٢)
٢٤	عبــد الله بــن همــام السلوليّ	١	(١٩٠/٤)
٢٥	عبيــد الله بــن الحــرّ	١	(٢٣٢/٢)

	الجعفيّ		
٢٦	عبيد الله بن قيس الرقيّات	١	(٦١/٣)
٢٧	عبيدة بن هلال اليشكريّ	١	(٣٨٨/٢)
٢٨	العجَّاج	١٦	(١١٤/١، ١٢٧، ٢٢٢، ٣٢٦، ٣٥٧)،(٩٧/٢، ١٢٤، ٢٠٥)، (٨٢/٣، ٢٠٧، ١٢٢، ٢٧٦)، (١٦٧/٤، ١٧٨، ٢٣٧، ٢٦٤)
٢٩	العُجير السلوليّ	١	(١١٢/٢)
٣٠	العُديل بن الفرخ العجليّ	١	(٢٥٠/٢)
٣١	عليّ بن أبي طالب	١	(١٨٧/٤)
٣٢	عمر بن أبي ربيعة	٩	(١٦/١، ٢٨٦، ٣١٤، ٣٥٣، ٣٨١)،(٣٩/٢، ٢٨٢)، (٢٥٧/٣)، (١٠٥/٤)،
٣٣	عمر بن عدَّاء الكلبيّ	١	(٢٥٠/٤)
٣٤	عكرشة الضبيّ	١	
٣٥	القُحيف العُقيليّ	١	(٨٥/٤-٨٦)
٣٦	القطاميّ	٧	(٦٩/١)،(١٣٩/٢، ٢٤١-٢٤٢)، (٢٥/٣، ٣٠٦)، (١٥٩/٤، ٢٦٣)
٣٧	قَعنب بن أمّ صاحب	١	(٨٥/٤)
٣٨	قيس بن ذريح	١	(١٠٤/١)
٣٩	قيس بن الملَّوح	٢	(١٨٨/١)،(٣٦٧/٣)
٤٠	كُثيِّر عَزَّة	١٤	(٣٤/١)،(٤٣/٢، ١٥٠، ٥٩، ٢٩٠

			، (٢٦/٣، ١٥٨، ٢٦٦، ٣٤٠، ٣٦٧، ٣٧٤) ، (٤٩/٤، ١٣٢، ٢٠١)
٤١	الكُميت	١٦	(١٩/١، ١٨٣، ١٩١، ١٩٤، ٢٠٦، ٢٣١، ٣٥٣)،(٢٨/٢، ٢٣٢، ٢٤٨) (٣/٣، ٦، ١١٧، ١٧٨، ٣١٩) ، (١٦٧/٤)
٤٢	ليلى الأخيليَّة	٢	(٢٧٣/١)،(٢٠١/٢)
٤٣	مُدرك بن حِصن	١	(٢٥/٣)
٤٤	مزاحم العقيليّ	١	(٢٣٦/٤)
٤٥	إبن ميَّادة	١	(٣٤٣/٣)
٤٦	أبو النجم العجليّ	٧	(٢٦/١، ٦٤)، (٢٠٣/٣، ٣١٩)، (١٥٦/٤، ٢٠٤، ٢٦٩)
٤٧	هند بنت النعمان	٢	(١٣١/١، ١٨٨)
٤٨	أبو وجزة السعديّ	٢	(٣٧/١)،(٨٨/٢)
٤٩	يزيد بن الحكم الثقفيّ	١	(٢٨٦/١)

المُحدثون

ت	الشـــاعر	عدد المرات	الصفـــحات
١	أشجع السُّـــلَميّ	١	(٢٣٩/٢)
٢	البُحتريّ	١	(٤٥/١)
٣	أبو تمَّام	٢	(٣٣٠/١، ٣٧٧)
٤	الحريريّ	١	(١١/٣)
٥	أبو الغول الطهويّ	١	(٣٤٧/٢)

٦	أبو نواس	١	(٣١٨/٢)

٢-عناية الشارح بنسبة الأبياتِ إلى قائلها في الغالب وقليلاً ما كان يترك البيت من غير نسبة مكتفياً بالقول (قال الشاعر)[١]، أو (قال الآخـــر)[٢]، أو (قـــال بعـــض العرب)[٣]، أو (أنشدوا)[٤].

وقد ينسب البيت إلى قبيلة الشاعر فيقول: (قال الهُذليّ)[٥]، أو(قال الطائيّ)[١]. ونجده يحتج بما يرويه اللغويون والنحويون الموثوق بهم فيقول: (أنشد سيبويه)[٢] أو(انشد أبو زيد)[٣] أو(أنشد يعقوب)[٤].

---

(١) التبيان: ١٥٨/١.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٠/١.

(٣) المصدر نفسه: ٤٥/١.

(٤) المصدر نفسه: ٤٠/٤.

(٥) المصدر نفسه:١٣٨/١.

٣-الاستشهاد بأكثر من بيت في المسألة الواحدة كأنَّه يبغي استقصاءَ ما جاء فيها. ومن ذلك استشهاده بثمانية أبيات لإثبات جواز ترك صرف ما ينصرف في الشعر قال: ((وجاء كثيراً في اشعارهم قال الأخطلُ[٥]: (من الكامل):

طَلَبَ الأرزاقَ بالكتائبِ إذْ هَوتْ   بشَبيبَ غائلةُ الثغورِ غُدُوْرُ

فترك صرف(شبيب) وهو منصرف،وقال حسَّان بن ثابت[٦]: (من الكامل)

نَصَرُوا نَبيَّهمُ وَشَدُّوا أزْرَهُ   بِحُنَيْنَ يومَ تواكُلِ الأبطالِ

فلم يصرف(حنينًا) وهو مصروف، وقال الفرزدق[٧]: (من الطويل)

إذا قالَ يوماً مَنْ ينوحَ قصيدةً   بها حربٌ عُدَّت عليَّ بزونزا

فترك صرف(زونز) وهو منصرف،

وقال الآخر[٨]: (من الكامل)

وإلى ابن أمِّ إياسَ أرْحَلَ نَاقتي   عمرو فتبلغ حاجتي أو ترْجِفُ

فترك صرف (إياس) وهو منصرف.

وقال الآخر[٩]: (من الوافر)

أؤمِّلُ أنْ أعيشَ وإنَّ يومي   بأوَّلَ أو بـــأهونَ أو جُـــبار

أو التالي دُبارَ فإنْ أفــتهُ   فمؤنسَ أو عروبة أو شـــيار

فترك صرف(مؤنس) و(دَبار) وهما مصروفان.

---

[١] المصدر نفسه: ١/٣٧٧.

[٢] المصدر نفسه: ١/٣٨.

[٣] المصدر نفسه: ٢/٢٤٠.

[٤] المصدر نفسه: ٢/٢٤١.

[٥] ديوانه: ٢/٤٠٨،وروايته (النفوس) بدل (الثغور).

[٦] ديوانه: ١/٥١٢.

[٧] البيت مضطرب وليس في ديوان الفرزدق وهو في ديوان ابن احمر: ٨٥،وروايته:

وان قال غاوٍ من تنوخٍ قصيدةً   بها جَرَبٌ عُدّتْ عليَّ بزوبرا.

[٨]البيت لبشر بن أبي خازم، ورواية شطره الثاني(عمرو ستنجحُ حاجتي أو تُزحِفُ، ينظر: ديوانه: ١٥٥.

[٩] البيتان مجهولا القائل، وهما من شواهد الانصاف: ٢/٤٩٧،والمقاصد النحوية: ٤/٣٦٧، وهمع الهوامع: ١/٣٧، والدرر اللوامع: ١/١٠٣.

وقال الآخر[1]: (من الكامل)

قالت أُميمةُ ما لثابتَ شاخصاً   عاري الأشاجعِ ناحلاً كالمُنْصلِ

فترك صرف (ثابت) وهو مصروف وقول العبَّاس بن مرداس السُلَميّ [2]: (من المتقارب)

فما كان حِصْنٌ ولا ثابتٌ   يفوقان مِرْدَاسَ في مَجمْعِ

وقول الآخر[3]: (من الطويل)

وقائلةٍ ما بالُ دوسرَ بعدنا   صحا قلبُه عن آل ليلى وعن هندِ

فترك صرف(دوسر)))[4].

وقد يكتفي يذكر شاهد واحد والإشارة إلى كثرة الشواهد في المسالة، ومن ذلك استشهادهُ على مجيء (يا) حرف تنبيه بمنزلة (ألا) في أثناء شرح بيت المتنبّي: (من الكامل)

يا افخرْ فإنَّ النَّاسَ فيكَ ثلاثة   مُسْتَعْظِمٍ أو حاسدٌ أو جاهِلُ

إذ قال: ((يجوز أنْ يكون جعله تنبيهاً بمنزلة (ألا)، كقول ذي الرُّمة[5]: (من الطويل)

ألا يا اسْلِمي يا دارَ مَيّ على البَلى   ولازالَ مُنهلاً بجرعائكِ القَطرُ

ومثله في الشعر كثير))[6].

٤-حرص الشارح على إيراد البيت الشعريّ كاملاً في اغلب الأحيان، وقد يذكر الشطر الذي فيه موضع الشاهد في أحايينَ أُخرى، ومن ذلك استشهاده على عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً في ضرورة الشعر بقول الشاعر[7]: (من الطويل)

جَزى ربُّهُ عَني عديَّ بنَ حاتمٍ[1]

---

[1] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد الانصاف (م: ٧٠): ٢/٤٩٩.

[2] في ديوانه (ولا حابسٌ): ٨٤.

[3] البيت لدوسر بن دهبل القريعيّ وهو من شواهد الانصاف (م:٧٠): ٢/٥٠٠.

[4] التبيان ١/٢٧٧-٢٧٨.

[5] ديوانه: ٣٦.

[6] التبيان ٣/٢٥٩.

[7] البيت لأبي الأسود الدُّؤَليّ: وتتَمَّتُهُ ((جزاء الكِلابِ العَاوياتِ وَقَدْ فَعَلْ))، ملحقات ديوانه: ٢٣٧.

وقد يكتفي بذكر الكلمة التي هي موضع الشاهد، ومن ذلك قوله في بيت المتنبّي: (من الطويل)

أيا أسداً في جسمهِ روح ضيغمٍ   وكم أُسُدٍ أرواحهن كِلابُ

(("أيا أسداً": هو نداء مُنكَّر ينتصب بفعلٍ مضمر، ولو رفع ونوّن لكان أجود لأنَّه خصَّصه، كما قال الشاعر: "يا مطرٌ"[2]))[3].

وقد يذكر كلمتين من البيت ومن ذلك قوله ((يُقال عِقدٌ مُفصَّل: إذا كان منظوماً. ومنه قولُ امرئ القيس: " الوشاح المفصَّلِ "[4]))[5].

وقد لا يقتصر على ذكر البيت الذي فيه موطن الشاهد، وإنَّما يذكر البيت الذي قبله أو البيت الذي بعده أو كليهما، قال في معنى كلمة (عِرض) ((وقيل كلُّ وادٍ فيه شجر فهو عِرض. قال الشاعر[6]: (من الطويل)

لَعِرضٌ من الأعراض يمسيَ حَمامُهُ   ويُضحي على أفنانهِ الغين يهتفُ

أحبُّ إلى قلبي من الديكِ رنَّةً   وبابٍ إذا ما مال للغَلقِ يَصْرِفُ))[7].

وقال في معنى كلمة (الخاز باز) ((قال الأصمعيّ: هو نبتُ وأنشدَ[8]: (من الرجز):

أرعيتها أكرمَ عودٍ عودا   الصِّلّ والصِفصِلَّ واليعضِيدا

والخازِ بازِ السَنِمَ المجودا   بحيث يدعو عامرٌ مسعودا))[9]

واستشهد على مجيء كلمة (الأَنس) بمعنى الناس بقول الشاعر[1]: (من الوافر):

---

[1] ينظر: التبيان :١/١١١-١١٢.

[2] يشير إلى بيت الاحوص (سَلامُ اللهِ يا مَطرٌ عليَها   وليسَ عَلَيْكَ يا مَطرُ السَّلامُ) ديوانه: ١٨٣.

[3] التبيان: ١/١٩٦.

[4] يشير إلى بيت أمرئ القيس (إذا ما الثُّريَّا في السَّماءِ تعرَّضَتْ   تَعرُّضَ أَثْناءِ الوِشَاحِ المُفصَّلِ) ديوانه: ١٤.

[5] التبيان: ٤/١٦٤-١٦٥.

[6] البيت في الصحاح (ع ر ض): ٣/١٠٩١، وروايته في اللسان: يمسي...ويضحي (ع رض): ٩/٣٤.

[7] التبيان: ٢/١٧٥.

[8] البيت من شواهد الصِحاح: مادة (خ و ز) ٢/٨٧٤.

[9] التبيان: ٢/١٨٣.

أتوا ناري فقلت مَنونَ أنتم؟ فقالوا الجنُّ، قلتُ عِموا ظلاماً
فقلتُ: إلى الطعامِ: فقال منهم زعيمٌ: نحسد الأنَسَ الطــعاما
لقــد فُضِّلتــمُ بالأكــلِ فينــا ولكن ذاك يُعقبكم سِــقامــا[٢]

٥-الاستشهاد بالشعر لأغراضٍ متعدّدة. فقد يستشهد بالشعر لإثبات استعمال عنــد العرب، ومن ذلك استعمال صيغة (عمرُ الله). فالمشهور عند العرب استعمالها في القسم، فإذا قيل: (لعمرُ الله لأفعلنَّ) أُريد (لعمرُ الله قسمي) ومعناها (أحلف ببقاء اللهِ ودوامه) وقد تقول العرب (عمرَك اللهَ) ومثله قول المتنبي: (من الخفيف)

عمرَك اللهَ هل رأيت بدوراً طلعت في براقعٍ وعقودِ

والشارح حمل قول العرب (عَمَرك الله) على أحد معنيين، الأول: بقاؤه علــى باب القسم ويكون المعنى (بتعميرك الله)، أيْ: بإقرارك له البقاء والثاني: خروجه إلى باب الدُّعاء والمعنى (سألتُ اللهَ أنْ يُطيلَ عُمرَك) او (ســألت الله أنْ يُعمِّــرك تعميراً) وحمل قول المتنبّي على المعنى الثَّاني مستشهداً بقول عمــر بــن أبــي ربيعة[٣]: (من الخفيف)

أَيُّها المنكحُ الثريَّا سُهيلاً عَمرَك اللهَ كيفَ يلتقيانِ[٤]؟!

وقد يستدلُّ بالشعر على لغاتِ القبائل، وكثير ما كان يُشير إلى اللغات المختلفة في اللفظة الواحدة ويذكر الأبيات التي تُعبِّر عن خصائصَ لهجيَة ومن ذلك قولــه: ((النَّاصاة: الناصية بلغة طيِّئ، قال حُريث بن عنَّاب الطائيّ[٥] (من الطويل):

لقد آذنت أهلَ اليمامة طيِّئٌ بحربٍ كناصاةِ الحصان المشهَّرِ))[٦].

---

[١] ينظر:نوادر أبي زيد: ١٢٣-١٢٤، وجمهرة اللغة: ١٢٢/٢.
[٢] ينظر: التبيان: ١٨٥/٢.
[٣] ملحقات ديوانه: ٣٣٧.
[٤] ينظر: التبيان: ٣١٤/١.
[٥] رواه أبو زيد الأنصاريّ (الأغرّ) بدل (الحصان)، ينظر النوادر: ١٢٤.
[٦] التبيان: ٢٩١/٤.

ومن الخصائص اللهجيّةِ التي ذكرها واستشهد لها بالشعر إبدال أَحَد أحرف اللفظة، ومن ذلك إبدال الياء جيماً في لفظة (إيَّل) مُستشهداً بقول أبي النجم[1]: (من الرجز):

كانَّ في أذنابهنَّ الشُّوَّلِ من عَبَسِ الصَّيفِ قرون الإجَّلِ))[2].

٦-الإيماء إلى المسألة النحوية بالبيت الشعريّ:

فقد ترتبط مسألة نحويّة بشاهدها الشعريّ فيستعمل النحويون الشاهدَ للإشارة إليها، ومن ذلك مسألة عطف عامل محذوف بقي معموله، قال الشارح في بيت المتنبّي: (من الخفيف)

ما لبسْنا فيه الأكاليلَ حتّى لبستها تلاعُهُ ووهاده

((ووجه قول المتنبّي: أنَّه أراد (حتى لبستها تلاعُهُ والتحفت بِها وهاده)، فيكون من باب: (علفتها تبناً وماءً بارداً)))[3].

٢ - النثر:

أ-أقوال الفصحاء:

العرب الفصحاء المصدر الرئيس من مصادر استقرار اللغة، ((وإنَّ النحويين كانوا يسعَون إليهم في البادية، أو يلتقون بهم في الحاضرة، وكانوا يعمدونهم في تصحيح الشواهد، والتثبت من فصاحة لغتها))[4].

استشهد الشارح بأقوال الفصحاء من الصحابة والتابعين وغيرهم، وذكر منهم:

١-الحبَّاب بن المنذر الأنصاريّ (ت هــ)، ذكره مرة واحدة[5].

٢-عمر بن الخطاب (ت ٢٣هــ)، ذكره مرتين[6].

---

[1] الرجز في المحتسب: ٦١/١، ٧٦، شرح المفصل: ٥٠/١٠، والمقرب: ٥٢٢.

[2] التبيان: ٢٠٣/٣.

[3] المصدر نفسه: ٤٨/٢.

[4] أصول النحو العربي: ٤٤.

[5] التبيان: ٣٥٤/١.

[6] المصدر نفسه: ٩/١ ، ١٩٧/٤.

٣-أبا سفيان (ت ٣١هـ)، ذكره مرة واحدة[١].

٤-عليّ بن أبي طالب (ت ٤٠هـ)، ذكره مرة واحدة[٢].

٥-عائشة بنت أبي بكر(ت ٥٨هـ)، ذكرها ثلاث مرات[٣].

٦-عبد الله بن مغفل (ت ٥٩هـ)، ذكره مرة واحدة[٤].

٧-معاوية بن أبي سُفيان ٠ت ٦٠هـ)، ذكره مرة واحدة[٥].

٨-عبد الله بن عمر (ت ٧٤هـ)، ذكره مرة واحدة[٦].

٩-أنس بن مالك (ت ٩٣هـ)، ذكره مرة واحدة[٧].

١٠-الحجَّاج بن يوسف الثقفيّ (ت ٩٥هـ)، ذكره مرة واحدة[٨].

١١-يزيد بن المُهَلَّب (ت ١٠٢هـ)، ذكره مرة واحدة[٩].

١٢-الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، ذكره مرة واحدة[١٠].

وكان استشهاده بأقوال الفصحاء لأغراض متعددة، ولكن الغالب فيها في تبيان معاني الألفاظ، ومن ذلك استشهاده على دلالة كلمة (الهُجْر) في قول المتنبي: (من الوافر):

أ أنطق فيك هُجْراً بعد عِلمي　　　بأنَّكَ خيرُ مَن تحتَ السَّماءِ

بقول عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) إذ قال: ((الهُجْر: القبيحُ من الكلامِ والفحش؛ وهَجَرَ: إذا هذى، وهو ما يقوله المحموم عند الحمَّى؛ ومنه قول عمر بن

---

[١] المصدر نفسه: ١٩/٣.

[٢] المصدر نفسه: ٤٧/٢.

[٣] المصدر نفسه: ١٥٣/١، ٢٥٢/٣، ٢٩١/٤.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] المصدر نفسه: ١٨١/١.

[٦] المصدر نفسه: ٦٣/٢.

[٧] المصدر نفسه: ٢٠٠/٣.

[٨] التبيان: ١٦٠/٢.

[٩] المصدر نفسه: ٢٤٢/٣.

[١٠] المصدر نفسه: ١٣٠/٢.

الخطاب (رضي الله عنه) عند مرض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إنَّ الرجُلَ ليهجرُ عادة العرب))[1].

وقد يستشهد بأقوال الفصحاء لتأكيد قاعدة نحوية، ومن ذلك استشهاده بقول الحجاج على جواز إبدال نون التوكيد الخفيفة الفاً عند الوقف بعد استشهاده بكلام الله تعالى إذ قال: ((ومثله كثيرٌ في الكلام، كقوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [2] والخطاب لمالك وحده، وانما المعنى (القينْ) فلما عنى الوقف، قال: ألقيا. ومثله قول الحجاج: (يا حر سي اضربا عنقه) والخطاب لواحد والمعنى (اضربن عنقه)[3])).

ب - الأمثال:

المثل: قولٌ يرتجل في حادثه معينة، فيعلق في اذهان سامعيه، فيُردد في الحوادث المشابهه[4]. وهي ((تجري في الكلام على الأصول كثيراً))[5]، ويقول فيها الزمخشري ((قصارى فصاحة العرب العرباء، وجوامع كلمها، ونوادر حكمها، وبيضة منطقها، وزبدة حوارها، وبلاغتها التي أعربت بها القرائح السليمة، والركن البديع إلى ذرابة اللسان، وغرابة اللسن، حيث أوجزت اللفظ فأشبعت المعنى، وقصرت العبارة، فأطالت المغزى، ولوحت فأغرقت في التصريح، وكنّت فأغنت عن الافصاح))[6].

---

(1) المصدر نفسه: ٩/١، والأثر في صحيح البخارى (باب الجزية) : ٩٩/٤، وروايته : ((قالوا: ما شأنه أهجر استفهموه)).

(2) "ق": ٢٤.

(3) التبيان: ١٦٠/٢.

(4) ينظر: المتبع في شرح اللمع: ٢٧٩/١.

(5) المقتضب: ٢٨٠/٣.

(6) المستقصى في امثال العرب: المقدمة (ب،ج).

استشهد الشارح باربعة عشر مثلاً، جاءت جميعها في تبيان دلالات الألفاظ، ومن ذلك قوله في دلالة كلمة (الخُلْد) في بيت المتنبّي: (من الطويل)

فَهُم في جُموعٍ لا يراها ابنُ دأيةٍ وهم في ضجيجٍ لا يحسُّ بها الخُلْد

((الخُلْدُ: جنس من الفأر أعمى، يوصف بحدة السَّمع، وفي المثل: (أسمعُ من خُلْدٍ)[1]))[2].

واستدلَّ بالمثل على اللُّغات المختلفة في اللفظة الواحدة، ومن ذلك استدلاله على قولهم (مأربة) لغةً في (الأرب) بمعنى الحاجة بالمثل العربي (مأربةٌ، لا حفاوةٌ)[3].

المبحث الثاني: القياس

القياس في اللغة التقدير. نقول ((قستُ الشيء بالشيء: قدرته على مثاله))[4].

وفي الاصطلاح: تطبيق القواعد والأحكام التي استنبطها علماء اللغة من استقراء كلام العرب الفصحاء بعد استقصائه ودراسته وتحليله والوقوف على أسرار تأليفه على ما لم يتحصَّل سماعهُ، لأنَّ الإحاطة بكلام العرب كله ضربٌ من الاستحالة فـ((ما قِيس على كلام العربِ فهو من كلام العرب))[5].

واقترن النحو بالقياس منذ نشأتهِ حتى عرف بأنَّه ((علمٌ بالمقاييس المُستنبطة من استقراء كلام العرب))[6]. وهو أصلٌ متفقٌ عليه ((ولا يُعلم أحدٌ من النحاةِ أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة))[7].

---

(١) لم اعثر على المثل في كتب الأمثال.

(٢) التبيان: ٢/١٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/٩٥، والمثل في مجمع المثال: ٢/٣١٣.

(٤) الصحاح: مادة (ق ي س) ٢/٩٦٥.

(٥) الخصائص ١/٣٥٧.

(٦) لُمع الأدلة: ٤٤.

(٧) المصدر نفسه.الصفحة نفسها

ولكنهم كانوا على درجاتٍ متفاوتة في الأخذ بهِ حتى قيل: ((إنَّ الخــلافَ بين المدرستين الكبيرتين في النحو إنَّما هو باختلاف نظرة كلٍّ منهما إلى القيــاس ومنهجهما في الأخذ بهِ بحسب ما كانت تمليه بيئته))[١].

ويُذكر أنَّ أبا عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) كان يقول: ((أُخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس))[٢] ممَّا يدلُّ على أهمية القيــاس عند النحويين.

وفاق ابنُ جنيّ أستاذه في تعظيم القياس إذ قال: ((مسألةٌ واحدةٌ من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون النَّاسِ))[٣].

أمَّا الشارحُ فقد كان مُولعاً بالقياس حاذقاً فيه، هذا ما بدا واضحاً في عــدة مواطنَ من شرحه، ومن ذلك محاورتُه شيخه عبد المنعم النحوي في بيت المتنبّي: (من الوافر)

وما جَهِلتْ اياديَك البوادي وكم بُعدٍ مُولِّدهُ اقترابُ

إذ قال: ((سألتُ شيخنا أبا محمدٍ عبدَ المنعم النحويّ، عند قراءتي عليه، عــن هذا البيت وقلتُ لهُ: يجوز أنْ يكونَ "البوادي" نعتاً "للأيــادي". و "البــوادي" فــي نصف البيت، فكأنَّهُ عنى الوقفَ، وهو موضع وقف. كقولك: (أجبتُ الداعي). وقد يوقف على قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ﴾[٤] بالــسكون، ويكــون فاعــل (جَهِلتْ) مُضمراً فيه؟ فقال لي: ((أنتَ مُقرئ وقد قستَ، ومع هــذا أنــت حفــيّ، فصوّب ما قلت))[٥].

وفيما يأتي بيانٌ لمنهج الشارح في القياس:

١ - التَّعبيرُ عن القياسِ:

---

[١] ابن الشجري ومنهجه في النحو: ٢٣٢.

[٢] الخصائص ٨٨/٢.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] "طه" ١٠٨.

[٥] التبيان ٨١/١.

عبَّرَ الشارحُ عن القياس بمصطلح القياس نفسهِ وبمصطلحات أخرى مرادفة له أو قريبة من معناه، فقد عبَّر عنه بمصطلح (الوجه) في أثناء شرحه بيت المتنبّي: (من الطويل)

بدا ولَهُ وعد السَّحابةِ بالرِّويّ　　　وصدَّ وفينا غُلَّةُ البَلَدِ المَحْلِ

فالمتنبّي عدّى (وعد) بالباء والقياس تعديته باللام، قال الشَّارح: ((لا يُقال: وعدته بالخير، ولا يكون الباءُ إلاَّ مع أوعدتُه بالشّر، وكان الوجهُ (وعد السحابة للرّوي))، كما تقول: عَجبتُ من ضرب زيدٍ لعمروٍ))[1] وعبَّر عن (القياس) بمصطلح (الأصل) في أثناء حديثه في النسبة إلى "طَيِّيء" قال: ((وكان الأصلُ فيه في النَّسب "طيْئيّ"، على وزن "طيْعيّ"، فقلبوا الياء الأولى ألفاً، وحذفوا الثَّانية))[2] فمن الواضح أنَّه عنى بـ(الأصل) القياس.

وعبَّر عنه بـ(الواجب) في أثناء شرحه بيت المتنبّي: (من الطويل)

تنامُ لديك الرسْلُ أمنًا وغبطةً　　　وأجفانُ ربِّ الرسْلِ ليس تنامُ

إذ قال: ((والأجود ان تكونَ-يعني ليس-بمعنى "ما"، فتخلو من الضمير، لأنَّه إذا جعلها فعلاً ماضياً فالواجب أنْ يقولَ: ليست تنامُ))[3].

فالمراد بـ(الواجب) (القياس) لأنَّ الفاعل إذا كان ضميراً عائداً على مؤنث حقيقيّ التأنيث أو مجازي لحقتْ فعلهُ تاءُ التأنيث قياسًا.

وعبَّر عن القياس بمصطلحي (الحقّ) و (الإجراء) في أثناء شرحهِ بيت المتنبّي: (من الوافر)

ألا أذِّن فما أذكرتَ ناسِي　　　ولا ليَّنتَ قَلْبًا وهو قاسي

إذ قال ((كان حقُّه أنْ يقولَ ناسيًا، لأنه منصوبٌ بـ(أذكرت)، فجاء به على قول من قال (رأيت قاضٍ)، فأجراه في النصب مجرى الرفع والجر))[4].

---

[1] المصدر نفسه ٣/٤٩.

[2] التبيان ١/٣٣٨.

[3] المصدر نفسه ٣/٣٩٤.

[4] المصدر نفسه ٢/١٨٥.

فالمقصود بـ(الحقّ) و (الإجراء) في النص (القياس) لأنَّ القياس في الاسم المنقوص ظهور الحركة فيه في حال النَّصب واستتارها في حال الرفع والجر، وربَّما قاسوا الرفع والجرَّ على النَّصب.

وعبَّر الشارحُ عن (القياس) بـ(الفصيح). في أثناء حديثه عن حذف همزة الاستفهام في بيت المتنبّي: (من الوافر)

أُحادٌ أم سُداسٌ في أُحادِ لُييْلَتنا المنوطة بالتنادِ

((فحذف همزة الاستفهام، وليس هو بالفصيح وإنَّما يقع في الشعرضرورة ولا يُقال: "زيد أبوك أم عمرو؟"[1] فمن الواضح أنَّه يريد بـ(الفصيح) (المقيس) والدليل قوله "ولا يُقال زيد أبوك أم عمرو".

٢ -ما وافق القياسَ وكان قليلاً في الاستعمال

قد توافق مسألةٌ معينة القياسَ، ولكنَّها قليلة في الاستعمال، والشارح يعتدُّ بهذا النوع من القياس ويدافع عنه، قال في دخول لام التَّوكيد على "كأنَّ" في بيت المتنبّي: (من الكامل)

صغَّرتَ كلَّ كبيرة وكَبُرتَ عن لكأنَّهُ وعددتَ سنَّ غلامِ

((أدخل "لام التأكيد" على "كأنَّه"، وهو قليل جداً، والقياس لا يمنع منه، لأنّ كاف التَّشبيه تكون في صدر الكلام. وقولك: "كأنَّ زيداً عمرو" مؤدّ عن قولك: (كعمرو زيدٌ)، فجاز دخول "اللام" على "الكاف"، كما جاز في قولك: لزيد أفضلُ من بكرٍ))[2] فـ"اللّام" تدخل على صدر الكلام، ولمّا كانت "الكاف" متصدِّرة جاز دخول "اللام" عليها وإنْ كان هذا الاستعمال قليلاً في اللسان العربيّ.

وأجاز الشارح اشتقاقَ الصفة المشبهة من "مَرِضَ" على "مَرِض" قياسًا على قولهم "سَقِم" وهو قليل في الاستعمال، قال في بيت المتنبّي: (من الكامل)

أبرحْتَ يا مَرَضَ الجُفونِ بمُمرَضٍ مَرِض الطبيبُ لَهُ وَعِيدَ العُوَّدُ

---

[1] التبيان ٣٥٣/١.

[2] المصدر نفسه ١٠/٤.

((ويروى "يا مَرِضَ الجفونِ" بكسر الرّاء، وهو قليل في الاستعمال، إنَّما يقولون: "فلان مَريض"، والقياس لا يمنع من قولك: رجلٌ مَرِض كـ"سَقِم". قال الأعشى[1] من (المتقارب)

يَقضي بها المرءُ حَاجاتهِ ويشفي عليها الفؤاد السَّقِم[2]

٣ - القياس على القليل أو النَّادر

النَّادر في اصطلاح النَّحويين: ((ما قلَّ وجودهُ وإنْ لم يكنْ بخلاف القياس))[3] وهو ((أقلُّ من القليل))[4].

ومعلوم أنَّ الكوفيين يقيسون على القليل والنَّادر و((إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً))[5].

والشارحُ يميل إلى الكوفيين في القياس على القليل، ومن ذلك تجويزه تقديم التَّمييز على عامله المتصرِّف قياسًا على قول الشَّاعر[6]: (من الطويل)

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ[7]

وقد منع البصريون ذلك وأجازه الكوفيون والمازنيّ والمبرِّد[8] ونعته ابن يعيش بالقلَّة والشّذوذ[9].

ونجده في موطن آخر ينعت القليلَ بالضعف، قال في مجيء الحال من المُضاف إليه: قليل ضعيف، وإنْ كان قد جاء في شعر العرب القديم، كقول تأبَّط شرّاً[10]: (من الطويل)

---

[1] ديوانه: ٣٧، ورواية شطره الأوّل (تُفرِّجُ للمرءِ من هَمِّه).

[2] التبيان ٣٣١/١.

[3] شرح المراح: ٤١.

[4] المزهر ٢٣٤/١.

[5] همع الهوامع ٤٥/١.

[6] سبق تخريج البيت.

[7] التبيان ٣٤١/١.

[8] ينظر: الانصاف (م ١٢٠) ٨٢٨/٢.

[9] ينظر: شرح المفصل ٧٤/٢.

[10] ديوانه: ٧٧.

سَلبتَ سِلاحي بائساً وشتمتني فيا خيرَ مسلوبٍ ويا شرَّ سالبِ

وكقول النَّابغة الجعديّ يصف فرسًـا[1]: (من المتقارب)

كـأنَّ حوامِيَهُ مُـدبراً خُضِبْنَ وإن كَان لم يُخْضَبِ[2]

وقد يكتفي بوصف المسألة بالندرة، قال في جمع (رأس) على (روَّسَ) في بيت المتنبّي: (من الكامل)

إن حلَّ فارَقت الخزائن ماله أو سار فارقت الجسوم الرُّوسَّـا

((جمع "الرأس": "رؤوس" على "فُعول" وهو الذي نعرف، ولكنَّه جمعه على "فُعَّل"، وهو نادر))[3].

وقد يحكم على النَّادر بالغرابة، قال في اشتقاق "سُـداس" مـن العـدد "سـتة" ((وسُداسٌ: نادرٌ غريب، ولا يُستعمل في موضع ستة))[4].

٤ - القياس على الشَّاذ:

قال ابن جنيّ ((فجعل أهلُ العربِ ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الِّصناعة مُطَّرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقيِّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيرهِ شاذاً))[5].

استعمل الشارح مُصطلح (الشاذ) غيرَ مرّة وكان يكتفي في معظمها بوصف المسألة بالشذوذ من غير أنْ يُصرِّحَ بعدم جواز القياس عليها. ومن ذلـك قولُـه ((وقد جاءت "بعد" مضمومة مُنوَّنة، وهو شاذ كقول العدَّاء[6]: (من الطويل)

ونحن قتلنا الأُسدّ أُسْدَ خفيَّةٍ فما شَربِتْ بعْدٌ على لذَّةٍ خمراً[7]

---

[1] ديوانه: ٢٠ وروايته (حَوافِرُهُ) بدل (حَوامِيَهُ).

[2] ينظر: التبيان ٢٣٨/٣.

[3] التبيان ١٩٦/٢.

[4] المصدر نفسه ٣٥٣/١.

[5] الخصائص ٩٧/١.

[6] البيت من شواهد أوضح المسالك: ٢١٥/٢، وهمع الهوامع: ٢٠٩/١/ وخزانة الأدب: ١٣١/٣، والدرر اللوامع: ١٠٩/٣.

[7] التبيان ١٢٣/٣.

وقد يستعمل الشَّارح مَصطلح الشاذَّ لِما لا نظيرَ له، ومن ذلك قوله في أثناء شرح بيت المتنبّي: (من الطويل)

حببتك قلبي قبل حبك من نأى وقد كان غدَّاراً فكن ليَ وافياً

(حَببتُكَ: شاذّ؛ لأنَّه لا يأتي في المضاعف يفعِل (بالكسر) إلاّ ويشركه يفعُل (بالضم): إذا كان متعدِّيًا ما خلا هذا)[1]، ونجده يجمع بين الاثنين في موطن آخر. قال في الفعل "فضُل" ((فيه لغات: أفضلها فَضَلَ بفتح العين ماضيًا، ومثله (دَخَل يدخُل)، وبكسر العين ماضيًا، كحذِر يحذَر. وفيه لغة أُخرى مُركَّبة منهما، بكسر العين ماضيًا، وبالضم، مستقبلاً، وهو شاذٌّ لا نظير له))[2].

وصرّح الشارح غيرَ مرّة بعدم جواز القياس على الشاذّ، فقد ردَّ قولَ البصريّين بزيادة "لام" "لعلّ" مُحتجًّا بأنَّ زيادة اللام شاذٌّ لا يُقاس عليه ((ويدلُّ على أنَّها أصلية أنَّ اللامَ لا تكاد تُزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلاّ شاذّاً، فاذا كانت اللام لا تُزاد إلاَ على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا تجوز فيه الزيادة))[3].

وردّ قولَ البصريين إنَّ "كي" حرف جرّ محتجًّا بدخول اللام عليه وحرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ ((وأمَّا قول القائل: (من الوافر)

فلا والله لا يُلفي لما بي ولا لِلما بهم أبداً دواءُ

فمن الشاذ المصنوع الذي لا يُعرَّجُ عليه))[4].

ونجده في موطن آخر يقيس على الشاذّ، ومن ذلك تجويزه إعمالَ (أنْ مُضمرة) قياسًا على قراءة عبد الله بن مسعود ﴿وإذ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائيلَ لا تَعْبُدُوا إلاّ اللهَ﴾[5] وقول الشّاعر[6]: (من الطويل)

فلم أرَ قبلها خُباسة واجدٍ ونهنهتُ نفسي بعد ما كدت افعلَهُ[1]

---

[1] المصدر نفسه ٢٨٣/٤.

[2] التبيان ٦٨/٣.

[3] المصدر نفسه ١١٢/٢.

[4] المصدر نفسه ٤٤/٢.

[5] البقرة:٨٣، والقراءة في معاني القرآن (للفراء) ٥٣/١، ومعجم القراءات ٧٨/١.

[6] البيت من شواهد سيبويه ونسبة لعامر بن جوين الطائيّ، ينظر الكتاب: ١٥٥/١.

وسيبويه يحمل البيتَ على الضرورة ((فحملوه على "أنْ"؛ لأنَّ الشعراء قد يستعملون "أنْ" ههنا مُضطرّين كثيراً))[٢].

وقال المراديّ في بيت الألفية[٣]: (من الرجز)

وشذَّ حذفُ أنْ ونصبٌ في سوى ما مرَّ فاقبل منه ما عدلٌ روى

((يعني أنَّ حذفَ "أنْ" مع النَّصب في غير المواضع المنصوبة المذكورة شاذٌ لا يُقبل منه إلاَّ ما نقله العدول))[٤].

ومن الجدير بالذكر أنَّ الشارح كان يتحرج في وصف الكلام العربيّ بالشذوذ وكثيراً ما يحاول تسويغَ ما جاء منه مخالفاً للقياس، فقد سوَّغ مخالفة القياس بحمله على الضرورة الشعريّة، ومن ذلك وقوع الضمير المتّصل بعد "إلاّ"، إذ لا يقع الضمير المتصل بعد "إلاَّ" قياسًا فلا يقال "الَّاهُ، إلَّاك" أمّا قول الشاعر[٥]: (من البسيط)

فما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألاّ يجاورَنا إلاّكِ ديَّارُ

فقد حُملتْ مخالفةُ القياسِ فيه على الضرورة الشعريّة، وهذا ما ذهب إليه الشارح إذ قال ((وهو جائز في ضرورة الشعر...والوجه أنْ يقال إلاّ إيَّاكِ؛ لأنَّ "إلاّ" ليس لها قوَّةُ الفعل ولا هي عاملة))[٦].

وقد يحمل مخالفة القياس على لغةٍ من لغات العرب، فما كان على وزن "فَعَل" يجمع جمع قلَّة قياسيًا على وزن "أفْعال" وجاء عن العرب قولهم (أقفية) جمعاً لـ(قفا)، وقد جعله الشارح جمعاً لـ(قفاء) على لغة من مدَّهُ، إذ قال ((وقد جاء

---

[١] ينظر: التبيان ١/١١٤.

[٢] الكتاب ١/١٥٥

[٣] شرح ابن عقيل ٤/٤٤.

[٤] توضيح المقاصد:٤.

[٥] البيت مجهول القائل وهو من شواهد الخصائص ١/٣٠٧ وشرح المفصل ١٠١/٣ ومغن اللبيب ٤٤١/٢، وخزانة الأدب: ٤٠٥/٢.

[٦] التبيان ٣٨٣/٢.

أقفية على غير قياس، لأنَّه جمع الممدود مثل "سماء وأسمية"، ويجوز أنْ يكونَ جمعه أقفية على لغة من مدَّه، وأنشدوا[١]: (من الكامل)

حتَّى إذا قُلْنَا تَيفَّعَ مَالِكٌ سَلَقتْ رُقَّيةُ مالكاً لِقَفائِه[٢]

وممَّا يُلحظ أَنَّه لم يتحرَّج في وصف ما جاء في القرآن الكريم بالشذوذ إذ قال في تخفيف الّلام في قوله تعالى ﴿فَظَلْتُم تَفكَّهُوْن﴾[٣] هو من شواذ التَّخفيف[٤].

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد لسان العرب (ق ف و) ٢٠/٥٤.

(٢) التبيان ٢/٣٢٣-٣٢٤.

(٣) الواقعة: ٦٥.

(٤) التبيان ٣/٧٥.

المبحث الثالث: الإجماع

الإجماع في اللغة يعني العزمَ والاتّفاق، يُقال: ((جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه أيْ: عزم عليه))[١].

وأُطلقت هذه اللفظة في اصطلاح النحويّين على اتّفاق نحويّيّ البصرة والكوفة على حكم مُعيَّن في مسألة معيَّنة[٢].

والواضح من التعريف أنَّ الإجماع يقتضي وجودَ نحويين كُثر مختلفي الآراء والمذاهب، وهذا ما يُعلِّلُ غيابه عند الرعيل الأوّل من النحويين، إذ لم يكن تشعُّب آراء، ولا اختلاف مذاهب.

وحين حصل هذا وتبيَّنت أدلة النحويين وحججهم ظهر هذا المصطلح[٣] حتى عُدَّ ((أصلاً مرعيّ الجانب لا تصحُّ مخالفته، ومن خرج عليه فقد ألحقَ بنفسه الخزيَ والعيبَ))[٤].

ويعدُّ ابن حنيّ أكثر النحويين اهتماماً بالإجماع؛ إذ عقد له باباً في كتابه الخصائص سمَّاه باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حُجَّة[٥]، ذكر فيه شرطَ عدِّ لإجماع حُجةً ودليلاً قاطعاً لا ينبغي مخالفتُه، وهو عدم مخالفته المنصوص أو المقيس عليه، وإلاّ فلا حُجَّةَ فيه وتجوز مخالفته شريطة أنْ يكونَ المخالفُ ماضيًا على بصيرة وتمهُّل، طويل البحث، متقدِّم النظر، غيرَ خالد إلى

---

[١] لسان العرب (جمع) ٤٠٨/٩.

[٢] ينظر: الإقتراح: ٨٨.

[٣] ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٤٤١.

[٤] الرمانيّ النحويّ: ٢٧٧.

[٥] الخصائص ١٨٩/١.

سانح خاطرة ولا إلى نزوةٍ من نزوات الفكر وأنْ يكونَ رأيَهُ مما يدعو إليه القياس[1].

ويُعدّ الإجماع دليلاً مُهمًّا له حضوره البارز عند الشارح؛ إذ احتجَّ به في إثبات القواعد والأحكام وفي الردِّ على البصريين والانتصار لمذهبه الكوفيّ.

صرّح الشارح بمصطلح الإجماع أربعَ مرَّاتٍ، جاءت جميعُها في مسائلَ خلافيّه؛ إذ احتجَّ بإجماع نحوييّ المدرستين على عمل "أنْ" محذوفةً في جواب الطلب المحض والنفي المحض على جواز إعمالها مُضمرةً في عموم الكلام، إذ قال ((إنَّ أهلَ الكوفة نَصبوا بها مُقدَّرة، وأبى ذلك البصريون...، وحجتنا أنَّنا أجمعنا نحن والبصريون على أنَّها تعمل مع الحذف في جواب التسعة بالفاء))[2].

واحتجّ بالإجماع على جواز صرف غير المنصرف في ضرورة الشعر على جواز العكس في أثناء شرح قول المتنبّي: (من الطويل)

وحَمدانُ حمدانٌ، وحمدونُ حارثٌ
وحارثُ لقمانٌ، ولقمانُ راشدُ

مُقدِّماً حُجَّةً الإجماع على السَّماع، إذ قال ((ترك صرف "حمدون"، و"حارث" ضرورة، وهو جائزٌ عندنا غيرُ جائز عند بعض البصريّن، ووافقنا الأخفش، وابن برهان، والفارسيّ. وحُجَّتنا إجماعنا على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر ضرورةً، فلذلك جَوَّزنا ترك صرف ما ينصرف في الشعر، وقد جاء كثيراً في أشعارهم. قال الأخطل[3]: (من الكامل)

طلبَ الأرزاقَ بالكتائب إذ هوتْ   بشبيبَ غائلةُ الثغورِ غدورُ

فترك صرف "شبيب" وهو منصرف))[4].

---

[1] المصدر نفسه ١/١٩٠.

[2] التبيان ١/١١٤.

[3] ديوانه ٢/٤٠٨.

[4] التبيان ١/٢٧٧.

واحتجَّ بالإجماع على جواز مناداة الله (ياالله) مع كونه مُعرَّفًـا بالألف واللام على جواز ذلك في عموم الكلام نحو (ياالغلام) وجعل منه قول المتنبّـي: (مـن الخفيف)

يا مُزيلُ الظلام عني ورَوضـي يومَ شُربي ومِعقلي في البرازِ
واليمانيّ الذي لو اسطعتُ كانت مُقـلتي غِمدهُ مـن الأعـزازِ

فقولهُ (("اليمانيّ" في موضع نصب بالنداء، فكأنَّه قال "يا مزيل الظلام"، و" يا اليمانيّ"، وهو جائـز عندنا أنْ يُـنادى ما فيـه التـَّعريف، نـحو "يا الرّجل"، و "يا الغلام"، وأبى البصريون ذلك...ويدلُّ على صحة قولنا إجماعنا على أنه يجوز أن يقال في الدُّعاء: (يا الله) والألف واللام فيه زائدتان))[1].

واحتجاج الشارح بقولهم (يا الله) فيه نظر، لأنَّ في زيادة الألف والـلام فـي (الله) خلافا.

وذكر الإجماعَ حُجَّةً للبصريين على أنّ (حتّى) حرف جر يجرُّ الاسم وينصب الفعل بعده بإضمار (أنْ) إذ قال: ((وحُجَّة البصريين إجماعنا على "حتّى" أنَّها مـن عوامل الاسماء، فلا يجوز أنْ تُجعلَ من عوامل الأفعال، فوجب أنْ يكون الفعـلُ منصوباً بـ(أنْ) مُقدَّرةً دون غيرها، لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة المـصدر الـذي يدخل عليه حرف الجرّ))[2].

---

(1) التبيان ٢/١٧٥-١٧٦.

(2) المصدر نفسه ١/٣١٢.

المبحث الرابع: التعليل

العِلَّةُ في اللغة: المرض[1].

وفي اصطلاح النحويين ((تغيّر المعلول عمَّا كان عليه))[2].

وهي سمة رافقت الدرسَ النحويّ منذ نشأته، فقد نُسب إلى أبي إسحاق الحضرميّ (ت ١١٧هـ) أنّه أوّل من شرح العلل[3].

وذكر ابن جنيّ نقلاً عن الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ) أنّ أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) أوّل من نقل استعمال التَّعليل عند العرب[4].

ويُعدّ الخليلُ من أوائل الذين أشفعوا القواعدَ والأحكام النحويّة بالعلل، فقد استنبط من علل النحو ما لم يسبقه إلى مثله أحد[5].

ولم تكن العلل عند أوائل النحويين ذاتَ طبيعة فلسفية، وإنَّما كانت ((مُستمدَّة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحسّ من حيث طبيعتها))[6].

ولكنها لم تبقَ على هذه الحال، إذ اتَّسعتْ وتشعبتْ وأصبحت ذات طابع فلسفيّ حتى أفردت لها مؤلفات خاصَّة، فهذا الزجاجيّ يضع كتابا في العلل يُسميه (الإيضاح في علل النحو)) يُفصل القول فيه في العللِ وأنواعها، إذ جعلها تعليمية، وقياسيّة، وجدليّة نظريّة[7].

---

(١) ينظر: لسان العرب (ع ل ل) ١٣/٤٩٥.

(٢) الحدود في النحو: ٣٨.

(٣) ينظر: انباه الرواة ٢/١٠٥.

(٤) ينظر: الخصائص ١/٢٤٩.

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٤٧.

(٦) العلة النحوية: ٦٩.

(٧) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤-٦٥.

واصبحت العلل بطابعها الجديد محلَّ امتعاض قسم من النحـويين، فجـاءتْ دعوة ابن مضاء القرطبيّ (ت ٥٩٢هـ) بإلغاء العلل الثواني والثوالث بحجّة أنَّها لا تفيد المتعلم بشيءٍ سوى معرفته أنَّ العربَ أُمَّة حكيمة لم تضع القواعدَ والأحكام إعتباطاً[١].

وانتقد أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) النحويين المولعين بكثرة التعليل، ورأى أنّهـم ((لو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحويّة مستندة إلى السماع الصحيح لكـان أجدى وأنفع))[٢]. ومن البديهيّ أنّ أبا حيّان لا يرفض التَّعليل وإنَّما يرفض الإكثار منه والولع فيه وما أضفى على الدرس النحويّ من تعقيد.

ويُعدّ الشارح من المولعين بالتعليل ولا أُغالي إذا قلت إنّه لم يترك قاعـدة إلاَّ علَّلَ لها، بل إنَّه علَّلَ أسماء المسمّيات ما وجد السبيل لذلك.

وفيما يأتي تفصيل لأنواع العلل التي ذكرها الشارح

١-الإتباع:

من عادة العرب إتباع الشيء بمثله، وبهذه العِلَّة علل الشارح بناء "منذُ" على الضم ((لأنّ من عادتهم أنْ يُتبعوا الضمَّ الضمَّ))[٣].

٢-الاتّساع:

علل الشارح بهذه العِلَّة إضافة "الكذب" إلى كونه في قول المتنبّـي: (مـن الكامل)

وتراه اصغر ما تراه ناطقاً ويكون اكذب ما يكون ويُقسمُ

إذ قال ((وهذا على الاتساع كما وُصف النهارُ بـ(مبصراً) في قولـهِ تعـالى: ﴿والنَّهَارَ مُبْصِراً﴾[٤] أيْ: مبصراً فيه))[٥].

٣-الاحتراز:

---

[١] ينظر: الرد على النحاة: ١٥١-١٥٢.

[٢] منهج السالك: ٢٣٠، وينظر: أبو حيان النحوي: ٣٩٥.

[٣] التبيان ٤/٨٨.

[٤] يونس: ٦٧.

[٥] التبيان ٤/١٣٠.

لم يصرّح الشارح بهذه العلة، إلاَّ أنّه ذكر أحكاماً لغويّة ونحويّة الغايةُ منها الاحتراز من اختلاط الصيغ والتراكيب، ومن ذلك تعليله قول الكوفيين إنَّ المنادى مرفوعٌ بغير تنوين إذ قال ((وحجتنا أنَّا وجدناه لا يصحبه ناصبٌ ولا رافع ولا خافض، ووجدناه مفعولاً في المعنى، ولم نخفضه لئلاَّ يشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلِّم، ولم تنصبه لئلاّ يشبه ما لا ينصرف))[1].

٤ - الاستثقال:

علَّل الشارح بهذه العلَّة قلب الياء ألفاً في نحو "خطايا" ((وكان الأصلُ: خطائئ، مثل "فعائل"، فاجتمعت الهمزتان فقُلبت الثانية ياءً، لأنَّ قبلها كسرة، ثم استثقلت، والجمع ثقيل. ومع ذلك مُعتلّ، فقلبت الياء ألفاً، وقلبت الهمزة الأولى ياءً لخفائها بين الألفين))[2].

٥ - الاستخفاف:

العرب يميلون إلى الاستخفاف في كلامهم ما وجدوا السبيل إلى ذلك، وبهذه العِلَّة عُلِّلت كثير من الظواهر النطقيّة المسموعة عن العرب الخارجة عن المقاييس الموضوعة. وبهذه العِلَّة علَّلَ الشارح جمع كلمة "ديجوج" على "دياجي" في قول المتنبّي: (من الطويل)

بما بين جنبيّ التي خاض طيفها   إليّ الدياجي والخليّون هجَّعُ

((والقياس: "دياجيج"، إلاّ أنهم خففوا الكلمة بحذف الجيم الأخيرة))[3].

٦ - الإلحاق والتوهُّم:

قد تتصرَّف العرب في اللفظ من اجل إلحاقه بغيره فيأخذ حكم ما أُلحق به على التوهُّم. وبهاتين العلَّتين علَّلَ الشارح جمع "مأق" على "مآقي" في قول المتنبّي: (من الطويل)

فجاءتْ بنا إنسان عينٍ زمانُه   وخلّت بياضاً خلفها ومآقيا

---

[1] التبيان ١/١٩٦.

[2] المصدر نفسه ١/٨٠.

[3] المصدر نفسه ٢/٢٣٧.

إذ قال ((مأقي العين: لغةٌ في موقِ العين، وهو "فعلِي" وليس بـ"مَفْعَل"؛ لأنَّ الميم من نفس الكلمة وإنَّما زِيدَ في آخره الياء للإلحاق، فلم يجدوا له نظيراً يلحقونه به، لأنّ "فعلِي" بكسر اللاّم نادر لا أخت لها، فألحق بـ"مَفْعَل"، فلهذا جمعوه على (مآق) على التوهُّم))[1].

٧ - **التَّحصين**:

علَّل الشارح بهذه العلَّة عدم جواز رفع الظاهر بـ(أفعل التفضيل) المتبوع بـ(من) ((فلا تقول: "مررتُ برجل خيرٍ منك أبوه"، ولا "بغلامٍ أظرف منك صاحبه"، لأنَّ (أفعل) لمّا اتَّصلت بـ(من) أكسبها ذلك تحصيناً، فباعدها عن مشابهة الفعل بالإبهام والتنكير))[2].

٨ - **التَّنبيه على الأصل**:

علَّل الشارح بهذه العلة جمع "مَلَك" على "ملائكة". فـ"مَلَك" أصلها "مَلأك" تركت همزتها لكثرة الاستعمال، ورُدَّتْ عند الجمع تنبيهاً على الأصل[3].

٩ - **الحمل على اللفظ**:

علَّل الشارح بهذه العِلَّة إفراد "نجلاء" في قول المتنبّي: (من الكامل)

مَثَّلتِ عينكِ في حشايَ جراحة فتشابها كلتاهما نجلاءُ

((فلم يقل "نجلاوان"، لأنَّ لفظ كلتا واحد مؤنث كقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَينِ آتتْ أُكُلَهَا﴾[4]))[5]

١٠ - **الحمل على المعنى**:

علَّل الشارح بهذه العِلَّة تأنيث "مِثْل" في قول المتنبّي: (من الكامل)

حاشى لمثلكِ أنْ تكون بخيلةً ولمثلِ وجهك أنْ يكون عَبوسَا

---

(١) التبيان ٤/٢٨٧.

(٢) المصدر نفسه ٤/٥١.

(٣) المصدر نفسه ٢/٣٧٤-٣٧٥.

(٤) الكهف: ٣٣.

(٥) التبيان ١/١٥.

فقال: ((كان الأجود أنْ يقول: "أن يكون بخيلاً" لتذكير المِثْل ولكنَّه حمله على المعنى دون اللفظ، لأنَّها مؤنَّثه فـ"مِثْلُها" مؤنث، كما يقال: "ذهبت بعض أصابعه"، فأنث البعض لأنَّه أراد إصبعًا))[1].

١١ -الحمل على النَّظير:

قد يحمل الشيء على نظيره فيأخذ حكمه، وهذا ما علَّل به الشارح قول الكوفيين إنَّ "رُبَّ" اسمٌ وليست حرف جرّ فقد حملوها على "كم" لاشتراكهما في الدلالة على العدد، فكما أنَّ "كم" اسمٌ فإنَّ "ربَّ" اسم أيضاً[2].

١٢ -الحمل على النَّقيض:

كما أنَّ الشيء يحمل على نظيره كذا يُحمل على نقيضه فيُعطى حُكمه، ومن ذلك أنَّهم يجمعون "أم" على "أُمهات" فيما يعقل وعلى "أُمات" فيما لا يعقل، وقد يقولون "أُمهات" في غير العاقل حملاً على نقيضه العاقل[3].

١٣ -الضرورة:

الضرورة الشعريّة تتيح للناظم ما لايُتاح لغيره، ولمّا كان الشارح يتناول نصاً شعريًا كَثُرَ التعليل بهذه العِلَّة، ومن ذلك تعليل الشارح إظهار التّضعيف في "حالل" في قول المتنبّي: (من الطويل)

ولا يبرمُ الأمرُ الذي هو حاللُ ... ولا يحللُ الأمرُ الذي هو مبرمُ

إذ قال ((أظهر التضعيف في "حالل"، وهو من باب الضرورات، ولو قال مكانه "ناقض" لسلم من الضرورة، وربَّما فعل الشاعر هذا ليُشعر أنَّه يعلم بالضرورات))[4].

١٤ -الضَّعف:

[1] التبيان ١٩٤/٢.

[2] المصدر نفسه ٢٢٨/١.

[3] المصدر نفسه ٣٨٩/٣.

[4] المصدر نفسه ٨٥/٤.

إذا خُفِّفت "أنّ" لم تدخل إلاَّ على الاسم، نحو قولنا: ((علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ)) فإنْ دخلت على الفعل المتصرف غير الدعائيّ وجب الفصل بينها وبين الفعل بفاصل. وأجاز النحويون دخولها على الفعل المتصرّف الدعائيّ وعلى الفعل غير المتصرِّف من غير فاصل. وعلَّل الشارح ذلك بضعف تلك الأفعال لأنَّها لا تتصرَّف تصرَّف الأفعال الأخرى[1].

١٥-طول الاسم:

علَّل الشارح بهذه العِلة جواز حذف النون من "اللذين" في قول المتنبّي: (من الطويل)

فوا أسفاً ألا أُكبَّ مقبِّلا   لرأسك والصدر اللذيْ مُلِئا حَزما

فالمتنبي ((أراد "اللذينِ" فحذف النُّون لطول الاسم))[2].

١٦-طول الكلام:

لا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيده بضمير منفصل، وقد يسوِّغ طول الكلام ذلك وهذا ما علَّل به الشارح عطف "الحاسدون" على ضمير الرفع في "أطعناك" في قول المتنبّي: (من الطويل)

أطعناك طوعَ الدهر يابن ابن يوسف

لشهوتنا والحاسدو لك بالرغم

إذ ((حسَّنَ العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد طولُ الكلام))[3].

١٧-عدم النَّظير:

---

(١) التبيان ١/١٠٩.

(٢) المصدر نفسه ٤/١٠٦.

(٣) المصدر نفسه ٤/٥٦.

علَّل بها الشارح عدم جواز ترخيم الاسم الثلاثيّ الساكن الوسط قـــائلاً: ((لأنَّه إذا حُذف الأخير وجب حذف الساكن، فيبقى على حرف واحـــد وذلـــك لا نظير له))[1].

١٨ - الفرق:

العرب تجمع "عيد على "أعياد"، وعلَّل الشارح جمعه بـــ"الياء" وهو واويّ الأصل بعلتين، الأولى لزوم الياء في الواحد، والثانية للفرق بينـــه وبـــين أعـــواد الخشب[2]، وفي تعليله الثاني نظر؛ ذلك أنَّ الفرقَ بين الاثنين إنَّمـــا حـــصل فـــي المفرد، فمفرد "أعياد" "عيد" واصله "عِوْد" ثم قُلبت الواو ياءً لأنَّها ساكنة مفردة ما قبلها مكسور فقلنا "عِيْد" وهو اسمٌ على وزن (فَعْل) يُجمع جمعَ قلَّة قياســـياً علـــى (أفْعال)، أمّا "أعواد" فمفردها "عُوْد" وليس فيها ما يوجب قلب الواو يـــاءً لأنَّ مـــا قبلها مضموم فجُمعت جمع قلَّة قياسيًّا على (أفعال) (أعواد).

١٩ - القوَّة:

علَّل الشارح بهذهِ العلَّة ارتفاع الاسم الواقع بعد "إنْ" و "إذا" الشرطيتين بالفعل الواقع بعدها من غير تقدير فعلٍ ذلك أنَّها ((هي الأصل في باب الجـــزاء، ولقوّتها جاز تقديم المرفوع معها))[3].

٢٠ -كثرة الاستعمال:

علَّل بها الشارح حذف الألف من "ما" الاستفهاميّة حينما تسبق بحـــرف جرّ فيقولون (بِمَ، فيمَ، علامَ) وغير ذلك ((وإنَّما دعاهم إلى حذف الألف من هـــذا كثرة الاستعمال))[4].

٢١ - الكراهيّـــة:

---

[1] التبيان ٤/٩٠.

[2] المصدر نفسه ١/٢٨٥.

[3] المصدر نفسه ٤/٢٤٨.

[4] المصدر نفسه ٣/٢١.

العرب يستكرهون اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد فيعمدون إلى ابدال أحدها بحرف آخر، ومن ذلك ما ذكره الشارح في قولهم "تَلطَّيتُ" وأصلها "تَلَطّطتْ" ((لأنَّهم كرهوا فيه اجتماع ثلاث طاءات فابدلوا من الطاء الأخيرة ياءً))[١].

٢٢ - المُضارعة:

علَّل الشارح بهذه العِلة استعمال المتنبّي "لم" في قوله: (من الوافر)

إذا داءٌ هفا بُقراطُ عنه فلم يُعرف لصاحبه ضريبُ

إذ قال ((وجعل "لم" في موضع "ليس" لمضارعتها في النفي لها))[٢]

---

[١] التبيان ١/١٩٧.

[٢] المصدر نفسه ١/٧٤.

الفصل الثالث

الدراسة اللغوية

المبحث الأول: المباحث الدلالية في الشرح

التطوّر الدلاليّ :

التَّطورّ الدلاليّ هو التغيُّر الذي يحصل في معاني المفردات عبر العصور المختلفة، وهو ((ظاهرة شائعة في كلّ اللُّغات يلمسها كلُّ دارسٍ لمراحل نموّ اللُّغة وأطوارها التأريخيَّة)) [١]. وعلى الرغم من أنَّ للغة العربيّة وضعاً خاصّاً يختلف عن جميع اللُّغات الإنسانيّة الأُخرى لارتباطها بكلام الله تعالى ولكون القرآن الكريم المصدر التشريعيّ الأوّل الذي أكسبها تحصيناً وقدرة على الثبّات ومقاومة عوامل التغيّر " لم تكن لتشذَّ عن باقي اللُّغات في هذا التبدُّل والتطوُّر، فهي حيَّة ناشطة تقذف بالجديد في كلّ حين عندما تحصل الضرورة لاستخدام هذا الجديد في اللَّفظ. والألفاظ العربيَّة كما يدلّ البحث التأريخيّ كانت عرضةً للتبدُّل الذي اقتضاه الزّمان وتقلُّب الأحوال والنُّظم الاجتماعيّة. ومن أوضح الأمثلة على هذا ما نسمّيه بالألفاظ الإسلاميّة، فمّا هي إلاَّ لونٌ من ألوان التطوُّر الذي اكتنف اللَّفظة القديمة فاستحالتْ شيئاً آخر تقتضيه الحياة الدينّية والبيئة الاجتماعية الجديدة " [٢].

واللّغويون الأوائل بما عُرِف عنهم من حرصٍ شديد على سلامة اللّغة العربيّة وانسجاماً مع منهجهم في تحديد اللُّغة السَّليمة بزمان ومكان معيَّنين قيَّدُوا التطوُّرَ الدلالّي للمفردات بقيود الاحتجاج اللغويّ أنفسِها ((وقد أدت هذه النَّظرة المحافظة إلى ضياع كثير من السُّبل لمعرفة تطوُّر دِلالة الألفاظ بحسب تباين الزّمان والمكان وذلك باستثناء تلك الحقبةِ المعهودة التي قيَّدوا بها دلالة الألفاظ ووقفوا عندها)) [٣] و ((لعلَّ هذا أهمُّ نقصٍ وأبرزُ عيبٍ يجدهُ الباحث المعاصر في المعجم العربيّ القديم)) [٤].

---

[١] دلالة الالفاظ: ١٢٣، وينظر لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٢٧٩، والترادف في اللغة: ١٣.

[٢] الأضداد في اللُّغة: ٦٥، وينظر التطوُّر اللغويّ التاريخيّ: ٤٠-٤١،ولحن العامَّة : ٢٧٩.

[٣] الترادف في اللغة : ٢٠.

[٤] المصدر نفسه : ١٩.

أمَّا اللغويون المحدثون [١] فإنَّهم عابوا على القدماء إنكارهُم التطوُّر الدلاليّ للألفاظ وتقييدهم إيَّاه بزمانٍ ومكانٍ معينين لأنَّ ((اللغويّ الحديث يؤمن بالنَّظرة التأريخيــة وبالتطوّر الذي تستدعيه عواملُ التطوّر المختلفة)) [٢] لذلك دأبــوا علــى تتبُّــع التطوُّر الدلاليّ للمفردات على الرَّغم من قِلَّة الأدوات التي بين أيديهم، واستطاعوا الوقوف على كثير من أسباب تغيّر المعنى وتشخيص مظاهر التطوُّر الــدلاليّ ولا سيَّما تخصيص العام، وتعميم الخاص، وانتقال مجال الدلالة وغيرها من المظاهر الأُخرى [٣].

وشرح ديوان المتنبيِّ الذي هو قيد البحث مملوء بإشارات التطوّر الدلاليّ بمظاهره الرئيسة الثّلاثة والشارح مولع بتتبُّع التغيّر الحاصل في دلالة المفردات والوقــوف على أسباب اكتساب المفردات معاني جديدة ومحاولة الرَّبط بين المعنــى القــديم للمفردة والمعنى الذي آلت إليه.

وفيما يأتي مظاهر التطوُّر الدلاليّ في الشرح:

الأوَّل: تخصيص العام

((هو أنْ تقصر الدلالة العامّة للفظ على بعض أجزائه ويضيق شمولها، بحيــث يصبح مدلول الكلمة مقصوراً على أشياءَ تقلُّ في عددها عمَّا كانت تدلُّ عليه الكلمة في الأصل إلى حدٍّ ملحوظ))[٤]. وقد أفرد السُّيوطيّ له فصلاً سَّماه ((فــي العــام المخصوص، وهو ما وُضع في الأصل عامّاً، ثم خُصَّ فــي الاســتعمال بــبعض أفراده)) [٥].

---

[١] ينظر: التطور اللغوي التاريخي: ٢٩، ٣٧، ومن أسرار اللغة: ٣، ولحن العامة: ٢٧٩، ٢٨٧، واللغة بين المعيارية والوصفية: ١٩٠- ١٩١،والاضداد في اللغة: ٦٦، والترادف في اللغة : ١٧.

[٢] التطور اللغوي التاريخي : ٢٩.

[٣] ينظر دلالة الالفاظ: ١٥٢ – ١٦٧، وعلم اللغة (السعران) : ٣٠٥ – ٣١١، ودور الكلمة في اللغة : ٢٦٢ – ٢٦٣، واللغة: ٢٥٦،والاضداد في اللغة: ٦٦ – ٦٨، وفقه اللغة وخصائص العربية: ٢١٨ وما بعدها، والترادف في اللغة: ٢١ – ٢٧.

[٤] الأضداد في اللغة : ٦٧.

[٥] المزهر: ١/ ٤٢٧.

وممَّا جاء من تخصيص العام في الشَّرح لفظة (الغَــزو) فــالمعنى العــام لهــا (القصد) ثمَّ تخصَّصَ معناها فأصبحت تطلق على من يقصد العــدوّ خاصَّــة [١]، ولفظة (عَذافر) إذْ الأصل فيها الشَّديد من كلّ شيء ثمَّ أُطلقت على الأسد وعلى القويّ من الإبل [٢]. ولفظة (العِيد) التي اختصَّت بالعيدين وأصلها ما اعتادك من همّ أو غيره [٣]. ومن الألفاظ التي خصَّصت العامّةُ دلالَتها لفظة (الخادم)، فقــد ذكر الشَّارح دلالتها الأصلّية ودلالتها الجديدة وعلَّة تطورها، قال: ((العامَّة تسَّمي الخصي خادماً.وكلٌّ من خدم فهو مُستحقٌّ لهذا الاسم، فحلاً كان أو خصياً؛ ولكنَّهم لمَّا رأوا الخصي ناقصاً عن رتبة الفحل قصروه على هذا الاسم، لأنَّه لا يــصلحُ لغير الخدمة)) [٤].

الثَّاني : تعميم الخاص .

نعني به أنْ ((تُستعمل الكلمةُ الدالّة على فردٍ أو على نوع خاص من أفراد الجنس أو أنواعه، للدلالة على أفراد كثيرين أو على الجنس كُــلِّه)) [٥]. وقد عقد السيوطيّ له فصلاً سمَّاه ((فيما وُضع في الأصل خاصّاً ثم استُعملَ عامّاً)) [٦].

وقد ذكر الشَّارح عدداً كبيراً من الألفاظ التي اتَّسعت دلالتُها، من ذلك "الظَّعينة " ((وهي المرأة ما دامت في الهودج، ثم كثُر حتى قيل للمرأة ظعينة)) [٧] و" اللَّبانة" ((وأصله أنَّ الرجلَ منهم كان يطلب اللَّبنَ من غيره فيقولون: أعطاه لَبانتَه، أيْ شيئاً من لبن، ثم كثُر حتى صار كلَّ حاجةٍ)) [٨] و "التَّشبيب" وهو : ((ذكر أيَّام الشَّباب واللَّهو والغزل، وهو يكون في ابتداء قصائد الشُّعراء. هذا هو الأصل، ثم

---

[١] ينظر التبيان: ٢/ ١٧٧.
[٢] ينظر المصدر نفسه : ٢/ ١٤١.
[٣] ينظر المصدر نفسه : ٢/ ٣٩.
[٤] المصدر نفسه: ١/ ٤٢.
[٥] لحن العامة: ٢٨٢.
[٦] المزهر: ١/ ٤٢٩.
[٧] التبيان : ١/ ٧٧.
[٨] المصدر نفسه: ١/ ٩٥.

سُمّي ابتداءُ كلّ أمرٍ تشبيباً، وإنْ لم يكن فيه ذكرُ أيّام الشَّباب))[١] و " العاشي" يُطلق على قاصد النَّار ليلاً ((هذا هو الأصل ثُمَّ صار كلُّ قاصدٍ عاشياً)) [٢] و "الانتجاع " ((طلب الكلأ، هذا أصله، ثمَّ صار كلُّ طلب انتجاعاً)) [٣] و "الحِصان" ((الكريم من الخيل... ثمّ كثُرَ ذلك حتى سمَّوا كلَّ ذَكَرٍ من الخيل حِصاناً)) [٤] و "الجَلَب" بمعنى الإتيان بالشيء وأصله ما يجلب للبيع من بلدٍ إلى آخر [٥]. و "المَغْنَم " ((وهو ما يغتنمهُ الإنسان، وأصله من مال العدوّ، ثمَّ صار في كلّ مايصيبه الإنسانُ من كسبٍ أو هبّة)) [٦] و " الجسيم " ((أصله ما ثقُل من الكلام، ثمَّ أستعير في كلِّ أمرٍ عظيم، فقالوا جسيم، وإنْ لم يكن له شخصُ)) [٧] و "الفلاح" بمعنى "البقاء" ((ثم كثر استعماله في كلَّ خير حتى جعلوا سعةَ الرزق فلاحاً، وقضاءَ الحاجةِ فلاحاً)) [٨] و "الواشي " بمعنى الكاذب ((وأصله: الذي يشي بالإنسان إلى ذي سلطان فيهلكهُ)) [٩].

فأنت تلحظ أنَّ الشَّارح يذكر المعنى الأصليّ للمفرده ويصرّح باتّساع دلالتها وشمولها.وعلى الرغم من اعترافه باتسّاع دلالة الألفاظ السابقة أنكر اتِّساع دلالة لفظة (المواقف) في قول المتنبِّي :(من الوافر).

إذا ذُكرت مواقفُه لِحافٍ   وَشيكَ فما يُنَكَّسُ لا نتقاشِ

قال : ((المراد بالمواقف هنا: المواقف في الحرب، ويجوز أنْ يُراد بها المواقف في العطاء والفضل. والصحيح: أنَّ المواقف لا تسُتعمل إلاَّ في الحروب)) [١٠].

---

[١] التبيان : ١/ ١٧١.

[٢] المصدر نفسه: ٢/ ٢١٣.

[٣] المصدر نفسه: ٢/ ٢٢٢.

[٤] المصدر نفسه: ٢/ ٢٥٦.

[٥] ينظر المصدر نفسه: ٣/ ٢٥٠.

[٦] المصدر نفسه: ٤/ ٢٩.

[٧] المصدر نفسه: ٤/ ٤٥.

[٨] المصدر نفسه: ٤/ ٥٩.

[٩] المصدر نفسه: ٢/ ٢١٢.

[١٠] المصدر نفسه: ٢/ ٢١٥.

الثَّالث : انتقال الدلالة .

ونعني به ((انتقال اللَّفظ من مجال دلالته إلى مجال دلالة أخرى لتشابه بين الدلالتين أو قربٍ بينها أو مناسبةٍ واضحة)) [١] فالعلاقة بين الدلالتين لا تخلو من أحد أمرين [٢]، إمَّا علاقة مشابهة، فتسَّمى حينئذٍ استعارة [٣]، أو احدى علاقاتِ المجاز المرسل كالسببيَّة والمسببيَّة والحاليّة والكليَّة والجزئيّة وغيرها.

و ((التجوُّز الدلاليّ يتمثَّل بالاستعارة والتَّشبيه أكثر ممَّا يتمثَّل في الكلام أو المجاز المُرسل، إذ إنَّ التشابهَ يمكن أنْ يقوم بين أشياءَ شديدة التباعد في الواقع)) [٤] . وقد أورد الشارح ألفاظاً كثيرة جداً تطوَّرت دلالتها بكلا المظهرين المذكورين.

الأوَّل : الاستعارة :

وتقوم على عَلاقة المشابهة بين المدلولين كما أسلفنا.ومن أمثلتها في الشَّرح لفظة (الشَّطْبة)، قال الشَّارح : ((الشَّطْبَة : الطَّويلة، ومنه جارية شطبة: أي طويلة، وأصل الشَّطبة السَّعفة الخضراء الرطبَة)) [٥] فأنت تلحظ أنَّ انتقالَ دلالة اللَّفظة مبنيٌّ على عَلاقة التشابه في الطُّول والغضارة والحيوية.

ولفظة "الهِجان" و ((الهجان من الإبل: البيض ... وأرض هِجان)): طيِّبة التُّراب، وامرأة هِجان: كريمة)) [٦] فالمدلولات المختلفة للفظة إنَّما تتشابه في الصَّفاء والنَّقاء.

ولفظة "الذُّؤابة " بمعنى ((الضَّفيرة من شعر الرأس، هذا هو الأصل، وَسِّميَ ما سدلَ من العمامه بذلك)) [١] فعلاقة المشابهة بين مدلولي اللَّفظ واضحة جليّه.

وللاستعارة عَدَّةُ مظاهر أهمُّها :

---

[١] الأضداد في اللغة : ٦٧.

[٢] ينظر دور الكلمة : ١٦٥ – ١٧٣.

[٣] ينظر لحن العامه: ٢٨٥.

[٤] اللغة والإبداع : ٦٩.

[٥] التبيان: ١/ ٢٠٩.

[٦] المصدر نفسه: ١/ ٢٤٢.

[١] التبيان: ٣/ ٣٥٦.

أ- انتقال الدلالة من المحسوس إلى المجرّد، قال أولمان: ((ومن النمَّاذج الشائعة للاستعارة استخدامُ الكلمات ذات المعاني المادّية للدلالة على المعاني المجرَّدة)) [٢]. وقد أجمع المحدثون على أنَّ المعاني المادّية المحسوسة أسبقُ في الوجود من المعاني الذهنية المجرَّدة [٣].

ومن أمثلته في الشَّرح لفظة (الرَّشوة) بمعنى ((ما يؤخذ على حكم معين... وهي سبب لأنَّ الأصل الرشاء،وهو الحبل، لأنَّها سببُ يُتعلَّق به، ويُلتزم به عند الأخذ لها)) [٤] ففي الحبل تعلُّق محسوس وفي الاتّفاق بين الراشي والمرتشي تعلُّق معنويّ.

ولفظة "اللحاء" بمعنى التقشير تقول : لحوتُ العودَ إذا قشَّرته ثمّ استعمل في الدُّعاء فقالوا لَحاهُ الله أي : قبَّحه ولعنه [٥].

ولفظة "النواصي " ((جمع ناصية، وهي مقدَّم شعر الرأس .... ونواصي النَّاس: أشرافُهم)) [٦].ولفظة "العواجم "بمعنى((الأسنان وعجمتُ عودَه: بلوت أمره)) [٧].

ب- انتقال الدّلاله من غير العاقل إلى العاقل.

من ذلك لفظة (القِرم) التي تُطلق في الأصل على البعير المكرَّم الذي لا يُحمل عليه ولا يُذلَّل ثم أُطلقت على السَّيِّد [٨]. ولفظة "العانِد" التي تطلق في الأصل على البعير الذي يجور عن الطريق، ويعدل عن القصد ثمَّ أُطلقت على من يخالف ويردّ الحقّ [١]. ولفظة (القبّ) وهي: ((الخيل المضمرة. والقُبُّ:جمع أقبّ، وهو الضامر البطن، وامرأة قبّاء: بيِّنة القَبب، أي ضامرة، من ضمور الخيل)) [٢]

---

(٢)) دور الكلمة في اللغة : ١٦٦.

(٣) ينظر في اللهجات العربية : ١٩٩، وفصول في فقه العربية: ٣٢٨.

(٤) التبيان: ١/ ١٩٩.

(٥) ينظر المصدر نفسه: ١/ ١٨٠، ٢/ ٢٥٠.

(٦) المصدر نفسه: ١/ ١٥٣.

(٧) المصدر نفسه: ١/ ٢٦٣.

(٨) ينظر المصدر نفسه: ٢/ ١٥، ٤/ ٥٥.

(١) ينظر التبيان: ٣/ ٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٦٤.

ج- انتقال الدلالة من العاقل إلى غير العاقل.

من ذلك لفظة "المَيْس" في قول المتنبِّي (من البسيط):

خريدةٌ لو رأتها الشمسُ ما طلعتْ ولو رآها قضيبُ البانِ لم يَمِسِ

قال الشَّارح : " الميس: أصله التَّبختر، وهو للإنسان، وأستعارهُ للقضيب من حيث أنَّ حسنَ تمايله يشبه التَّبختر " [3].

الثَّاني: المجاز المُرسل.

وهو انتقال اللَّفظ من مجال دلالته إلى مجال دلالةٍ أُخرى لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين كالسببيَّة والمسببيَّة والحالية والمحليّة والمكانيّة وغيرها من العلاقات [4].

وقد وردت في الشَّرح كثيرُ من الألفاظ التي تطوَّرت دلالتها عن طريق المجاز المُرسل لعلاقات مختلفة بين المدلولين أهمُّها:

أ- المسببيَّة : منه لفظة (المَذْل) بمعنى : ((الفترة والضجَر ومذلت أمذُل "بالضم" مَذْلاً: أي قلقت وأصله من إفشاء السرّ، وهو أنْ لا يقدرَ على ضبط ما عنده لقلقه به من مالٍ أو سرٍ)) [5]. فأنت تلحظ أنَّ الفترة والضجر والقلق تسبِّب إفشاءَ السرّ.ومنه أيضاً أطلاق لفظة "الوغى" على الحرب وأصلها شدَّة أصوات أهل الحرب [6] لأنَّ الحرب تسبِّب الأصوات الشّديدة و "الصّلصال " ((أصله الصَّوت، ومنه الصَّلصال: الطين اليابس، الذي له صوت)) [7]

فقد سُمِّي الطّين اليابس صلصالاً لأنَّه يسبِّب الصَّوت ومنه "الخمر" ((أصله التَّغطية، ومنه سُميِّت الخمر، لأنَّها تستر العقلَ وتغطِّيه)) [1] ومنه "الأغنّ" بمعنى الذي في صوته غُنَّة ثمَّ أُطلقت على الوادي الكثير العشب ((لأنَّه إذا كان كذلك

---

[3] المصدر نفسه: ٢/ ١٨٧.

[4] ينظر لحن العامة: ٢٨٧ – ٢٨٨.

[5] التبيان: ٣/ ٨٧.

[6] ينظر المصدر نفسه: ٤/ ١٧٦.

[7] المصدر نفسه: ١/ ٧.

[1] التبيان : ١/ ٢٢٦.

أَلِفه الذُّباب وفي أصواتها غُنَّة)) [٢]. فكثرة العشب في الوادي تسبب اجتماع الذُّباب فيه ومن ثمَّ حصول الغُنَّة.

ب- الحاليّة :

نعني به أن يُسمَّى المحلُّ أو المكان بأسم الحالّ به، وممّا ورد من ذلك في الشَّرح لفظة "السَّامر" المُشتقَّة من المُسامرة ((وهو الحديث في الليالي .... وأمَّا قول الشَّاعر : [٣] (من البسيط)

*وسامرٍ طال فيه اللَّهوُ والسَّمرُ *

كأنَّه سمَّى المكانَ الذي يجتمع فيه للسَّمر بذلك)) [٤]

ج- المجاورة :ونعني بها أنْ يُسمَّى الشيء باسم ما يجاوره أو ما يصحبه، ومما ورد من ذلك في الشَّرح تسمية (القَرن) عضواً.

قال الشَّارح في بيت المتنبِّي : (من الرجز)

زيادةٌ في سُبَّةِ الجُهَّالِ والعفو ليس نافعاً في الحالِ

" أراد بالعضو: القَرن، وليس هو من جملة الأعضاء، لأنَّ العضو ما شارك البَدن في الألم، والقرن ليس كذلك، فيجوز أنْ يكون سَمَّاه عُضواً لمجاورته العضو " [٥].

وقال في بيت المتنبيّ : (من المنسرح)

ظَلْتَ بها تنطوي على كبدٍ نضيجةٍ فوقَ خِلبها يَدُها

((جعل اليد نضيجةً، وأضافها إلى الكبد، لأنَّها دام وضعها على الكبد... والعرب تُسمَّي الشَّيء باسم غيره إذا طالت صحبته إيَّاه، كما قالوا: لغناء الدَّار: العذرة " [١] ((فوصف اليد بصفة الكبد جاءت من علاقة المجاورة والمُلامسة والصُّحبة، لأنَّ

---

[٢] المصدر نفسه : ١/ ٢٤٣.

[٣] الشطر مجهول القائل، وهو من شواهد تهذيب اللغة (س م ر) : ١٢/ ٤١٩، والصحاح (س م ر) : ٢/ ولسان العرب(س م ر) : ٦/ ٤٣.

[٤] التبيان : ١/ ١١٨.

[٥] المصدر نفسه: ٣/ ٣١٧.

[١] التبيان: ١/ ٢٩٥.

المحزون في الغالب يضع يدهَ على كبده لما يجده في الكبد من حرارة الشّوق والوجد)) [٢].

وقال في لفظة (المزَادة) : ((وهي الرّاوية، والرَّاوية في الأصل: الجمَل، وإنَّما سُمِّيت المزادة راويةً مجازاً)) [٣]. فانتقال دلالة "الراوية" من الجمّل إلى المزادة إنَّما هو بسبب المجاورة والصُّحبة.

د- الجزئيَّة : ونعني به أطلاق اسمِ الجزء على الكُلِّ، وممِّا ورد من ذلك في الشَّرح تسميةُ البيت والقصيدة قافية.[٤]

هـ- الزَّمانيّة : ونعني به انتقال دلالة اللفظ من زمن حدوث الفعل إلى فاعله.ومما ورد من ذلك في الشَّرح تسميةَ الشَّمس غزالة : ((وأصل الغزالة : ارتفاعُ الشَّمس، وهو وقت سُمِّيت الشَّمس به ومنه قول ذي الرُّمة [٥] (من الوافر): فأشرقتْ

الغزالةَ رأس حزوى أُراقبهم وما أغنى قبالا

بنصب الغزالة على الظَّرف))[٦].

٤- انحطاط الدّلالة:وهو انتقال دلالة الكلمة من معنى حَسَن إلى معنى مُبتذل. وممَّا ورد من ذلك في الشَّرح لفظة (الجُرم) إذ انتقلت دلالتها من الكسب إلى الذَّنب الكبير.[٧]

التَّرادف :

التَّرادف في اللُّغة: التتابع، وكلُّ شيءٍ تَبِع شيئاً فهو ردِفُهُ [١].

وفي الاصطلاح : ((توالي الألفاظ المفردة الدَّالّة على شيءٍ واحد باعتبارٍ واحد))[٢] وهذه الظَّاهرة اللُّغوية من الظّواهر البارزة التي تنبّه عليها الرعيل الأوَّل من

---

[٢] المظاهر اللغوية في شعر المتنبيِّ (رسالة ماجستير) : ١٧٨.

[٣] التبيان: ٢/ ٥٥.

[٤] ينظر التبيان: ٣/ ١١٨.

[٥] ديوانه: ٦٨، وروايته (حوض) بدل (حزوى).

[٦] التبيان: ٣/ ٦٨.

[٧] ينظر المصدر نفسه: ٤/ ٣٠.

[١] ينظر الصحاح (ردف) : ٤/ ١٣٦٣ – ١٣٦٤.

[٢] التعريفات : ٤٩.

علماءِ العربيّة وأشاروا إليها في مُصنَّفاتهم، فقد عبَّر عنها سيبويه بـــ (اخـــتلاف اللفظتين والمعنى واحد) [٣].وعدّها قطرب دليلاًعلى اتساع العرب في كلامهم [٤]. وصنَّف الأصمعّي في الظاهرة كتاباً سمَّاه (ما اختلف لفظه واتَّفق معناه).
عبَّرَ عنها المبرِّد بـــ (اختلاف اللفظين والمعنى واحد) [٥] وعقد لها ابـــن جنّـــي باباً سمّاه (باب في تلاقي المعاني، على اختلاف الأُصول والمباني) قـــال فيـــه: ((هذا فصل من العربيَّة حَسَنُ كثيرُ المنفعة، قويُّ الدلالة على شرف هذه اللغـــةِ)) [٦].

وظهر مصطلح (التَّرادف) أوَّل مرّة عند ابن فارس [٧]. ولم يكن ثمَّة خلافُ أو جدلُ في وقوع التّرادف عند المتقدِّمين من علماء اللُّغة ولكنَّ الخلافَ وقـــع فـــي القرن الثالث الهجريّ، إذ وُجدَ ((مَنْ يُصرِّح بإنكار التّرادف ويذهب إلـــى منعـــه مؤوِّلاً وموجِّهاٍ ما جاء عن العرب من ألفاظ أوقعت على معنى واحـــد فكـــان أن انقسم اللغويون فذهب نفرٌ منهم إلى متابعة هذا الرأي والانتصار له بالحجج وإقامة الأدلَّة عليه محاولين تثبيته والبرهنة على صحَّته فزادوه تفصيلاً وبياناً وعـــززّوه بالأمثله والشواهد. في حين ذهبَ أكثرُ اللغويون إلى نفي هذا الرأي مُستدلّين على ذلك بمختلف الأدلِّة ومُثبيتين القول بوقوع الترادف))[١].

أمَّا المحدثون [٢] فإنَّهم لم ينكروه ولم يتوسَّعوا فيه وإنمَّا وضعوا شروطاً لـــه تُقلِّل من عدد الألفاظ المترادفة في اللُّغة أبرزها: اتّفاق الكلمتين المترادفتين اتفاقـــاً تامّاً، وكون الكلمتين ممَّا يُتكلَّم بهما في بيئةٍ لغويّة واحدة وفي عصر واحـــد، وألاّ تكون إحدى الكلمتين المُترادفتين نتيجَة تطور صوتيٍّ للكلمة الأخُرى.

---

[٣] الكتاب: ١/ ٢٤.
[٤] ينظر أضداد قطرب : ٢٤٣، وأضداد الأنباريّ : ٨، والمزهر: ١/ ٤٠٠.
[٥] ما اتَّفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد: ٢-٣.
[٦] الخصائص: ٢/ ١١٣.
[٧] ينظر الصباحي: ٤١-٤٣، وينظر علم الدلالة (احمد مختار عمر): ٢١٦.
[١] الترادف في اللغة: ١٩٧.
[٢] ينظر في اللهجات العربيّة : ١٧٨-١٨٠، وفصول في فقه العربيّة: ٣٢٢-٣٢٣.

والذي يذهب إليه الباحث هو أنَّ دعوى التَّرادف في ألفاظ القرآن الكريم لا يمكن قبولها، إذ لابُدّ من أنْ يكون لكلّ لفظةٍ معنى تؤديّه يزيد عن المعنى الذي تؤديه اللفظةُ الأُخرى وإنْ كان ظاهرُ الأمرِ يُوحي بترادف اللَّفظتين. أمَّا في غير كلامِ الله فإنَّ الترادفِ وقع لأسبابٍ لعلَّ أهمَّها جهلُ المتكلِّمين بما بين الألفاظ التي عُدَّت مترادفة من فروق دقيقة لأنّ ((النَّاس في حياتهم العاديّة يكتفون بأقلّ قدرٍ ممكنٍ من دقَّة الدلالات وتحديدها، ويقنعون في فهمهم الدلالات بالقدر التقريبيّ الذي يُحقِّق هدفَهم من الكلام والتّخاطب، ولا يكادون يحرصون على الدلالهِ الدقيقة المحددّه التي تشبه المصطلحَ العلميّ)) [٣].

ويعدُّ الشَّارح من القائلين بوقوع التَّرادف وإنْ لَمْ يُصرِّح بذلك ولم يذكر المصطلح نفسهَ، لكنِّه ذكر ألفاظاً وعباراتٍ تؤدِّي إلى قوله بوقوعه، من ذلك قولُه : ((الهيجاءُ: من أسماء الحرب)) [٤] و ((الضرغامُ من أسماء الأسد)) [٥] و ((دَفْر والدُّهيم من أسماء الداهية)) [٦] و ((القَرْقَف من أسماء الخمر)) [٧] ومما يدلُّ على قوله بوقوعه أيضاً إيرادُه أكثر من لفظةٍ تدلُّ على معنى واحد، من ذلك قولُه : ((الغيد: جمع غيداء، وهي النَّاعمة، والأماليد أيضاً: الناعمات)) [٨].

وقد أورد الشَّارح ثمانية ألفاظ تدلُّ على معنى واحد قال: ((المُصْرِم ، والُمعدِم ، والمُمْحِق، والمُمْلِق، والمُبْلِط، والمُعْسِر، والمُقْتِر، والمُفْلِس: الذي لا مالَ لـه، ولا شيء له)) [١].

وقد يشير إلى عدَّة كلماتٍ بمعنى واحد، من ذلك قولُه: ((المليك والملِك والمالك بمعنى)) [٢]. وقد يستعمل لفظة "مِثْل" للدِّلاله على التَّرادف، من ذلك قولُه: ((

[٣] دلاله الالفاظ: ١٥٥، وينظر لحن العامه: ٢٨٥.
[٤] التبيان: ١/ ٢٤، ١٨٥، ٢٧٧، ٣٦٠، ٢/ ٢١٤.
[٥] المصدر نفسه: ٣/ ٥٧.
[٦] المصدر نفسه: ٣/ ٢٥٦.
[٧] المصدر نفسه: ٤/ ٤٩.
[٨] المصدر نفسه: ٢/ ٤٠.
[١] التبيان: ٤/ ٢٩.
[٢] المصدر نفسه: ٣/ ١٣٢.

الالحاح مثلُ الإلحاف)) [٣]. وعلى الرغم من قوله بوقوع الترادف كان يتلَّمس أحياناً فروقاً دقيقة بين المفردات، من ذلك قولهُ في لفظتي العِباد والعَبيد: ((العباد: أكثر ما تُستعملُ مُضافةً إلى الله، والعبيد للنَّاس)) [٤]. وقد فرَّق بين الحُزْنِ والغضب في شرحه بيت المتنبِّي : (من البسيط)

جزاك ربُّكَ بالأحزانِ مغفرةً فحزنُ كلِّ أخي حزنٍ أخو الغضبِ

إذ قال: ((يقول : غفر اللهُ لك أحزانك، والُحزْن ممَّا يُستغفُر منه، لأنَّ الُحزْنَ كالغضب ممِّنْ هو تحتك إذا أصابك بما تكره، والحزنُ ممِّن هو فوقك.والإنسان إذا حزن على مصيبة تصيبه فكأنَّه يغضب على القدر المقدور، حيث لم يجرِ بمرادهِ، والغضب على المقدور ممَّا يُستغفرُ منه)) [٥].

ولم يصرِّح الشارحُ بأسباب حصول الترادف لكننا استطعنا الوقوفَ عليها من خلال عباراته المبثوثة في شرحه.وفيما يأتي أبرز تلك الأسباب:

١ - الصِّفات الغالبة :

ونعني بها أنْ يكونَ للمُسمَّى اسمٌ واحدُ يدلُّ على ذاتهِ ثم يكتسب أسماءً أُخرى باعتبار صفاتهِ ((ولو نظرنا إلى وضع الألفاظ وتسمية المسمَّيات.... لوجدنا أنَّ للشيء المسمَّى وجوهاً وصفاتٍ كثيرةً ويمكن أنْ يُسمَّى بأكثر من صفة من صفاته وأنْ يُشتقَّ له من الألفاظ كلمات متعددةٌ تبعاً لتلك الوجوه والصِّفات ومن هنا يَنْشأ التَّرادف ... وهذا هو أبرز أسباب نشوئه وظهوره في جميع اللُّغات)) [١].

وقد أشار الشارح إلى عددٍ كبير من المسمِّيات المنقوله عن الأوصاف، من ذلك قوله: ((الكُمَيت : من أسماء الخمر، لما فيها من سواد وحُمرة)) [٢]

---

[٣] المصدر نفسه: ١/ ٢٦٩.

[٤] المصدر نفسه: ٣/ ٧٣.

[٥] المصدر نفسه: ١/ ٩٤.

[١] فقه اللغة وخصائص العربية : ١٩٩-٢٠٠، وينظر فصول في فقه العربيه: ٣١٨ والترادف في اللغة : ١٤٤.

[٢] التبيان: ٢/ ٤١.

و((الخندريس: من أسماء الخمر، سُمَّيت بذلك لِقدمها)) [٣]. وسُمِّي الأسدُ ضَـيْغماً ((لأنَّه يضغمُ النَّاس، أي يعضُّهم))[٤].

ونقل عن ابن القطَّاع قوله في تسمية السّيف شيخاً وعجوزاً : ((سُمِّيَ السَّيفُ شيخاً لِقدمه، لأنَّهم يمدحون السَّيف بالقدم وقيلَ : سُمِّيَ شـيخاً لبياضـهِ، تـشبيهاً بالشّيب، وكذلك المعنى في العَجوز سواء)) [٥].

وقال في سبب تسمية الخمر خرطوماً ((لأخذها بخـراطم شُـرابَّها... وقـال الواحديّ[٦] : ((سُميِّت الخرطوم، لأنَّها في الدنّ تنتصبُ في صورة الخرطـوم)) [٧]. وقال في سبب تسميتها صهباء ((سُمِّيتْ بذلك للونهـا، وأصـل الـصُّهوبة: الشقرة في شعر الرأس. والأصهب من الإبل: الذي يخالط بياضِـه حمـرة)) [٨] وسُمِّيت المنيَّة أُمَّ قَشْعمٍ، لطول عُمرها لأنَّ أصل القشعم النِّـسر الطَّويـل العمـر [٩].وسُمِّيت المنيَّة شعوباً لأنَّها تُفرِّق [١٠].

وسُمِّيت الصَّحراء بيداء ((لأنَّها تبيد من يسلكُها)) [١] وسُمِّيَ الحوضُ نـضيحاً (لأنَّه ينضحُ عطشَ الإبل: أي يبلُّهُ)) [٢] وسُمِّيَ الذكر من الخيل حِصاناً ((لأنَّـه ضنَّ بمائه، فلم ينزُ إلاَّ على كريمة)) [٣] وسُمِّي العسكرُ العظيم خميـساً ((لأنَّـه يخمس ما يجده، أي يأخذه، وقيل : لأنَّه خمسُ فرق : المُقدِّمة، والقلب، والميمنـة، والميسرة، والسَّاقة)) [٤] وسُمِّيت الدُّنيا أُمَّ دفرٍ لخبثها لآنَّ معنى الدَّفْر: النَّـتن [٥]

---

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ١٩١.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ١٨٥.

(٥) المصدر نفسه: ٤/ ٤٢.

(٦) ينظر الواحدي: ١/ ٨٨.

(٧) التبيان: ٤/ ٤٧.

(٨) المصدر نفسه: ٤/ ٤٩.

(٩) ينظر المصدر نفسه: ٣/ ٣٧٩.

(١٠) ينظر المصدر نفسه: ١/ ٥٠.

(١) التبيان: ٢/ ٣٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٢٤، ٣/ ١٩٧.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ١٣٦.

(٤) المصدر نفسه: ٣/ ١٤٦.

وسُمِّي الكثيبُ من الرمل "نَقا")) لأنَّ المطرَ يصُيبه وينقِّيه كما ينقِّي الثوبَ الغسلُ)) [٦] .

يتَّضح مِمَّا سبق أنَّ الشَّارح كان حريصاً على ذكر أسباب اكتساب المسمَّيات أسماءَها ليعلِّل ظاهرة تعدُّد الأسماء للمسمَّى الواحد أو ما يُعرف بالتَّرادف.

٢ - المجاز :

((إنَّ كثيراً من المسمَّيات في اللغة غالباً ما يُعبَّر عنها بأسماء مختلفةٍ على سبيل المجاز)) [٧] و ((هذه الأسماء المجازيّة، لطول العهد بها ولكثرة استعمالها وشيوعها تنُسى فيها النَّاحية المجازيّة ثم تصبح دالَّةً على المسمى دلالةً حقيقيّة لا مجازيّة)) [٨]ومن ذلك تسمية الشَّمس غزالة ((لأنَّ حِبالها كالغزال الذي تغزله المرأة)) [٩] فمن الواضح أنَّ تسمية الشَّمسِ غزالة مجازُ مبنيّ على علاقة المشابهةِ. ومن ذلك أيضاً تسميةُ الدَّاهية (دُهَيْم) ((وأصل الدُّهَيم أنَّ ناقةً كان اسمُها الدُّهَيْم حَملتْ رُؤوسَ قومٍ فقالوا: أثقلُ من حملِ الدُّهَيمْ، فصارت مثلاً)) [١٠]

٣ - التَّطوُّر الصَّوتيّ :

ونعني به أنْ يحصلَ تطوُّر صوتيّ في مفردة معينَّة يؤِّدي إلى ظهور مفردة جديدة مُرادفة لها في المعنى ومختلفة عنها في اللَّفظ.ويمكن حملُ عددٍ من الكلمات التي عَدَّها الشَّارح من المترادفات على التطوُّر الصوتيّ، من ذلك قولُه : ((البضاضة مِثلُ الغضاضة يقال غضٌّ بضٌّ، أيْ طريّ ليّن، وهي رقَّةُ الجسم مع بياض)) [١].

وقوله : ((القّسْطل " بالسّين والصّاد ": الغبار)) [٢] وقوله : ((الرَّبحلة: اللحيمة الطويلة العظيمة، ... وكذلك السبحلة)) [٣].

---

[٥] ينظر المصدر نفسه: ٣/ ٢٥٦.

[٦] المصدر نفسه: ٤/ ٢٩.

[٧] الترادف في اللغة: ١٠٤.

[٨] المصدر نفسه: ١٠٦.

[٩] المصدر نفسه: ٣/ ٦٨.

[١٠] المصدر نفسه: ٣/ ٢٥٦.

[١] التبيان: ٤/ ٢٠٠.

[٢] المصدر نفسه: ١/ ١٢٦.

ومن مظاهر التطوُّر الصوتيّ أيضاً ما يحصل في المفردة من تقديم أو تـأخير لأحد أصواتها، من ذلك قول الشَّارح : ((أجحم بتقديم الجيم مِثل أحجم بتأخيرها، عن الأمر: كفَّ عنه)) [٤] فترادف لفظتي " أجحم " و "أحجم" يمكن أنْ يكونَ قـد تأتَّى من تطوّر صوتيّ لحِقَ اللفظة الأصلية وتسبَّبَ في نشوء لفظةٍ مرادفة لها.

ويبدو أنَّ الشَّارح قد تنبَّه على حصول التطوُّر الـصوتيّ ودوره فـي وقـوع التَّرادف، قال في "غَلَت" : ((هو مِثل غَلَط، وهما من مُخرج واحد)) [٥].

٤ - اختلاف الَّلهجات :

يحصل أنْ تَطلق قبيلةُ مُعيَّنة تسمية مُعيَّنة وتطلق أُخرى على الشَّيء نفسهِ اسماً آخر فينشأ في اللُّغة المشتركة اسمان لمُسَّمى واحد [٦].

ومما جاء من ذلك في الشَّرح قولُ الشَّارح: ((المورود: هو المحموم في لغة أهل اليمن ، كأن الحمَّى وردتهُ)) [٧].

الاشتراك اللفظّي :

نعني بالمشترك اللفظيّ ((اللفظ الواحد الدَّالّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السَّواء عند أهل تلك اللُّغة)) [١]. أو ((ما اتحَّدت صورتُه واختلف معناه)) [٢] نحو عين الماء وعين المالِ وعين السَّحاب [٣].

والاشتراك اللفظي من الظَّواهر البارزة التي جلبت انتبـاه الرعيـل الأوَّل مـن علماءِ اللُّغة لأنَّها بخلاف الأصل إذ الأصل ارتباط اللَّفظ الواحد بمعنى واحد [٤] و

---

[٣] المصدر نفسه: ١/ ٢٩٨.
[٤] المصدر نفسه: ٤/ ١٣٨.
[٥] المصدر نفسه: ١ ٢٣٢.
[٦] ينظر الترادف في اللغة : ١٥٥.
[٧] التبيان: ١/ ٢٦١.
[١] المزهر: ١/ ٣٦٩، وينظر فصول في فقه العربية: ٣٢٤، ودراسات في فقه اللغة: ٣٠٢.
[٢] دراسات في فقه اللغة: ٣٠٢.
[٣] ينظر: الصاحبي:٩٦، والمزهر: ١/ ٣٦٩.

((قد أثبتوه وتوسَّعوا فيه مستندين إلى الشَّواهد العربيّة التي لا سبيلِ إلى الشَّك فيها)) [5] لكنَّهم لم يعالجوا الظَّاهرة ولم يقفوا على أسباب وجودها في اللغة لأنَّهم صبُّوا جُلَّ اهتمامهم على جمع المادّة اللُّغوية من أفواه العرب وتدوينها حرصاً عليها من التَّحريف والضياع فتركوا تلك المَهمَّة للاحقين من العلماء.

وإذا وصلنا إلى القرن الرابع الهجريّ وجدنا نصوصاً صريحةً تقف على أسباب وقوع الاشتراك، فهذا ابن درستويه يرفض دلالة اللفظة الواحدة على معنيين مختلفين لما في ذلك من تعمية وتغطية [6] ويعلِّلُ الظَّاهرة قائلاً : " إذا اتَّفقَ البناءان في الكلمة والحروف، ثم جاء لمعنيين مُختلفين، لم يكن بدٌّ من رجوعها إلى معنى واحد يشتركان فيه، فيصيران مَتَّفقي اللفظ والمعنى)) [7] فالدلالات المختلفة للفظ الواحد عند ابن درستويه تنضوي تحت معنى عام شامل يجمعها.

وفسَّر ابنُ فارس وجودَ المشترك اللفظىّ في اللُّغة بتداخل اللُّغات والاستعمال المجازيّ للألفاظ فـ (اتِّفاق اللَّفظين واختلاف المعنيين ينبغي أنْ لا يكونَ قَصْداً في الوضع ولا أصلاً لكنَّه من لغاتٍ تداخلت، أو تكون كلُّ لفظةٍ تُستعمل لمعنى، ثم تُسْتعار لشيء فتكثر وتَغْلبُ حتّى تصير بمنزله الأصل)) [1].

وأشار عدد من العلماء إلى دور السِّياق في تحديد المعنى المقصود للَّفظ المشترك وضرورة إيراد المتكلِّم قرينةً دالَّةً على المعنى المُراد منهم ابن رشيق القيروانيّ (ت ٤٥٦ هـ) [2] وابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) إذ ((يجب على صاحب هذهِ الصناعة أن يراعيَ في كلامهِ مثلَ هذا الموضع، وهو من جملة الألفاظ المشتركة التي يُحتاج في إيرادها إلى قرينة تُخصصِّها ضرورة)) [3] وعوّلَ أكثرُ المحدثين على دور السِّياق في تحديد معنى اللَّفظ المشترك، ومن ثَمَّ لا يبقى للألفاظ

---

[4] ينظر : المشترك اللفظي في اللغة: ٦٥، ١٣٧.

[5] الدراسات اللغوية عند العرب : ٤١٧.

[6] ينظر تصحيح الفصيح: ١/ ١٦٦، والمزهر: ١/ ٣٨٥.

[7] المصدر نفسه: ١/ ٢٤٠.

[1] البغداديات: ٥٣٤،وينظر المخصص (س ف ر) : ١٣/ ٢٥٩، والمشترك اللفظي في اللغة: ١٤١.

[2] ينظر العمدة: ٢/ ٩٢، والنقد اللغوي عند العرب: ٢٦٢.

[3] المثل السائر: ٢٦٤/١.

المشتركة وجود في اللُّغة الإنسانيّة المتداولة وإنَّما يقتصر وجودها على المعجمات اللُّغوية. فقد ذهب أولمان إلى أنَّه ((إذا تصادف أنْ اتَّفقت كلمتان أو أكثر في أحوالها اتّفاقاً تاماً فإنَّ مثلَ هذه الكلمات لا يكون لها معنى البتَّة دون السِّياق الذي تقع فيه)) [٤].

وقال فندريس : ((إننَّا حين نقول بأنَّ لإحدى الكلمات أكثَر من معنى واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حدٍّ ما ، إذ لا يطفو في الشُّعور من المعاني المختلفة التي تدلُّ عليها إحدى الكلمات إلاَّ المعنى الذي يُعيِّنه سياق النَّص)) [٥] وهو ما ذهب إليه الدكتور رمضان عبد التَّواب [٦] والدكتور صبحي الصَّالح [٧]. وعدّ الدكتور علي عبد الواحد وافي [٩] إنكار المشترك ومحاولة تأويل جميع أمثلته تعسُّفاً غير أنَّه أنكر كثرتَه في اللُّغة مشترطاً فيه أنْ تطلق المعاني المتعَددة للفظة الواحدة على سبيل الحقيقة لا المجاز، وإلى مثلِ هذا ذهب الدّكتور ابراهيم أنيس، وخلَص إلى القول إنَّ ((مثلَ هذهِ الألفاظ التي اختلف فيها المعنى اختلافاً بيِّناً قليلةُ جداًّ، بل نادرة ولا تكاد تجاوز أصابع اليد عدَّاً)) [١].

وخلاصة الأمر أننَّا يجب انْ نؤمنَ بوجود الألفاظ المشتركة في اللُّغة لا على سبيل أنَّ الاشتراك واقعٌ فيها أصلاً وإنَّما على سبيل جهلنا بمراحل التطوُّر الدلاليّ التي مرَّت بها المفردة عبر العصور المختلفة وألاَّ نغفلَ دورَ السِّياق في تحديد المعنى المقصود.

ويُعدُّ الشَّارح من القائلين بوجود الاشتراك في اللُّغة وإنْ لم يُصرِّح بذلك. ويُستدلُّ على ذلك من خلال إيراده معانيَ مختلفةً للفظة الواحدة، من ذلك قوله: ((القَرْن: المماثل، وهو قرنك في السِّن، وفلان على قرني، أي سِنِّي والقرْن من

---

[٤] دور الكلمة في اللغة : ٦٥.

[٥] اللغة: ٢٢٨.

[٦] ينظر فصول في فقه العربية: ٣٣٤.

[٧] ينظر دراسات في فقه اللغة: ٣٠٨.

[٩] ينظر فقه اللغة: ١٩٠.

[١] دلالة الالفاظ : ٢١٤.

النَّاس : أهلُ زمانٍ واحد ... والقَرْن : جانب الرّأس. وقرن الشَّمس أعلاها. والقرن: ثمانون سنة، وقيل : أربعون سنةً ، وذكر الجوهريّ [٢] ثلاثين سنة))[٣].

وقد يستعمل المتنبِّي اللفظ الواحد مرَّتين في البيت بمعنيين مختلفين فيشير الشَّارح إلى اختلاف معنى اللفظة في الموضعين، قال في بيت المتنبّي (من البسيط):

أيام فيك شموسٌ ما انبعثْن لنا إلاَّ انبعثْن دماً باللّحظ مسفوكا

((الشُّموس "هنا" : الجواري. وانبعثن: ذَهْبنَ وجئِن وتحرّكن، وانبعثن الثَّانية : أَسَلْنَ)) [٤].

ووهم بعض الباحثين [٥] حين عدَّ لفظة " الطَّرف " في بيت المتنبِّي : (من المتقارب):

ولا يَزَعُ الطِّرفَ عن مُقْدَمٍ ولا يَرْجِعُ الطَّرفَ عن هائلِ

من المشترك اللفظيّ لأنَّ الأوُّلى "الطِّرف" بكسر الطَّاء بمعنى الكريم من الخيل. والثَّانية " الطَّرف " بفتح الطَّاء بمعنى العين [١] ولذلك قال الشَّارح : " وقد جانس بين الطِّرف والطَّرف " [٢].

وصرَّحَ الشَّارح بمصطلح " المشترك " مرَّتين، قال في بيت المتنبّي (من البسيط):

مالٌ كأنَّ غرابَ البين يرقبهُ فكلَّما قيل هذا مُجْتَدٍ نَعَبا

((وغرابُ البين : حَسُنت الإضافة فيه، لأنَّه اسمُ مشترك يقع على أشياء: رأس ورك البعير، ويقال لحدّ الفأس غراب ويقال لذؤابة المرأة غراب)) [٣] وقال في "الجفن " : ((هو اسمٌ مشترك، فهو لغمد السَّيف، وللعين، وهو اسم موضع)) [٤].

---

[٢] ينظر الصحاح (ق ر ن) : ٦/ ٢١٨٠.
[٣] التبيان: ٢/ ١٩١.
[٤] المصدر نفسه: ٢/ ٣٧٧.
[٥] ينظر المظاهر اللغوية في شعر المتنبِّي : ١٩٠.
[١] ينظر الصحاح : (ط ر ف) : ٤/ ١٣٩٣.
[٢] التبيان: ٣/ ٢٨.
[٣] المصدر نفسه: ١/ ١١٧.

وقد يثبت الشَّارح للمفردة معنى في السِّياق ومعنى آخر في خارج السِّياق مستُعيناً بالقرينة الدالّة على المعنى المراد، قال في قول المتنبي (من البسيط):

دانٍ، بعيدٍ، محبٍ، مبغضٍ، بهجٍ .... اغرَّ، حلو ، مُمّرٍ ، ليِّن، شرسِ

((الشَّرس : الصَّعب "هنا" وفي غير هذا السيَّئ الخلق)) [٥] فأنت ترى أنَّ إيراد المتنبّي المتضادات في البيت أعان الشَّارح على تحديد معنى (الشَّرس).

وقد لا يسعفهُ السِّياق في تحديد المعنى المراد فيعمد إلى ذكر أكثر من معنى للفظة، من ذلك قوله في بيت المتنبِّي : (من الكامل)

يَمَّمتُ شاسعَ دارِهم عن نيَّةٍ ..... إنَّ المُحبَّ على البِعاد يزورُ

((عن نيِّةٍ : عن قصدٍ، من قولهم : نويت الأمرَ، ويجوز أنْ يكون من النَّوى، وهو البعد)) [٦] فالسيَّاق يحتمل كلا المعنيين ولا سيما أنَّ الشَّاعر أورد لكلا المعنيين قرينةً فـ ((قرينة المعنى الأوَّل : قوله "يَمَّمتُ" أي : قَصدتُ، وقرينة المعنى الثَّاني قوله "البِعاد")) [٧].

وقال في بيت المتنبّي : (من الكامل):

وهواجلُ وصواهلٌ ومناصلٌ وذوابلٌ وتوعُّد وتهدّدُ

((الهواجل: جمع هَوْجل، وهي الأرض الواسعة ... والهواجل أيضاً النُّوق ، ويجوز أنْ يريدَ بها النُّوق، قالوا : ليكونَ أليق بالبيت، لأنَّ ذكرَ النُّوق مع الخيل أشبهُ من ذكر الأرض مع الخيل)) [١].

وأسهمت جملةُ من الأسباب في وقوع الأشتراك شخَّصها الباحثون من خلال تتبّع العَلاقات الدقيقة بين المعاني المختلفة للألفاظ المشتركة [٢]، ونجد الشَّارح في قليل من الأحيان يحاول الوصول إلى تلك الأسباب وتعليل اكتساب اللفظة معناها

---

[٤] المصدر نفسه: ٤/ ١٧٥.

[٥] المصدر نفسه: ٢/ ١٨٩.

[٦] المصدر نفسه: ٢/ ١٣٤.

[٧] المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٨٨.

[١] التبيان: ١/ ٣٣٠.

[٢] ينظر فقه اللغة (وافي) ١٩٢، وفصول في فقه العربيه: ٣٢٦-٣٣٤.

الجديد وإيجاد وشائج تربط بين المعنى الأصليّ لها والمعنى الجديد قال في لفظة "الفلاح" : ((الفلاح: البقاء. والفوز والنَّجاة، والفلاح: السّحور ومنه : " حتّى خفِنا أنْ يفوتَنا الفلاح " [٣] أي السَّحور، لأنَّ به بقاء الصَّوم)) [٤].

وقال في لفظة (الصَّلال): ((هي القطع من الأمطار المتفرّقة، يقع منها الشَّيء بعد الشَّيء. والصَّلال: العُشب، سُمِّيَ باسم المطر المتفرِّق " [٥].

فانتقال دلالة اللفظة إلى المعنى الجديد مجاز مرسل علاقته المسببيَّة لأنَّ الأمطار تسبِّب العشب فهو من باب تسمية الشّيء باسم مسببِه.

وقد يحصل الاشتراك اللفظي بسبب احتمالِ الصِّيغة الصرفيّة أكثرَ من معنى، من ذلك لفظة " كُعوب" إذْ يُحتمل أنْ تكونَ جمعَ " كَعْب" أو مصدر الفعل " كَعَب"، قال الشَّارح : (الكُعوب: من كُعوب الرمح، وهي الأطراف النَّواشز عند الأنابيب، والكُعوب أيضاً مصدر كعبت الجارية تكْعُب " بالضم " كُعوبا:

إذا خرجت نهودُها "[١] ومن ذلك أيضاً لفظة " قَلاقل" التي يمكن أنْ تكونَ جمعَ " قُلْقُل" وجمع " قَلْقَلَة"، قال الشَّارح في بيت المتنبِّي : (من الطويل)

فقلقلتُ بالهمِّ الذي قَلقَل الحشا قلاقلَ عيسٍ كلُّهنَّ قلاقلُ

((قلاقل عيسٍ : جمع " قُلقُل"، وهي النَّاقة الخفيفة ... والقلاقل الثّانية: جمع "قَلْقَلة"، وهي الحركة)) [٢].

وقد تتّحد اللفظتان في البنية وتختلفان في أصل الاشتقاق فيختلف معناهما تبعاً لذلك فنحصل على لفظ واحد بمعنيين مختلفين، من ذلك لفظة "عزيز " التي يحتمل أنْ تكونَ مشتُقةً من " عزَّ " اللاَّزم فتكون بمعنى القليل الوجود أو أن تكونَ مُشتقَّةً من الفعل " عزَّ " المتعدِّي فتكون بمعنى الشَّديد الغالب للصَّبر، ولفظة "الأسى" التي

---

[٣] الحديث في سنن ابن ماجه (كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها) : ١/ ٤٢١، وروايته : (فقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح. قيل: وما الفلاح ؟ قال السحور).

[٤] التبيان: ١/ ٢٦٠.

[٥] المصدر نفسه: ٣/ ١٣٨.

[١] التبيان: ١/ ١٣٨.

[٢] المصدر نفسه: ٣/ ١٧٥.

يمكن أنْ تُشتقَّ من الفعل " أسِيَ – يأسى " فتكون بمعنى (الُحزْن) أو من الفعل (أسا – يأسو) فتكون بمعنى العلاج والإصلاح. وقد ذكر الشَّارح الوجهين في بيت المتنبّي (من الطويل):

عزيزُ أسًى مَنْ داؤه الحَدَق النَّجل   عياءُ به مات المحبّون من قبلُ

ورجَّحَ أَنْ يكونَ "العزيز " بمعنى " الصَّعب " و " الأسى " بمعنى الإصلاح قال: ((يريد : صَعبُ مَن داؤه الحَدَق، أيْ عزيز دواءٍ من داؤه، الحَدَق...وقوله " أسى "، أحسن ما يقال فيه: من " أسوتُ الجُرحَ " إذا أصلحته. وعليه بيت الأعشى [٣] : (من الخفيف).

عنده البرُّ والتُّقى وأسى الصَّد   ع وحَمْلُ لِمُضلِع الأثقالِ)) [٤]

وما قاله الشَّاعر في الشطر الثَّاني من البيت يرجِّحُ ما ذهب إليه الشَّارح.

وقد يقع الاشتراك بسبب التطوّر الصوتّي ((فقد ينال الأصواتَ الأصليّة للفظ ما بعضُ التَّغيير أو الحذف أو الزّيادة وفقاً لقوانين التطوّر الصوتي... فيصبح هذا اللفظ مُتَّحداً مع لفظٍ آخر يختلف عنه في مدلوله)) [١].

ويمكن أنْ تكونَ لفظةُ (الأَمَم) التي ذكر لها الشَّارح معنيين أحدهما: بين القريب والبعيد، والآخر الشيء اليسير ممَّا وقع فيه الاشتراك بسبب التطوّر الصوتي فمن الممكن أنْ يكونَ قد حصل تطوُّر صوتي في لفظة (اللمَّم) التي تعني الشَّيء اليسير قال تعالى ﴿ الَّذِيْنَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائرَ الإثمِ والفَواحِشَ إلاَّ اللَّمَم﴾ [٢] ونشأت عن هذا التطوُّر لفظة (الأَمَم).

ويمكن أنْ نلحظَ التَّقارب في مدلولات اللَّفظ المشُترك، وقد ((يعثر المدقِّق في تلك المدلولات على علاقاتٍ ووشائج قد تعود إلى المشابهة في الهيئة، وربُّما نحصل على معنى واحد أو صفةٍ عامَّة تشترك فيها جميعُ المدلولات وتدور في

---

[٣] ديوانه: ٩، وروايته (الحزم) بدل (البر).

[٤] التبيان: ٣/ ١٨٠ – ١٨١.

[١] فقه اللغة (وافي) : ١٩٢.

[٢] النجم ٣٢.

فلكها وتنطوي تحتها. كلُّ دلالات اللَّفظ)) [٣]. ومن ذلك ما أورده الشَّارح من معانٍ للفظة " القُمقام " وهي "السَّيِّد" و " العدد الكثير " و " البحر " [٤]. فمن الواضح أنَّ المعنى الجامعَ لمدلولات اللَّفظة سعة العطاء.

ومن ذلك أيضاً لفظة (الجنان) فهي تعني : ((النَّفس والقلْب، ويقال: ما عليّ جنان إلاَّ ما ترى أيْ: ما عليَّ ثوبُ يواريني.وجنان اللَّيل: ادلهمامه)) [٥] إذ يمكن أنْ نتلمَّس معنى عامّاً للفظة هو المواراة والاستتار.

التّضــاد

الأضداد في اللُّغةِ: جمعُ (ضدّ) وهو النَّقيض والمقابل.وفي الاصطلاح: اللَّفظ الواحد الدَّال على معنيين مُتضادّين [١].

وأقرَّ بوجود الظَّاهرة المتقدِّمون من عُلماءِ اللُّغة أمثالُ الخليل [٢]، وسيبويه [٣]، وأبي عبيد القاسم بن سلاَّم [٤]، والمبرِّد [٥]، وغيرهم [٦]. بل إنَّ منهم من أفرد لها مُصنَّفاً مستقلاً أمثال قطرب والأصمعيّ، والتَّوزيّ (ت ٢٣٣ هـ) وابنُ السِّكّيت وأبي حاتم السِجستانيّ وأبي بكر ابن الأنباري وأبي الطيِّب اللُّغويّ وغيرهم.

وفي القرن الرابع الهجريّ وقع الاختلاف بين العلماء بشأن الظاهرة وصاروا يقسمون العلماءَ في موقفهم منها على قسمين، الأوَّل : يثبت وجودَها، ويمثِّلُ هذا

---

[٣] المشترك اللفظي في اللغة: ١٢٠.

[٤] ينظر التبيان: ٤/ ٩٥، ١١٥.

[٥] ينظر المصدر نفسه: ١/ ٢٢٨.

[١] ينظر رسالة الاضداد للمنشئ: ١٣٩.

[٢] ينظر العين : ١/ ٢٦٣.

[٣] ينظر الكتاب : ١/ ٢٤.

[٤] ينظر غريب الحديث: ١/ ٧٣ – ٧٤، ٢٨٠، ٢/٣ – ٦، ٤٣ – ٤٤، ٢٣٢، ٢٣٣.

[٥] ينظر الكامل: ١/ ٦٧ – ٦٨، ١١٣.

[٦] ينظر المزهر : ١/ ٣٨٧ – ٤٠٢.

القسمَ أغلبُ العُلماء، والثَّاني: ينكر وجودَها وعلى رأس هؤلاء ابن درستويه الذي صنَّفَ كتاباً في إبطالها [٧].

والحقيقة أنَّه لا يمكن أنْ يتصور ذو لُبٍّ أنَّ ابنَ درستويه قد أنكر وجودَ الأضداد في اللُغة لأنَّها أمرُ واقع لا يمكن إنكاره ولكنْ يمكن أنْ يُقالَ إنَّ المتقدِّمين من علماءِ اللُّغة رَووا وجودَ المفردات المتضادّة في اللُّغة من غير أنْ يقفوا على الأسباب التي أدَّت إلى وجودها.ومع تقدُّم الدرس اللغويّ حاول اللغويون معالجة الظَّاهرة والوقوف على أسبابها. وإنَّ معظم الأسباب التي ذكرها المحدثون [٨] كاختلاف اللَّهجات وشموليّة المدلول الأوَّل والتّطوُّر الصوتيّ والمجاز والدَّوافع النفسيّة والاجتماعية والعوارض التصريفيّة وغيرها قد ذكرها القدماء ولا سيَّما الانباري منهم [١].

وما كتاب ابن درستويه في إبطال الأضداد إلاَّ محاولةٌ للوقوف على تلك الأسباب.ولو وصل إلينا الكتابُ لتبيَّنا النظرةَ العلميّة الصحيحة لابن درستويه في معالجة الظَّاهرة [٢].

ويبدو أنَّهُ لم يستطع تأويلَ كلِّ ما ورد من المفردات المتضادّة ومع ذلك لم يعترف بأصالة وجودها وإنَّما عللَّ ذلك بخفاء العلَّة على السَّامع [٣].

ونذكر من المحدثين الدكتور ابراهيم أنيس الذي حاول ردَّ كثيرٍ من الكلمات التي عدَّها القدماء من الأضداد وقصر الظَّاهرة على نحو عشرين كلمة في اللُّغة كلِّها وخلص إلى القولِ إنَّ ((هذا المقدار الضئيل من كلمات اللُّغة لا يستحقُّ عنايةَ أكثر من هذه ولاسَّيما أنَّ مصيرَ كلمات التَّضاد إلى الانقراض من اللُّغة، وذلك بأنْ تشتهرَ بمعنى واحد من المعنيين مع مرور الزَّمن)) [٤].

---

[٧] ينظر المصدر نفسه: ١/ ٣٩٦.

[٨] ينظر فقه اللغة (وافي) : ١٩٧ – ١٩٩، وفصول في فقه العربية: ٣٤٢-٣٥٥.

[١] ينظر اضداد الأنباريّ : ٨، ١١، ٣٦، ١١٦.

[٢] ينظر الاضداد في اللغة : ٢٥١.

[٣] ينظر المزهر: ١/ ٣٨٥، والاضداد في اللغة : ٢٥١.

[٤] في اللهجات العربية: ٢١٥.

واستبعد الدكتور ابراهيم السامرائيّ نحو مئة وخمسين لفظة ذكرتها كتب الأضداد لكنَّها لا تكون متضادة إلاَّ بصعوبة [٥].

وخلاصة ذلك أنَّهُ لا يوجد في اللُّغة أضداد ((وإنما "هي" ألفاظ اعتور كلاًّ منها عاملُ من العوامل المختلفة فجعل منها ضداً)) [٦] والسِّياق هو الكفيل في تحديد المعنى المراد.

أمّا الشَّارح فإنَّه أقرّ بوجود الظَّاهرة وكان مصطلح الأضداد من المصطلحات البارزة في شرحه [٧].

وفيما يأتي بيان لموقفه من الظَّاهرة والمفردات التي ذكرها وأسلوبه في معالجتها.

١-يذكر الشَّارح في أغلب الأحيان المعنيين المتضادين للمفردة ثم يصرِّح بأنَّها من الأضداد، من ذلك قوله : ((ناء: نهض. وناء " أيضاً": سقط،وهو من الأضداد)) [١].

وقد يذكر المعنيين المتضادين للمفردة من غير أنْ يُصرِّحَ بضديتَّها من ذلك قوله: ((النِّد: المِثْل، والنِّد: الضدُّ)) [٢].

وقد يُومئ الشَّارح إلى كون المفردة من الأضداد، من ذلك قوله في بيت المتنبِّي (من الكامل):

أيداً يُصدِّع شَعْبَ وفرٍ وافرٍ ويلمُّ شَعبَ مكارمٍ مُتصدِّعاً

((وقد جمع في البيت من صناعة الشَّعر بين التَّطبيق والتجنيس)) [٣]؛ ففي كلامه إشارة إلى استعمال المتنبي لفظة " الشَّعب"بمعنييها المتضادّين، الجمع والتَّفريق [٤].

---

(٥) ينظر التطور اللغوي التاريخي : ١٠٢.

(٦) الاضداد في اللغة : ١١٦.

(٧) ذكر الشارح المصطلح احدى عشرة مرة، ينظر التبيان: ١/٦٩، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٥٤، ٣/ ٢٩، ١٨٨، ٣٢٩، ٤/٤٤، ١٠٢، ١٠٩، ٢٨٣.

(١) التبيان: ٣/ ١٨٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٢٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٢٦٤.

(٤) ينظر العين: ١/ ٢٦٣، واضداد قطرب: ٢٦١،واضداد الاصمعي: ٧،واضداد ابن السكيت ١٦٦،واضداد السجستاني: ١٠٨،واضداد الأنباريّ: ٥٣،واضداد أبي الطيب: ١/ ٤٠٠-٤٠٥، واضداد الصاغاني: ٢٣٤.

٢-لم يحاول الشَّارح تأويلَ المفردات المتضادَّة والوقوف على أسباب تضادِّها إلاَّ في موطنٍ واحد، قال: ((رجل مشمول الخلائق: أي: محمودها، مأخوذ من شمول الراح. ومشمول الخلائق: مذمومها مأخوذ من الشَّمال من الريح، لأنَّهم لا يحمدونها، لأنَّها تفرِّقُ السَّحاب)) [٥].

فالشَّارح يرى أنَّ ضدِّية المفردة متأتِّية من اتِّحاد البنية واختلاف أصل الاشتقاق. ولم أجد هذا التَّعليل في كتب الأضداد التي ذكرت المفردة [٦].

وإذا تتبَّعنا المفردات التي عدَّها الشَّارح من الأضداد وجدنا أنَّ معظمَها قد وقف اللغويون القدماء أو المحدثون على أسباب تضادِّه وربَّما أخرجوها من دائرة الأضداد. من ذلك لفظة "وراء" التي ذكر لها الشَّارح معنيين متضادّين ("خلف " و "أمام" محتجّاً بقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَلِكٌ يأخُذُ كُلَّ سَفْيِنَةٍ غَصْبًا ﴾ [١] أي أمامهم[٢].

فالفرَّاء يرى أنَّ معنى " وراءك" : " بين يديك " شريطة أنْ يكونَ الكلامُ في المواقيت ((تقول: وراءك برد شديد: وبين يديك بردٌ شديدٍ؛ لأنَّك أنت وراءه، فجاز لأنَّه شيء يأتي، فكأنَّه إذا لحِقك صار من ورائك، وكأنَّك إذا بلغتهُ صار بين يديك. فلذلك جاز الوجهان)) [٣].

ويرى ثَعلب أنَّ الوراء لا يكون بمعنى قُدَّام إلاَّ إذا كان مما تمر عليه [٤]. أمَّا الزّجّاج فقد نفى أنْ تكونَ اللفظةُ من الأضداد وإنَّما معناها ما توارى عنك [٥] وهو

---

[٥] التبيان: ١/ ٢٤٥.

[٦] ينظر اضداد الاصمعي: ١٨، واضداد ابن السكيت: ١٧٣ – ١٧٤، وأضداد الأنباريّ: ١٦٨،واضداد ابي الطيب: ١/ ٤١٣،واضداد الصاغاني: ٢٣٤.

[١] الكهف: ٧٩.

[٢] ينظر التبيان: ١/ ٢٣١، ٢٥٤، ٣/ ٢٩،وأضداد قطرب: ٢٥٩، وأضداد الأصمعي:٢٠، وأضداد (أبي عبيد: ٥٢،وأضداد ابن السكيت: ١٧٥ – ١٧٦، وأضداد السجستاني: ٨٢ – ٨٣.

[٣] معاني القرآن: ٢/ ١٥٧.

[٤] ينظر لسان العرب: مادة (و ر أ) : ١/١٨٨.

[٥] ينظر معاني القرآن واعرابه : ٣/ ١٥٦ – ١٥٧ .

ما ذهب إليه الآمدي [٦] أيضاً مشترطاً أنْ يكونَ المتوارى ممَّا لا يمكن مشاهدته بالنَّظر. وعلَّقَ الخفاجيّ على قول الآمدي بقوله : ((فهو مشترك معنوي لا لفظي)) [٧] ويبدو أنَّه يعني بالمشترك المعنويّ ما يسميِّه المحدثون تطوُّر الدلالة وشموليّة المدلول الأوَّل [٨].

وأفضل ما قيل في هذه المفردة ما قاله الدكتور محمد حسين آل ياسين إذ ذكر أنَّ لفظة "وراء" الواردة في القرآن الكريم والتي ذكر اللغويون أنَّها بمعنى "أمام" إنَّما هي بمعنى خلف، فوراءهم في قوله تعالى ﴿ وَكَانَ وَرَاءهُم مَلِكٌ يأخُذُ كُلَّ سَفِيْنَةٍ غَصبًا ﴾[١]. تعني ((يتبعُهم ويقتفي أثرهم فهو خلفهم)) [٢] فدلالة المفردة عنده مرتبطة بالزَّمن.

وذكر الشَّارح أنَّ لفظة (جَلل) من الأضداد إذ تقع على الكبير والصغير [٣].

وأنكر الأصمعيّ استعمالها بمعنى العظيم [٤]. وعلل الأنباريّ ضدِّيتها بأنَّ ((اليسيرَ قد يكون عظيماً عندما هو أيسرُ منه، والعظيم قد يكون صغيراً عندما هو أعظمُ منه " [٥] فهو يجعل للمفردة معنى نسبيًا يحدِّده الموقف.

ويبدو أنَّ الدكتور ابراهيم أنيس قد أفاد من قوله هذا في تفسير (جللاً) في قول الشاعر [٦]: (من الكامل).

قومي هُمُ قتلوا أُميمَ أخي فإذا رميتُ يصيبني سهمي

---

[٦] ينظر الموازنة : ١/ ١٧٤.

[٧] حاشية الشهاب : ٨/ ٧٤.

[٨] ينظر فقه اللغة (وافي) : ١٨٩، وفقه اللغة (الضمان): ٧٢، والشهاب الخفاجي وجهوده اللغوية (رسالة دكتوراه): ١٢٤.

[١] الكهف: ٧٩.

[٢] الاضداد في اللغة: ٥٣٣.

[٣] ينظر التبيان: ١/ ٢٤٣.

[٤] ينظر اضداد الاصمعي : ١٠.

[٥] أضداد الأنباريّ : ٩.

[٦] البيتان للحارث بن وعلة الجرمي وهما في اضداد الاصمعي: ١٠،واضداد ابن السكيت: ١٦٧ – ١٦٨،واضداد السجستاني: ٨٤،واضداد الأنباريّ: ٩٠،واضداد ابي الطيب : ١/ ١٤٦. ومغني اللبيب: ١/ ١٢٠.

فلئن عفوتُ لأعفونْ جَللاً ولئن سطوتُ لأوهننْ عظمي

إذ قال: ((حين نتأمَّل الظرف الذي قيل فيه هذان البيتان وما اكتنف قولهما من ملابسات، نرى أنّ الشَّارح يريد أنْ يعتبرَ العفوَ عن قتلِ اخيه أمراً يسيراً إذا قيسَ بما سيترتَّبُ على وقوع الشحناء بين قومه، من حرب أهليّة توهنهم جميعاً وتذهب بقوتهم)) [٧] . وعللَّ الجواليقيّ ضديَّة المفردة بقوله: ((لأنَّه شيء يزيد في النفس وينقص ويجوز أنْ يكونا من لغتين)) [١].

ولعلَّ أفضلَ ما قيل في هذه المفردة إنَّها وضعت للغاية في الشَّيء سواء كان غايةً في الكبر أو في الصِّغر [٢].

وذكر الشَّارح أنَّ لفظةَ (النِّد) من الأضداد [٣]، إذ تستعمل بمعنى (المِثل) وبمعنى (الضِّد) مستشهداً على المعنى الثَّاني بقوله تعالى ﴿وَيِّجَعَلُونَ لَهُ أَنْدَاداً ﴾ [٤] وهو ما أنكره السجستاني قال : ((اجتمعت العربُ على أنَّ نِدَّ الشيء مثلُهُ وشِبهه وعِدْلُهُ ولا أعلمهم اختلفوا في ذلك)) [٥].

ومن المحدثين من ذكر أنَّها لم تستعمل في الشِّعر العربيّ إلاَّ بمعنى المِثل نحو قول لبيد [٦] : (من المديد)

أحمد اللهَ فلا نِدَّ له بيديهِ الخير ما شاء فَعَل

وقول حسّان بن ثابت [٧] : (من الوافر)

أتهجوهُ ولستَ له بندٍّ فشرُّكما لخير كما الفداءُ

امَّا في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَجْعَلُوا لِلـهِ أَنْـداداً ﴾ [٨]، فإنّها تحتمل المعنيين إلاَّ أنَّ أقوى المعنيين هو الأمثال لا الأضداد.

---

[٧] في اللهجات العربية: ٢٠٧،وفي الأصل (بسيطاً) والصواب ما أثبته.

[١] شرح أدب الكاتب: ٢٥١.

[٢] ينظر مقدمة لدرس لغة العرب: ٢٢٥،والأضداد في اللغة : ١٤٤.

[٣] ينظر التبيان: ٢/ ٢٩.

[٤] فصلت: ٩ وأوردها الشارح (ويجعلون) والصواب ما اثبته.

[٥] أضداد السجستاني: ٧٣.

[٦] ديوانه: ١٧٤.

[٧] ديوانه: ٨.

وذكر الشَّارح لفظة "ناء" وأورد لها معنيين متضادّين " نهضَ " و " سقطَ " [٩]. وهي من الألفاظ التي أنكر ابن درستويه ضدّيتها إذ قال: ((ناء إذا طلع، وقد زعم قومُ من اللغويين أنَّ النَّوء السُّقوط أيضاً وأنَّه من الأضداد؛ وقد أوضحنا الحجَّةَ عليهم في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد)) [١].

وإذا تتبّعنا عبارة " ناء بنا الحمل" وجدنا أنّا نقولها ونريد أنَّنا نُؤنا بالحمل ، ومنه قوله تعالى : ﴿وآتَيْنَاهُ مِن الكُنُوزِ ما إنّ مَفَاتِحه لَتَنُوءُ بالعُصبْةِ أُولي القُوَّةِ﴾ [٢] والمعنى " تنوء العُصبةُ بالمفاتيح " [٣] ولذلك يمكن أنْ يقال إنَّ استعمالَ "ناء " بمعنى " نَهض" و "سقط " متأتيه من ضديّة قولنا " ناء بي الحمل " لأنَّ نوأَك بالحمل يقابل نهوضك ونوء الحمل بك يقابل سقوطك.

ويمكن تعليل ضدِّية المفردة تعليلاً آخر، جاء في الصِّحاح ((النَّوءُ : سُقوط نجم من النازل في المغرب مع الفجر وطلوعُ رقبية من المشرق، يقابله من ساعته في كلِّ ليلة إلى ثلاثةَ عشرَ يوماً)) [٤]، فأنت تلحظ أنَّ ضدّيه المفردة متأتِّية من حدوث الفعلين المتضادين – السُّقوط والبزوغ – في وقت واحد.

وذكر الشَّارح أنَّك تقول " شريت الشَّيء" إذا بعته وإذا ابتعته [٥].ومن اللغويين [٦] من ذكر أنَّ استعمالَ " شرى " بمعنى "باع " لُغة لغاضرة حيّ من بني أسد.

---

[٨] البقرة: ٢٢،وفي الأضداد في اللغة (ولا تجعلوا) والصواب ما أثبته.

[٩] ينظر التبيان: ٣/ ١٨٨.

[١] المزهر: ١/ ٣٩٦.

[٢] القصص:٧٦.

[٣] ينظر أضداد الاصمعي: ٤٨ – ٤٩،وأضداد ابن السكيت: ٢٠١ – ٢٠٢، أضداد السجستاني: ٢، ١ – ١٥٣، وأضداد الأنباريّ: ١٤٤، وأضداد أبي الطيب: ٢/ ٧٢٠،وأضداد الصاغاني: ٢٤٥.

[٤] الصحاح: ماده (ن و أ) : ١/ ٧٩،وينظر الاقتضاب: ١/ ٤٣، وإضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس : (٨١٦ – ٨١٧).

[٥] ينظر التبيان: ٣/ ٢٩١.

[٦] ينظر أضداد قطرب: ٢٥٦،وأضداد أبي الطيب: ١/ ٣٩٣.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ كلاًّ من المشتري والبائع يصحُّ أنْ يكونَ مشترياً وبائعاً لأنَّه يأخذ شيئاً ويعطي آخر [٧].

وذهب الدّكتور ابراهيم أنيس إلى أنَّ المعنى الأصليّ للفعلين " اشترى " و " باع " : " المبادلة " ((وهو معنى عامّ ينطبق على الشِّراء والبيع، ثم تحدَّدَ المعنى مع الزَّمن لكلٍ من الفعلين، فغلب استعمال الشرِّاء في معناه المألوف، والبيع في ضدّ هذا المعنى)) [١].

وذكر الشَّارح معنيين متضادين للفعل " أشكى" قال: ((أشكيت فلاناً : إذا فعلتُ به فِعلاً أحوجهُ إلى الشَّكوى.وأشكيته أيضاً إذا أعتبته من شكواه، ونزعت عن شكايته، وأزلته عمَّا يشكوه وهو من الأضداد، قال الشَّاعر [٢] : (من الرجز):

تمدُّ بالأعناق أو تُلويها وتشتكي لو أنَّنا نُشْكيها)) [٣]

ويمكن أنْ تكونَ ضدِّية الفعل متأتية من الهمزة المزيدة منه، فقد ذكر العلماء لزيادتها أكثر من معنى منها أنَّها تزاد للسلب، وقد ذكر ابن جنيّ هذا المعنى في الفعل (أشكى) قال: ((فقد تأتي أفعلتُ أيضاً يراد بها السَّلب والنفي، وذلك نحو أشكيت زيداً، إذا زُلْتُ له عمَّا يشكوهُ)) [٤].

وقد لا تكون زيادتها لمعنى وإنَّما هي لغة قوم، جاء في الصحاح: ((حزنه: لغة قريش، وأحزنه: لغة تميم)) [٥].

ويمكن أنْ يُقال إنَّ قوماً استعملوا " أشكيتُ " بمعنى " شكوتُ " واستعملها قومٌ آخرون بالمعنى المضاد على أساس أنَّ الهمزةَ للسَّلب وبذلك تشابه البناء وتضادَّ المعنى.

---

[٧] ينظر شرح أدب الكاتب: ٢٥٣، والمصباح المنير: ١/ ٣٣٤.

[١] في اللهجات العربية: ٢١٣.

[٢] البيت مجهول القائل،وهو من شواهد أضداد الأصمعي: ٧، وأضداد ابي عبيد: ٥٣،وأضداد التوزي : ٩٨، وأضداد ابن السكيت: ٢٠٨،وأضداد السجستاني: ١٠٦،وأضداد الأنباريّ: ٢٢١، وأضداد أبي الطيب: ١/ ٣٩١، ولسان العرب (ش ك و): ١٩/ ١٧٠.

[٣] التبيان: ٤/ ٢٨٣.

[٤] سر صناعة الاعراب: ١/ ٤٢ وينظر الأضداد في اللغة : ١٩٠.

[٥] مادة (ح ز ن) : ٥/ ٢٠٩٨، وينظر الاضداد في اللغة : ١٩٢.

وذكر الشَّارح الفعل "غَيرَ" ومعنييه "بقي" و "ذهب " [٦]، وقد أوردت كتبُ الأضداد استعمال العجَّاج المفردة بالمعنيين [٧]، فمن الأوَّل قوله [٨] : (من الرجز)

فما ونى محمدٌ مُذ أنْ غَفر   له الآله ما مضى وما غبر

ومن الثَّاني قوله [١] : (من الرجز)

أعابران نحن في العُبَّار .... أم غابران نحن في الغُبَّار

وذهب الدّكتور محمد حسين آل ياسين إلى أنَّ " الغابر" في البيت الثّاني بمعنى "الباقي" أيضاً لأنَّه لا يمكن للشَّاعر نفسه أنْ يستعملَ " غبر " بمعنى " بقي " في الشَّاهد الأوَّل وبمعنى " مضى " في الشَّاهد الثَّاني [٢].

وفي قوله نظر لأنَّ استعمال الشَّاعر المفردة بمعنييها المتضادين ليس مُستبعداً ولربَّما استعملها الشَّاعر بالمعنيين في البيت الواحد كما فعل المتنبي حين استعمل (الشَّعب) في قوله [٣] : (من الكامل)

أبداً يُصدِّع شِعبَ وفرٍ وافرٍ   ويلمُّ شَعب مكارمٍ مُتصدِّعا

وخلَص الدّكتور محمد حسين آل ياسين إلى القول :((وعلى هذا فإن استعمال الغابر بمعنى الماضي قد يكون بسبب التَّصحيف الذي أعجم العين من "العابر")) [٤]ويعزِّز قوله هذا ما ذكره قسم من اللغويين من أنَّ دلالة (الغابر) على (الباقي) هو المعروف والأكثر [٥].

---

[٦] ينظر التبيان: ٤/ ١٠٩.

[٧] ينظر أضداد السجستاني: (١٥٣ – ١٥٤)، وأضداد الأنباريّ : ١٢٩.

[٨] ديوانه : ٨.

[١] ديوانه: ٧٨.

[٢] ينظر الأضداد في اللغة: ١٦٢.

[٣] التبيان: ٢/ ٢٦٤.

[٤] الأضداد في اللغة : ١٦٢.

[٥] ينظر أضداد السجستاني: ١٥٣،وأضداد أبي الطيب: ٢/ ٥٢٧ وتهذيب اللغة: (غ ب ر): ٨/١٢٢، ولسان العرب (غ ب ر) : ٦/ ٣٠٦.

٣-ذكر الشَّارح عدداً من الكلمات المتضادّة لم تذكرها كتبَ الأضداد التي بين أيدينا منها "الخريق " بمعنى الريح الشديدة واللِّينة [١]، و " الريّض "بمعنى "الصَّعب من الخيل والذي قد ذُلِّل" [٢] . و (البزَّة) بمعنى اللّباس الحَسن واللّباس الخلق [٣] ، و (غادرته) بمعنى تركته ووجدته [٤].

(١) ينظر التبيان: ١/ ٦٩، ولسان العرب (خ ر ق) : ١١/ ٣٦٠.

(٢) ينظر المصدر نفسه: ٣/ ٣٢٩.

(٣) ينظر المصدر نفسه : ٤/ ٢١٣.

(٤) ينظر المصدر نفسه: ١/ ١٠٠.

*المبحث الثاني: المباحث الصرفيّة في الشرح

*رَنَوْناة

وضع الصرفيون أوزاناً قياسية لإلحاق الفعل الثلاثيّ بالخماسيّ بناءً على استقرائهم كلام العرب. ومن تلك الأوزان (فعنلى) نحو (حبنطى)[١] و (فَعَلْعَل) نحو (صمحمح)[٢] و (فَعَوْعَل) نحو (عثوثل)[٣] واختلفوا في مثل (قطوطي)[٤] و(مَرَوْراة)[٥] و(شَحَوْجاة)[٦] و (رَنَوْناة)[٧] فقد ذكر لها سيبويه زنتين:
الأولى: (فَعَوْعَل) واحتج لها بحجتين، الأولى :أنَّ من مشتقاته (قطوانُ) وهذا يدل على أنَّ الألف فيها منقلبة عن واو[٨]. والثانية: مجيء (اقطوطى) منه. وهذا يدل على أنَّ وزن (قطوطى) (فَعَوْعَل) لأنَّ (افعلعل) لم يأتِ في كلام العرب[٩].
الثانية: (فَعَلعَل) لكثرته. إذ قال: ((المَروْراة بمنزلة الشجوجاة، وهي بمنزلة (صمحمح)، ولا تجعلها على (عَثَوْثَل) لان مثل (صمحمح) أكثر وكذلك (قطوطى)[١٠])).

إنَّ اضطراب سيبويه أوقع الخلاف بين العلماء الذين جاءوا من بعده فمنهم من اكتفى بالإشارة الى اضطرابه ومنهم من اختار احدى الزنتين ومنهما من اجاز الزنتين كلتيهما. فقد أشار أبو بكر الزبيديّ (ت ٣٧٩هــ) إلى اضطراب سيبويه في المسألة من غير أن يرجح أيّاً من الزنتين[١١]. في حين اعتمد المبرد زنة

---

[١] معناه: الرجل القصير البطين، ينظر لسان العرب (ح ب ط): ١٤٠/٩.
[٢] معناه: الرجل الشديد، ينظر لسان العرب (ص م ح): ٣٥٠/٣.
[٣] معناه: الكثير اللحم الرخو، ينظر لسان العرب (ع ث ل): ٤٥٠/١٣.
[٤] معناه: تقارب الخطو في المشي، ينظر لسان العرب (ق ط و): ٥١/٢٠.
[٥] هو اسم أرضٍ بعينها، وقفر مستو، ينظر لسان العرب (م ر و): ١٤٤/٢٠.
[٦] معناه: الطويل الظهر، القصير الرجل، ينظر لسان العرب (ش ج و): ١٥٢/١٩.
[٧] معناه الكأس الدائمة، ينظر لسان العرب (ر ن و): ٥٦/١٩.
[٨] ينظر: الكتاب: ٣٤٥/٢.
[٩] ينظر: الكتاب: ٣٤٥/٢، وشرح الشافية: ٢٥٣/١.
[١٠] الكتاب: ٣٨٦/٢.
[١١] ينظر الاستدراك على سيبويه في كتاب الابنية والزيادات : ٢٥.

(فَعَلْعَل) محتجاً بالقياس على (صمحمح) وكثرة هذه الزنة[١٢]. واعتمد ابن السراج (ت ٣١٦هـ) زنة (فَعَوْعَل)[١٣]. وفهم أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) من كلام سيبويه جواز الزنتين (فَعَوْعَل) و (فَعَلْعَل) ((وهذا القول الثاني أولى))[١٤]. وفهم ابن جني (ت ٣٩٢هـ)من كلام المازني (ت ٢٤٩هـ): ((وقد الحقت الثلاثة بالخمسة بأن كرروا العين واللام فقالوا (صمحمح) و (بَرَهْرَهَة) و (جَلَعْلَع) و (دمكمك) وأحرفاً كثيرة على هذا المثال تعادل باب (حبنطىً) في الكثرة أو أكثر منها))[١٥].

أنَّ وزن (رَنَوْنَاة) عنده (فَعَلْعَل) ((لأنَّ باب "فَعَلْعَل" إذا كان أكثر من باب (فعنلى) فهو أكثر من باب "فَعَوْعَل" لا محالة، فالواو في "رنوناة" وفي "مَرَوْرَاة" هي اللام الأولى بمنزلة حاء "صمحمح" الأولى ولا يجوز أنْ تجعلها كواو "عَثَوْثَل" لقلته))[١٦].

وأجاز ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الزنتين مرجحاً (فَعَلْعَل)، إذ قال: ((وحملها على أن تكون من باب "صمحمح" أولى لأنه أوسع من باب (عَثَوْثَل). وهو الظاهر من كلام سيبويه، أعني انها تحتمل ضربين من الوزن وباب (صمحمح) أولى بها))[١٧]، واختار الرضي (ت ٦٨٨هـ) وزن (فَعَوْعَل) لثبوت الواو عند الجمع بخلاف (صمحمح) إذ تجمع على (صمامح)[١٨]. ونقل أبو حيان[١٩] عن السيرافي (ت ٣٦٨هـ) والأعلم (ت ٤٧٦هـ) وأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) أنهم اختاروا (فَعَوْعَل) لا غير، وعن ابن الربيع (ت ٦٨٨هـ) أنه اختار (فَعَلْعَل) لا غير. وأجاز وزناً آخر هو (فَعَوْلَى) عند من أثبت هذا الوزن.

---

(١٢) ينظر شرح الشافية: ٢٥٣/١.

(١٣) ينظر الأصول في النحو: ٢٠٩/٣.

(١٤) التكنلة: ٥٤٩، وينظر المصدر نفسه: ١٠٥-١٠٦، وارتشاف الضرب ٩٨/١-٩٩.

(١٥) المنصف: ١٧٦/١.

(١٦) المصدر نفسه: ١٧٧/١.

(١٧) الممتع في التصريف ٢٨٣/١، وينظر ابن عصفور والتصريف: ٩٤.

(١٨) ينظر شرح الشافية: ٢٥٣/١.

(١٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٨/١-٩٩.

ووردت من هذه الألفاظ في الشرح لفظة (رَنَوْناة) وهي من الألفاظ التي وضعها ابن جني في ((باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره))[٢٠]. إذ لم يسمع هذا اللفظ إلا من ابن احمر في قوله[٢١]: (من السريع)

بنت عليها الملك أطنابها　　　　كأس رَنَوْنَاة وطِرْفٌ طِمَّرُ

ذهب الشارح إلى أن ((وزنها "فَعَلْعَلَ" وأصلها "رَنَوْنَوَة" تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فانقلبت الفاً فصارت "رَنَوْناة" . وقال أبو علي: فَعَوْعَلة))[٢٢] وقد يكون الشارح عنى أبا علي الشلوبين لأنَّ الفارسي يجيز الزنتين والشلوبين لم يجز غير فَعَوْعَلة.

ورجح بعض الباحثين وزن (فَعَلْعَل) لكثرته[٢٣]، وأرى أنَّ الكثرة قد تكون مسوغاً لترجيح إحدى الزنتين على الأخرى لكنها لا تقطع بتلك الزنة، فالأولى القول بجواز الزنتين.

أبيض وأسود

منع العلماء اشتقاق (أفعل) التفضيل من الفعل الذي يدل على لون، فلا نقول (أخضرُ منه)، بل يقتضي الأمرُ الإتيان بفعل مساعد فنقول مثلاً (أشدُّ خضرة منه)، إلاَّ أنَّ الكوفيين جوزوا اشتقاقه من البياض والسَّواد خاصّة دون بقية الألوان وأبى ذلك البصريون.

احتجَّ الكوفيون بحجتي النقل والقياس، أمّا النقل فقول طرفة بن العبد[٢٤]، (من البسيط):

إنْ قُلْتَ نصرٌ فنصرٌ كان شرَّ فتى　　　　قِدْمَاً وأبيضهم سِربالَ طبَّاخِ

وقول رؤبة[٢٥]، (من الرجز):

---

(٢٠) الخصائص: ٢/٢١.

(٢١) ديوانه: ٦٢.

(٢٢) التبيان: ٣/١٤٤.

(٢٣) هو الباحث ناصر سعيد، ينظر الخلاف الصرفي في العربية: ٤٤.

(٢٤) سبق تخريج البيت.

(٢٥) ملحقات ديوانه: ١٧٦.

جاريةٌ في دِرعها الفضفاضِ أبيضُ من أختِ بني إباضِ

وحمل البصريّون البيتين على الشُّذوذ الذي لا يقاس عليه أو على عدِّ (أفعل) صفة مشبهَّة مؤنثها (فعلاء).

أمّا القياس فإنَّه لمَّا كانا أصلي الألوان جاز فيهما ما لا يجوز في غيرهما وقد ألزم البصريّون الكوفيّين في قولهم إنَّ البياضَ والسواد هما أصلاً الألوان لأنَّ ما يُحكم به على الفرع فالأولى أن يحكم به على الأصل(٢٦).

وتناول الشارح هذه المسألة ونقل لنا قولَ ابن جنيّ فيها في أثناء شرح بيت المتنبي، (من البسيط):

إبْعَدْ بَعِدْتَ بياضاً لا بياض لَهُ لأنْتَ أسودُ في عَيْني من الظُّلَمِ

إذ خرّج ابن جنيّ البيت ثلاثة تخريجات(٢٧).

الأول: أنَّ "أسود" هنا صفة مشبَّهة وليس اسم تفضيل.

الثاني:أنَّ الكلامَ قد تمَّ عند قوله (لأنت أسودُ في عيني) ثم استأنف بقوله من "الظُّلم" كقولنا (هو كريم من أحرار).

الثالث: جاز ذلك لكثرة استعمالهم "البياض" و "السَّواد" دون غيرهما من الألوان.

وردَّ الشَّارح قول البصريّين في حمل بيت طرفة على الشذوذ بقوله ((وهو إمام يُستشهد بقوله، فإذا كان يُرتضى بقوله، فالأولى أنْ يرتضى بقوله في كلِّ ما يصدر عنه، ولا يُنسب هذا إلى شذوذ))(٢٨).

ولم يردَّ حجتهم الأخرى في حمل (أفعل) على الصِّفة المشبَّهة. ويمكن تعليل ذلك بأنَّه قد أقرَّ مجيء (أفعل) بمعنى الصِّفة المشبَّهةِ في موضع آخر من شرحه، قال في قوله تعالى: ﴿وَهَوَ أهْوَنُ عَلَيْهِ﴾(٢٩) : (والمعنى هيِّن عليه)(٣٠).

---

(٢٦) ينظر: الإنصاف: (م ١٦): ١/١٤٨-١٥٥، وشرح المفصل : ٧/١٤٧.

(٢٧) ينظر: التبيان: ٤/٣٥.

(٢٨) المصدر نفسه: ٤/٣٥.

(٢٩) الروم: ٢٧.

(٣٠) التبيان: ٣/٣٢٧.

وأرى أنَّ حمل (أفعل) على الصفة المشبهة لا يصلح في الحالات كلها، والأولى أنْ يقال إنَّ كثرة استعمال هذين اللونين من دون غيرهما من الألوان سوغ اشتقاق (أفعل) التفضيل منهما.

الرماحان

من المعلوم ان جمع الجمع المكسَّر في اللغة العربية امرٌ مألوف ((ألا تراهم قالوا سِقاء وأسْقِية وأساقٍ وبيت وبيوت وبيوتات، وريح وأرواح وأراويح؛ وهذا قد جاء مجيئاً صالحاً))[٣١]. ولا شك في أنَّ ((القياس يأبى تثنية الجمع وذلك أنَّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة والتثنية تدلُّ على القلّة فهما معنيان متدافعان ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة))[٣٢].

وقد ورد عن العرب تثنية اسم الجمع نحو قولهم (غَنَمان) و (إبلانِ) فقد جاء في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين)[٣٣]، وأنشد أبو زيد[٣٤]، (من الطويل):

هما إبِلان فيهما ما علمتمُ فعن أيها ما شئتم فتنكّبوا

وإنما تُسُومح في تثنية اسم الجمع لأنه يعامل معاملة المفرد[٣٥] قال سيبويه: ((وقالوا: إبلان، لأنه اسم لم يكسر عليه، وإنما يريدون قطيعين، وذلك يعنون))[٣٦].

وإذا اجاز تثنية ما يدل على الجمع للدلالة على افتراق الجمعين فان من العرب من ثنى الجمع المكسّر ليحقق الدلالة نفسها. قال سيبويه: ((وقالوا: لِقاحان سوداوان جعلوها بمنزلة ذا "يعني بمنزلة إبلان ((وانما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر. وذلك لأنهم يقولون لِقاح واحدة، كقولهم قطعة واحدة. وهو في إبل

---

(٣١) الفسر: ١٧٢/١.

(٣٢) شرح المفصل: ١٥٣/٤.

(٣٣) الحديث في صحيح مسلم: ١٢٥/٨، وتتمته: (تعبر إلى هذه مرة وإلى هذه مَرة).

(٣٤) ينسب البيت لشعبة بن نمير، ينظر نوادر أبي زيد: ١٤٣، وشرح المفصل : ١٥٤/٤، وشرح الكافية: ٣٦٣/٣.

(٣٥) ينظر: شرح المفصل: ١٥٥/٤.

(٣٦) الكتاب: ٢٠٢/٢.

أقوى، لأنه لم يكسر عليه شيء))[٣٧]، وأنشد أبو عبيد[٣٨] في تثنية (جمال) (من البسيط):

لأصبح الحيّ أوباداً ولم يجدوا   عند التفرق في الهيجا جِمالينِ

وقال أبو النجم[٣٩] (من الرجز):

تبَّقلتْ في أول التبقُّل   بين رماحَيْ مالكٍ ونهشلِ

وعلى الرغم من ورود تثنية الجمع في الشواهد السابقة انكرَ بعضهم ((تثنية الرماح، وهو جمع رمْح))[٤٠] في قول المتنبي (من الطويل):

مضى بعدما التفَّ الرماحان ساعةً   كما يتلقّى الهُدبُ في الرّقدةِ الهُدْبا

وقد انتصر المتنبي لاستعماله محتجاً ببيت أبي النجم[٤١]. وأيده الجرجاني بقوله: ((واكثر ما على أبي الطيب أنْ يتبع أبا النجم وأضرابه من شعراء العرب، فهم القدوة وبهم الائتمام، وفيهم الأسوة))[٤٢]. وهو ما ذهب إليه ابن جنيّ[٤٣] والواحدي[٤٤]، ووافقهم الخطيب لكنَّه اشترط في تثنية الجمع أن يكون له وزن مناظر في المفرد، إذ قال : ((وربما ثنَّوا الجمع الذي له وزن في الآحاد. مثل: رِماح وجمال، لأنهما على وزن: عِذار وحِمار. ويقبح أنْ يقولوا في (مساجد) مثل ذلك، لأن (مساجد) جمع لا نظير له في الاحاد))[٤٥]. وتابع الشارح سابقيه في تسويغ استعمال المتنبي والاحتجاج له ببيت أبي النجم[٤٦].

---

[٣٧] الكتاب: ٢/٢٠٢.

[٣٨] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد شرح المفصل ٤/١٥٣، والمقرب: ٨٠، وشرح الكافية ٣/٣٦٣، وهمع الهوامع ١/٤٢، وخزانة الأدب ٣/٤٨٧.

[٣٩] الرجز في شرح المفصل: ٤/١٥٥، ولسان العرب (ب ق ل): ١٣/٦٥، وخزانة الأدب: ١/٤٠١.

[٤٠] الوساطة: ٤٤٩.

[٤١] ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها.

[٤٢] المصدر نفسه: ٤٥٠.

[٤٣] ينظر: الفسر: ١/١٧١-١٧٢.

[٤٤] ينظر شرح الواحدي: ٢/٤٧٦.

[٤٥] المُوضِح: ١/٢١٩.

[٤٦] ينظر التبيان: ١/٦٤.

إن تثنية الجمع المكسر -وإن كان أمراً يتعارض مع قانون اللغة-فانه يكون احياناً الأسلوب الوحيد للتعبير عمَّا يقصده المتكلم، فالتثنية تدل على شيئين متفرقين، والجمع يدل على الكثرة، فاذا أراد المتكلم الاشارة إلى جمعين متفرقين قصرت أيٌّ من الطريقتين على تأدية المعنى المطلوب، فإذا ثنى الجمع أشعر بكلا الدلالتين. قال ابن يعيش في قولهم: (لِقاحان) و (جِمالان): ((لو قال "لِقاح" أو "جِمال" لفهم منه الكثرة إلاّ أنه لا يدل على انـــها مفتـــرقة قطيعين...ومـــن ذلك قـــول أبـــي النجم...اعلم بالتثنية افتراق رماح هؤلاء من رماح هؤلاء))[٤٧]. وعلى هذا المعنى حمل الزمخشريّ قوله تعالى: ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أُمماً﴾[٤٨] إذ قال: ((كقولك اثنتي عشرة قبيلة. والأسباط: أولاد الولد، جمع سبط وكانوا اثنتي عشرة قبيلة من اثني عشر ولداً من ولد يعقوب(عليه السلام). فإنْ قلت: مميز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ وهلا قيل: (اثني عشر سبطاً)؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لاسبط. فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ونظيره: "بين رماحي مالكٍ ونهشلِ"))[٤٩]. وقد سبق الزمخشري إلى الوقوف على الآية الكريمة الطبري(ت ٣١٠هـ) لكنه كان له رأيٌ آخر فيها إذ قال: ((ومعنى الكلام: وقطعناهم قِطَعاً اثنتي عشرة، ثم ترجم عن "القِطع" بـــ "الأسباط"، وغير جائز أن تكون الأسباط مفسرة عن الاثنتي عشرة وهي جمع،...وإنَّ القولَ في ذلك على ما قلنا))[٥٠].

ويرى ابن الحاجب أنَّ جعل (أسباطاً) تمييزاً يخل بالمعنى المراد فهي عنده بدل من العدد لا تميز له وإلاّ لكانوا ستة وثلاثين، وعليه فالتمييز محذوف أي: فرقة أو نحوه[٥١]. يعني أنَّ (أسباطاً) جمعٌ وأقلُّ الجمع ثلاثة، فقوله (اثنتي عشرة أسباطاً) يؤدي -في أقل احتمال-إلى أنَّ عددهم ستة وثلاثون. وذكر الحوفي الرأيين

[٤٧] شرح المفصل: ١٥٤/٤-١٥٥.

[٤٨] الأعراف: ١٦٠.

[٤٩] الكشاف: ١٦٨/٢، وينظر خزانة الأدب: ٤٠١/١.

[٥٠] جامع البيان: ١٧٥/١٣-١٧٦.

[٥١] ينظر: الايضاح في شرح المفصل: ٦١٢/١، وينظر روح المعاني: ٨٧/٩.

كليهما، إذ قال: ((إنَّ صفة التمييز أقيمت مقامه والأصل فرقة أسباطاً. وجوزوا أن يكون تمييزاً لأنَّه مفرد تأويلاً فقد ذكروا أنَّ السبط مفرداً ولد أو ولد البنت أو الفرقة أو القطعة من الشيء...ثم استعمل في كلِّ جماعة من بني اسرائيل كالقبيلة في العرب...وقد يطلق على كل قبيلة منهم أسباطاً أيضاً كما غلبت الأنصار على جمع مخصوص فهو حينئذٍ بمعنى الحيّ والقبيلة فلهذا وضع موضع المفرد في التمييز وهذا كما ثنّى الجمع في قول أبي النجم...))[٥٢].

ونلحظ أن الرأي الأوّل يستند إلى قوانين اللغة لا إلى حقيقة الموقف وما يقتضيه المقام بخلاف الرأي الثاني. لذلك لا أجد مسوغاً لمن يؤاخذ أبا الطيب في استعماله. وعلق بعض المحدثين على استعمال المتنبي قائلاً: ((إن اكتساب المضاف من المضاف إليه التعريف وغيره أمر وارد في اللغة، إلاَّ أنَّ ذلك يجري-على حد علمنا-بذكر المضاف إليه لا بحذفه))[٥٣]. والحقّ أن المضاف إليه في قول المتنبي وفي الشواهد السابقة محذوف في اللفظ لكنَّه مقدَّر في المعنى.

رُهُن

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿وإن كنتم على سَفرٍ ولم تجدوا كاتباً فرهن مقبوضة﴾[٥٤]. فقد قرأ الجمهور (رِهان) بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها[٥٥]. وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن محيصن، واليزيدي، وابن عباس (رُهُن) بضم الراء والهاء من غير ألف[٥٦]. وقرأ عاصم، وابن كثير، وأبو عمرو (رُهْن) بضم الراء وسكون الهاء[٥٧].

---

[٥٢] روح المعاني: ٨٧/٩.

[٥٣] المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٨٥.

[٥٤] البقرة: ٢٨٣.

[٥٥] ينظر جامع البيان: ٩٦/٦/ واعراب القرآن للنحاس: ٣٠٢/١، والكشف: ٣٢٢/١، وزاد المسير: ٣٤١/١، والنشر في القراءات العشر: ٢٣٧/٢.

[٥٦] ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١٨٨/١، وجامع البيان: ٩٦/٦، والكشف: ٣٢٢/١، وزاد المسير: ٣٤١/١، والبحر المحيط: ٣٥٥/٢.

[٥٧] ينظر: جامع البيان: ٩٦/٦، واعراب القرآن (للنحاس): ٣٠٢/١، والتبيان في اعراب القرآن: ٢٣٢/١، والبحر المحيط: ٣٥٥/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٤٠٨/٣.

وإنَّما سكنوا الهاء للتخفيف[٥٨]. وعلى قراءة الجمهور تكون (رِهان) جمع (رَهْن) ولا خلاف فيه لأن ما كان على وزن (فَعْل) يجمع جمع كثرة قياسياً على وزن (فعال) نحو (كَعْب-كِعاب)، و (كَلْب-كِلاب)، و(بَغْل-بِغال)، و(فرْخ-فِراخ)[٥٩].
وإنَّما وقع الاختلاف بين العلماء في توجيه قراءة من قرأ (رُهُن) بضم الراء والهاء. وقد قيلت في توجيه هذه القراءة عدة آراء هي:

١-أنَّ (رُهُن) جمع (رَهْن) كما أنَّ (سُقُف) جمع (سَقْف) و(لُحُد) جمع (لَحْد)[٦٠].
وإنَّما جمعوا (رَهْن) على (رِهان) و (رُهُن) لأنَّهم: ((لما استغنوا فيه في الجمع ببناء الكثير عن القليل اتسعوا فيه، فأتوا بجمعه على بناءين للتكثير، فقالوا : "رَهْن" و "رُهُن"...وقالوا "رَهْن" و"رِهان"))[٦١]. وقد ورد هذا الجمع عن العرب، قال الأعشى[٦٢] (من الكامل):

آليتُ لا أعطيه من أبنائنا ــــ رُهُنًا فيفسدهم كمن قد أفسدا

وقال قَعْنَب[٦٣] (من البسيط):

بانت سعادُ وأمسى دونها عَدَنُ ــــ وغُلِّقَتْ عندها من قبلك الرُّهُنُ

ورد هذا القول بحجة أنّ جمع (فَعْل) على (فُعُل) شاذ قليل جاء في أحرف يسيرة، وسبيل مثله ألاَّ يُقاس عليه[٦٤].

٢-أنَّهم جمعوا (رَهْن) على (رِهان) ثم جمعوا (رِهان) على (رُهُن)، وهذا يعني أنَّ (رُهُن) جمع الجمع. قال الفراء: (("فَرُهُن" على جمع "الرِهان" كما قال: ﴿كلوا

---

[٥٨] ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ٣٠٢/١، ومشكل اعراب القرآن: ١٢٠، والتبيان في غريب اعراب القرآن: ١٨٤/١، وزاد المسير: ٣٤١/١، والجامع لأحكام القرآن: ٤٠٨/٣.
[٥٩] ينظر الكتاب: ١٧٥/٢، والمقتضب: ١٩٥/٢، والحجة (للفارسي) : ٣٢٧/٢، وشرح الشافية: ٩٠/٢.
[٦٠] ينظر: جامع البيان: ٩٦/٦، والكشف: ٣٢٢/١، وتفسير النسفي: ١٤١/١، والبيان في غريب اعراب القرآن: ١٨٤/١، والتبيان في اعراب القرآن: ٢٣٢/١، والبحر المحيط: ٣٥٥/٢.
[٦١] الكشف: ٣٢٢/١.
[٦٢] ديوانه: ٢٢٩.
[٦٣] البيت من شواهد جامع البيان: ٩٧/٦، ولسان العرب (ر هـــ ن): ٤٩/١٧.
[٦٤] ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ١٩٠/١، وجامع البيان: ٩٦/٦، والكشف: ٣٢٣/١، والجامع لأحكام القرآن: ٤٠٨/٣.

من ثُمرُه﴾[٦٥] جمع "الثِمار"))[٦٦]. وقال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ): ((من قرأ "فَرُهُن" أراد جمع "رِهان"، فكأنه جمع الجمع))[٦٧] ورُدَّ هذا القول بحجة أن جمع الجمع غير مطرد عند سيبويه[٦٨] فهو يسمع سماعاً ولا يقاس عليه[٦٩]. وعلل ابن يعيش عدم اطراد جمع الجمع بقوله: ((لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثانٍ))[٧٠].

٣-أنَّ (رُهُن) جمع (رِهان) المفرد لا الجمع، ومثله جمع (كِتاب) على (كُتُب)[٧١].

٤-إنَّما جمع (رَهْن) على (رُهُن) احترازاً من (رِهان) الخيل، فقد نقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله: ((لا أعرف الرِهان إلاَّ في الخيل لا غير))[٧٢]، ونقل عن يونس قوله: ((إنَّ الرُهُن والرِهان عربيان، والرُهُن في الرَهْن أكثر والرِهان في الخيل أكثر))[٧٣]. ومن القائلين بهذا الرأي الطبريّ، إذ قال: ((وإنَّما دعا الذي قرأ ذلك: "فَرُهُن مقبوضة" إلى قراءته فيما أظن كذلك مع شذوذ في جمع "فَعْل" أنَّه وجد "الرِهان" مستعملةً في رِهان الخيل، فأحبَّ صرف ذلك عن اللفظ الملتبس برهان الخيل الذي هو بغير معنى "الرِهان" الذي هو جمع "رَهْن"))[٧٤].

وتناول الشارح المسألة في أثناء شرح بيت المتنبي (من المتقارب):

يسابق سيفي منايا العباد   إليهِمْ كأنَّهما في رِهان

---

[٦٥] الأنعام: ١٤١، وهي قراءة حمزة والكسائي، ينظر الكشاف: ٧٢/٢، والنشر في القراءات العشر : ٢٦٠/٢، ومعجم القراءات: ٣٢٦/٢.

[٦٦] معاني القرآن: ١٨٨/١.

[٦٧] ينظر زاد المسير: ٣٤١/١.

[٦٨] قال سيبويه: ((اعلم أنه ليس كل جمع يُجمع)) الكتاب: ٢٠٠/٢.

[٦٩] ينظر: الحجة (للفارسي): ٣٢٨/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٤/١، والبحر المحيط: ٣٥٥/٢.

[٧٠] شرح المفصل: ٧٤/٥.

[٧١] ينظر اعراب القرآن (للنحاس): ٣٠٢/١، ومشكل اعراب القرآن: ١٢٠، والجامع لأحكام القرآن: ٤٠٨/٣.

[٧٢] المقتضب: ٢٠٢/٢، وينظر البحر المحيط: ٣٥٥/٢.

[٧٣] البحر المحيط: ٣٥٥/٢.

[٧٤] جامع البيان: ٩٧/٦.

وذهب إلى أنَّ (رُهُن) جمع (رَهْن) قياساً على (سُقُف) في (سَقْف) إذ قال: ((وقد عاب الأخفش[٧٥] قراءة ابن كثير وابن العلاء "فَرُهُن" ، وقال: هي قبيحة، لأنَّه لا يجمع "فَعْل" على "فُعُل" إلا شاذاً إلا أن يكون جمع "رَهْن" على "رِهان" وجمع "رِهان" على "رُهُن" كـــ"فُرُش" و "فِراش"، وغاب عن الأخفش جمعهم "سَقْفاً" على "سُقُف"...فكان الأولى أنَّ يعيب على هؤلاء جمعهم "سَقْفاً" على "سُقُف"))[٧٦].

والحقيقة أنَّه ليس مستبعداً أنهم جمعوا (رَهْن) على (رُهُن) احترازاً من رِهان الخيل، ألا ترى أنَّهم قالوا في جمع (بيت): (بيوت) و (أبيات)، وليس انكاره بمسوغ ولاسيما أنَّه ورد في كلام العرب الفصحاء وأنَّ له نظيراً في الجموع.

ملائكـــة

اختلف علماء العربية في همزة (ملائكـــة)، فمنهم من قال بأصالتها ومنهم من قال بزيادتها واختلافهم فيها يعود إلى اختلافهم في أصل اشتقاق المفرد وما حصل فيه من تغيير.

فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (مَلَك) مشتق من (لأَك) بمعنى أرسل فقالوا (مَلأَك) بزنة (مَفْعَل) ثم حذفوا الهمزة تخفيفاً فقالوا ملك[٧٧] . وقد اظهر الشاعر همزة مفرده إذ قال[٧٨] (من الطويل):

فلستُ لإنسيّ ولكن لِملأَكٍ تنزَّل من جو السماء يصوبُ

وقد استدل ابن جني على صحة هذا المذهب بدليلين: الأول: ورود مفرده مهموز العين في الشاهد الذي اورده سيبويه، والثاني: ان حذف الهمزة والقاء حركتها على الساكن قبلها له نظير في كلام العرب، إذ قالوا في (مَسْأَلة) : (مَسَلَةَ)، وفي (حَوْأبة): (حَوَبَة)[٧٩].

---

[٧٥] ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ١/١٩٠-١٩١.

[٧٦] التبيان: ٤/١٩٠.

[٧٧] ينظر: الكتاب: ٢/٣٧٩.

[٧٨] البيت لعلقمة الفحل ديوانه: ١٦.

[٧٩] ينظر: المنصف: ٢/١٠٢-١٠٣.

وعلى هذا المذهب جمهرة من العلماء منهم أبو عبيدة معمر بن المثنى[٨٠]، وابو عبيد القاسم بن سلام[٨١] وغيرهم[٨٢].

وذهب الكسائي إلى أنه مشتق من ألك فقالوا: (مَأْلك) ثم حصل فيه قلب مكاني فقالوا: (مَلأك). واستدل على ذلك بأن الرسالة سميت (ألوكه) و (مَأْلكه) لأنها تؤلك في الفم من قولهم: أَلَكَ الفرسُ اللجامَ يألكه[٨٣]. قال الشاعر[٨٤] (من الرمل):

وغلامٍ ارسلته أُمُّهُ ... بألوكٍ فبذلنا ما سَأل

وقال الآخر [٨٥] (من الرمل):

ابلغ النعمان عني مَأْلكًا ... أنه قد طال حبسي وانتظاري

((فكأنهم فروا في "الملائكة" من ابتدائهم بالهمزة ثم يجيئون بعدها بالألف، فرأوا أنَّ مجيء الألف أولاً أخف، كما فروا من شأى إلى شاء ومن نأى إلى ناء))[٨٦].

وردَّ الطبري هذا القول لأنَّ ((الذي يجب إذا سُمي واحدهم "مألك" أنْ يجمع إذا جمع على ذلك (مآلك)، ولست احفظ جمعهم كذلك سماعًا))[٨٧].

ورده ابن جني أيضاً بقولهِ: ((ينبغي أن يعلم أنَّ أصل تركيب "مَلَك" على ان: الفاء لام، والعين همزة، واللام كاف؛ لأن هذا هو الأكثر، وعليه تصرف الفعل، قال الشاعر[٨٨](من الطويل):

---

[٨٠] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٦٢/١.

[٨١] مشكل اعراب القرآن: ٣٦/١، والبحر المحيط: ١٣٧/١.

[٨٢] ينظر: مجاز القرآن: ٣٥/١، والاصلاح في المنطق: ٧٠-٧١، والأصول في النحو: ٢٩٣/٣، والاشتقاق: ٢٦/١، واشتقاق اسماء الله: ٦٤-٦٥، والمنصف: ١٠٢/٢-١٠٣، والبيان في غريب اعراب القرآن: ٧٠/١، وشرح الشافية : ٣٤٧/٢، والمزهر: ٥٢/٢.

[٨٣] ينظر: الصحاح (م ل ك): ١٦١١/٤، ومجمع البيان:١٤١/١، وشرح الشافية: ٣٤٧/٢، ولسان (م ل ك): ٢٧٣/١٢.

[٨٤] البيت للبيد، ديوانه: ١٤٠.

[٨٥] البيت لعدي بن زيد ديوانه: ٩٣.

[٨٦] رسالة الملائكة: ٧-٨، وينظر الاشباه والنظائر: ٧٠/٨.

[٨٧] جامع البيان: ٤٤٥.

[٨٨] البيت لعمرو بن شأس، وهو من شواهد الكتاب: ١٠١/١، والمنصف: ١٠٣/٢، ولسان العرب (أ ل ك):٢٧٣/١٢.

أَلِكني إلى قومي السلام رسالةً   بآية ما كان ضعافاً ولا عُزْلا

فأصل (ألكني): (ائكني) فخففت الهمزة بأن طرح كسرتها على اللام ...وقد قدموا الهمزة على اللام فقالوا (مَأْلَكه) و (مأْلُكه) للرسالة...ولم نرهم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة؛ فهذا يدل على أنَّ الفاء لام والعين همزة))(٨٩).

وذهب ابن كيسان إلى أن (ملك) مشتق من (المُلك) لأنه مالك ما جعله الله تعالى إليه فالميم فيه أصلية والهمزة زائدة كزيادتها في نحو شمأل(٩٠).

ونقل لنا الطبري رأيًا آخر مفاده أنَّ (مَلَك) أصله (مَلاك) لأنه مشتق من (لاك-يلوك) الشيء إذا أداره في فيه، وكأن صاحب الرسالة يديرها في فيه وقلبت الواو همزة كما قلبت واو (مصائب) همزة(٩١). ونسب الآلوسي هذا الرأي إلى أبي عبيدة(٩٢) .

ونقل لنا العكبريّ رأيًا آخر غير مسوب مفاده أن (ملك) مشتق من (المُلك) بمعنى القوة وجمع على (فعائلة) شذوذاً(٩٣)، ونقل أبو حيان عن النضر بن شميل قوله: ((الملك لا تشتق العرب فعله ولا تصرفه وهو مما فات علمه))(٩٤).

أما الشارح فقد ذهب إلى ما ذهب إليه الكسائي إذ قال: ((قال الكسائي أصله مَأْلك، بتقديم الهمزة، من الألوكة، وهي الرسالة، قلبت وقدمت اللام، فقيل ملأك...ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال، فلما جمع ردوها إليه فقالوا: ملائكة وملائك.

قال أمية بن أبي الصلت(٩٥): (من الكامل):

---

(٨٩) المنصف: ٢/١٠٣-١٠٤.

(٩٠) ينظر: مشكل اعراب القرآن: ١/٣٦، ومجمع البيان: ١/١٤٢، والجامع لأحكام القرآن: ١/٢٦٢،وشرح الشافية: ٢/٣٤٧.

(٩١) ينظر: مجمع البيان: ١/١٤٢، والتبيان في اعراب القرآن: ١/٤٦-٤٧، والبحر المحيط: ١/١٣٨.

(٩٢) ينظر: روح المعاني: ١/٢١٨.

(٩٣) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: ١/٤٧، والبحر المحيط: ١/١٣٧.

(٩٤) البحر المحيط: ١/١٣٨.

(٩٥) ليس في ديوانه، وليس للنابغة الذبياني وليس في ديوانه، وهو من شواهد لسان العرب (م ل ك): ١٢/٣٨٦، وهمع الهوامع: ٢/٢٠، وخزانة الأدب: ٤/١٣٧.

فكأن برقع والملائك حولها سدرٌ تواكله القوائم اجربُ))[٩٦].

حـــوائج

اختلف علماء العربية في جمع (حاجة) على (حوائج) فكانوا على قسمين:-

الأول: أنكر وروده عن العرب الفصحاء وادعى أنه مُولَّد. وفي مقدمة هؤلاء الأصمعيّ. فقد حكي عنه أنَّه قال : ((مُذ خرجت عن الخندق إلى أن عُدت لم اسمع في جمع "حاجة": "حوائج"))[٩٧].

وقال السجستانيّ: ((لا يكاد أحدٌ يقول "حوائج" إنما يقال "حاجات" و "حاج" ولم أسمع حوائج إلاَّ في قول الطهويّ[٩٨]: (من الرجز):

على الأمير فقضى حوائجي))[٩٩]

وقال المبرد: ((فأمَّا قولهم في جمع "حاجة" "حوائج" فليس من كلام العرب، على كثرته على ألسنة المولدين، ولا قياس له))[١٠٠].

وعدَّ الحريري (ت ٥١٦هـ) هذا الجمع من أوهام المحدثين، إذ قال: ((يقولون في جمع "حاجة": "حوائج"، فيتوهمون فيه كما وهم بعض المحدثين في قوله[١٠١] (من الطويل):

إذا ما دخلت الدار يوماً ورُفِّعتْ ستورك لي فانظر بما أنا خارج

فسيان بيت العنكبوت وجوسقٌ رفيعٌ إذا لم تُقضَ فيه الحوائج

والصواب أن يجمع في أقل العدد على حاجات...وأنْ يجمع في اكثر العدد على حاج مثل (هامة) و (هامٍ)، وعليه قول الراعي[١٠٢] (من البسيط):

---

[٩٦] التبيان: ٣٧٤/٢.

[٩٧] الفسر: ٧٤/٢-٧٥، وينظر الصحاح: (ح و ج): ٣٠٧/١-٣٠٨.

[٩٨]

[٩٩] الأضداد: ٧٩.

[١٠٠] الكامل: ٢٨١/١.

[١٠١] البيتان لبديع الزمان، ينظر لسان العرب (ح و ج): ٦٧/٣، وحاشية الشيخ يس: ٢٤٦/٢.

[١٠٢] ديوانه:١١٩.

ومرسلٍ ورسولٍ غير متَّهمٍ وحاجة غير مزجاةٍ من الحاجِ))[١٠٣].

الثاني: أثبت ورود هذا الجمع عن العرب الفصحاء. من هؤلاء الخليل[١٠٤]، وسيبويه[١٠٥]، وابن السكيت[١٠٦]، وابن قتيبة[١٠٧]، وابن خالويه[١٠٨](ت ٣٧٠هـ)، وابن جني[١٠٩]، والجوهري[١١٠]، وابن بري[١١١].

فقد ورد في كلام الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) وفي جملة صالحة من الشعر العربي لفحول الشعراء كالأعشى والشماخ والفرزدق وغيرهم[١١٢]، فمن كلامه(صلى الله عليه وآله وسلم) قوله: ((إيَّاكم والأقواد. قالوا يا رسول الله: وما الأقواد؟ فقال: هو الرجل يكون منكم أميراً فيأتيه المسكين والأرملة؛ فيقول لهم مكانكم حتى أنظر في حوائجكم ويأتيه الغني فيقول: عجلوا في حاجته))[١١٣]. ومن الشعر قول الشماخ[١١٤] (من الوافر):

تقطع بيننا الحاجات إلاَّ حوائج يعتسفن مع الجريء

والذين أثبتوا هذا الجمع ذهبوا في تعليله مذاهب شتى فالخليل يرى أن (حاجة) أصلها (حائجة) حذفت همزتها تخفيفاً[١١٥]. وعلى هذا الكلام يكون الجمع قياسيًّا. وذهب ابن بري إلى أنَّ (حائجة) لغة في (حاجة)[١١٦]. ومن اللغويين من ذهب إلى

---

(١٠٣) درة الغواص: ٥٤.

(١٠٤) ينظر العين: (ح و ج): ٢٥٩/٣.

(١٠٥) ينظر: الكتاب: ٢٤١/٢.

(١٠٦) ينظر تهذيب الألفاظ: ٥٦٦-٥٦٧.

(١٠٧) ينظر: أدب الكاتب: ٦٧،٨٣،٢٥٠.

(١٠٨) ينظر: شرح مقصورة ابن دريد: ٢٦٠

(١٠٩) ينظر: اللمع: ٢٨٥.

(١١٠) ينظر: الصحاح: (ح و ج): ٣٠٧/١-٣٠٨.

(١١١) ينظر: تنبيه الطالب: ١٩٩/١.

(١١٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢٢١/٧-٢٢٦.

(١١٣) الحديث في كتاب الغريبين:٦٧.

(١١٤) ديوانه: ٤٦٣.

(١١٥) ينظر: العين: (روح) ٢٩٣/٣.

(١١٦) ينظر: تنبيه الطالب: ١٩٩/١.

أنَّ (حوائج) جمع (حوجاء) لغة في (حاجة) جمعت قياساً على (حواجٍ) ثم حصل فيها قلب مكاني فقدمت الياء على الجيم ثم قلبت الياء همزة فقالوا (حوائج)[١١٧]
وشاهد (حوجاء) قول قيس بن رفاعة[١١٨] (من البسيط)

من كان في نفسه حوجاء يطلبها عندي فإني له رهنٌ بإصحارِ

أما الشارح فقد اثبت كثرة ورود هذا الجمع عن العرب وردَّ إنكار الأصمعيّ له، إذ قال: ((وحوائج: على غير قياس كأنه جمع حائجة، وكان الأصمعيّ ينكره ويقول: هو مولد، وإنَّما أنكره لخروجه عن القياس وإلاَّ فهو كثير في كلام العرب، وأنشدوا[١١٩] (من الوافر):

نهار المرء أمثل حين تقضى حوائجه من الليل الطويلِ))[١٢٠]

ولا يجد الباحث مسوِّغاً لهذا الجدال، فمهما يكن من شيء فإننا أمام مفردة مستعملة في الواقع اللغويّ، وقد وردت في كلام رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) وفي جملة صالحة من الشعر العربيّ ، وأثبتها أوائل العلماء الأجلاَّء، ولا مجال لإنكارها. أمَّا إنكار الأصمعيّ لها فقد حُكي ((أنَّه رجع عن هذا القول، وإنَّما شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر. وهو الاشبه به، لأنَّ مثله لا يجهل ذلك، إذ كان موجوداً في كلام النبيّ(صلى الله عليه وآله وسلم) وكلام غيره من الفصحاء))[١٢١].

أمَّا محاولة تسويغ الجمع ورده إلى أصل من أصول القياس فليس بالضرورة، لأنَّه ((إذا حصل السماع من عربيّ فصيح لم يلتفت إلى القياس))[١٢٢] ولا سيما أنَّ كثيراً من جموع التكسير في العربيّة سماعيّة لا قياس لها.

---

(١١٧) ينظر: الكامل: ١/٢٨٢، ورغبة الأمل: ٣/١٤٦.
(١١٨) البيت من شواهد لسان العرب (ح و ج): ٣/٦٩، وحاشية الشيخ يس: ٢/٢٤٦.
(١١٩) سبق تخريج البيت.
(١٢٠) التبيان: ٢/٢٤٣.
(١٢١) الأشباه والنظائر: ٧/٢٢٨.
(١٢٢) تطبيقات لغوية للوحيد الأزديّ على شرح ديوان المتنبي: ٢/٧٥.

مصائـــب

تقلب الألف والواو والياء همزة إذا كانت مدَّةً زائدة في المفرد المؤنث ووقعت بعد ألف صيغة منتهى الجموع نحو (رسالة-رسائل) و(عجوز-عجائز) و(صحيفة-صحائف)[١٢٣]. وعلة ذلك أنّ هذه الحروف ميتة لا أصل لها ولم تكن متحركة في الأصل فلما وقعت بعد ألف صيغة منتهى الجموع وجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان فقلبت همزةً[١٢٤] . فإن لم تكن تلك الحروف زائدة بل كانت أصولاً وجب بقاؤها على حالها نحو (مَناره-مَناوِر) و (مُصِيبة-مَصاوب) و (معيشة-معايش). لانتفاء علة قلبها همزة إذْ هي متحركة في الأصل[١٢٥]. ومع ذلك ورد عن العرب همزها إذ قالوا: (منائر) و(مصائب) و(معائش). وقُرِئ قوله تعالى: ﴿ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون﴾[١٢٦] بالهمز.

واختلف الصرفيون في تعليل المسألة فكانوا على عدة أقوال:

١-إنَّ قراءة (معائش) بالهمز أُخذت عن نافع، ولم يكن يدري ما العربي. وهذا قول المازني[١٢٧] والمبرد[١٢٨].

وردَّ أبو حيان هذا الكلام بقوله: ((أمَّا قول المازني أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح، لأنها نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد بن علي والأعمش. واما قوله إنَّ نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي. ولو فرضنا انه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك، إذْ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء. وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم

---

(١٢٣) ينظر: الكتاب: ٢/١٩٦-١٩٧، والمقتضب: ١/١٢٢.

(١٢٤) ينظر: معاني القرآن (للفراء): ١/٣٧٣، والمقتضب: ١/١٢٣، والمنصف: ١/٣٢٦.

(١٢٥) ينظر: الكتاب: ٢/٣٦٧، ومعاني القرآن (للفراء): ١/٣٧٣، والمقتضب: ١/١٢٣، والمنصف: ١/٣٠٧-٣٠٨.

(١٢٦) الأعراف: ١٠.

(١٢٧) ينظر: المنصف: ١/٣٠٧.

(١٢٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٣.

ذلك))[١٢٩]. وقال في موضع آخر: ((وليس بالقياس لكنهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله))[١٣٠].

٢-إنهم همزوا هذه الألفاظ على التوهم، إذ توهموا أنَّ وزن (مُصيبة) (فَعيلة) في حين أن وزنها (مُفْعِلَة) لأن أصلها (مُصْوِبَة) حدث فيها اعلال بالنقل فنقلت كسرة (الواو) إلى (الصاد) فأصبحت (مُصِوْبة) ثم قلبت الواو ياءً لأنها ساكنة مفردة مكسور ما قبلها. ووزن (مَعيشَة): (مَفْعِلة) لأنَّ أصلها (مَعْيِشة) ثم ألقيت حركة الياء على العين. ووزن (مَنَارة) (مَفْعَلة) لأن أصلها (مَنْوَرة) نقلت فتحة الواو إلى النون فأصبحت (مَنَوْرة) ثم قلبت (الواو) (ألفاً) لتحركها في الأصل وفتح ما قبلها في الواقع[١٣١].

٣-إنهم همزوها تشبيهاً لها بـــ(فَعِيلة)، لأنها بوزنها وبعدد حروفها، ولكثرة (فَعِيلة) في كلامهم كما شبهوا (مَفْعَل) بـــ(فَعِيل) فجمعوه على (أفْعِلَة) نحو (مَسيل-أمسِلَة) إذ شبهوه بنحو (بَعير-أبعِرة)[١٣٢].

٤-إنَّ اعتلال العين في (مُصيبة) بأن قلبت واوها ياءً سبَّبَ توهنها ومن ثمَّ سوَّغَ تشبيهها بالحرف الزائد فقلبت همزة كما تقلب الواو في (عجائز) همزة. وهذا ما ذهب إليه الأخفش[١٣٣].

وردَّ الزجاج كلام الأخفش بحجة أنَّ هذا الكلام يوجب القول في (مقاوِم): (مقائم)[١٣٤] . يعني أنَّ مفرد (مَقاوِم) (مقام) وقد اعتلَّ أيضاً، إذ أصله (مَقْوَم) نقلت فتحة (الواو) إلى (القاف) فأصبحت (مَقَوْم) ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وفتح ما قبلها في الواقع فأصبحت (مَقام) فكان ينبغي على قول الأخفش جمعه على (مَقائم) لا (مقاوِم).

---

[١٢٩] البحر المحيط: ٤/٢٧١-٢٧٢.

[١٣٠] المصدر نفسه: ٤/٢٧١.

[١٣١] ينظر: الكتاب: ٢/٣٦٧، ومعاني القرآن (للفراء): ١/٣٧٣-٣٧٤، وجامع البيان: ١٢/٣١٦-٣١٧.

[١٣٢] ينظر: معاني القرآن (للفراء): ١/٣٧٣-٣٧٤، وجامع البيان: ١٢/٣١٧، والكشاف: ٢/٦٨، ٣٨٩.

[١٣٣] ينظر: معاني القرآن (للأخفش): ٢/٢٩٤ ، والمنصف : ١/٣٠٩.

[١٣٤] ينظر: تهذيب اللغة (ص و ب): ١٢/٢٥٣-٢٥٤.

وردَّ ابن جني قول الزجاج بقوله: ((وهذا يلزم أبا الحسن لو كان يقطع بهذه الحجة، وإنما تعلَّلَ بهذا القول وتأنس به وليس عنده بعلة قاطعة فيلزمه أنْ يقول في جمع "مقام" "مقائم"، ولكنه لما سمع "مصائب" احتال بعد السماع بما يكون فيه بعض العذر ولا يقطع بأنَّ هذا خطأ ما وجد له وجهًا ما))[١٣٥].

٥-إنهم قلبوا واو (مصاوب) همزة لأنهم شبهوها بالواو المكسورة الواقعة حشوًا في (أقاويم) جمع (أقوام) والواو المكسورة الواقعة فاءً في نحو (وِشاح) و(وسادة) إذ قالوا (اقائيم) و (إشاح) و(إسادة). وهذا ما ذهب إليه الزجاج[١٣٦]. وأنكر أبو علي الفارسيّ هذا القول بحجة أنَّ الواو المكسورة لا تقلب همزة وسطًا[١٣٧]. في حين رجح ابن عصفور قول الزجاج لوجود النظير[١٣٨].

وقد تناول الشارح المسألة في أثناء شرح بيت المتنبِّي: (من الكامل)

أضمتنيَ الدنيا فلما جئتها   مستسقيًــا مطرت عليَّ مصائبا

إذ قال : ((مصائب: ياؤها عن واو مبدلةً، فلا يجوز همزها، لأنه حرف أصليّ كمعايش، ولا يجوز همزها، وقد همزها خارجة عن نافع، وهو شاذ لا يعتد بروايته عن نافع، ولا تجوز القراءة بها في الفرائض))[١٣٩].

إن الذي دعا إلى هذا الجدال العقيم بين العلماء في هذا ونحوه هو تلك القوانين والأقيسة التي جعلوها حجة على لسان العرب ودعتهم إلى رمي العربي الفصيح باللحن وهو الامر الذي جعلهم يصفون القراء بعدم الدراية. ولا اعلم كيف يجرؤ اللغويون على تخطئة مجموعة من القراء منهم من هو من القراء السبعة لتعارض قراءتهم مع أقيستهم.

إنَّ هذه المسألة وأضرابها يمكن أنْ تعالج من جهة أن قوانين الإعلال في العربية على عدة أضرب: ((منها ما لا يمكن النطق به أصلاً؛ نحو ما اجتمع فيه

---

(١٣٥) المنصف: ٣١٠/١.

(١٣٦) ينظر: تهذيب اللغة (ص و ب): ٢٥٣/١٢.

(١٣٧) ينظر: التكملة: ٥٨٧.

(١٣٨) ينظر: الممتع في التصريف: ٣٤٠/١.

(١٣٩) التبيان: ١٢٤/١.

ساكنان...ومنها ما يمكن النطق به إلاَّ أنه لم يستعمل لا لثقله لكن لغير ذلك من التعويض منه، أو لأنَّ الصنعة أدَّت إلى رفضه))[١٤٠].

لذلك وردت عن العرب مجموعة صالحة من الألفاظ التي نطقوا بها بخلاف قوانين الإعلال، إذْ لم تكن القوانين قي تلك الألفاظ توجب استحالة النطق بها من غير اعلال. من ذلك قولهم: (أغْيمَت السماء) و(استَنْوق الجمل) و(أَغْيَلت المرأة) و(استحوذ) و(أطولَ) وغيرها[١٤١].

ويمكن أن يقال إنَّ في هذه المسألة جانبين، الأول: لزوم الإعلال وذلك حينما يكون حرف المد ألفاً نحو (رسالة) إذ يستحيل الجمع بين الألفين. والثاني: جواز الإعلال، وذلك حينما يكون حرف المد واواً او ياءً نحو (عجوز) و(معيشة) إذ لا مانع من النطق بالكلمة من غير اعلال. قال ابن جني: ((أعلم أنَّ الهمز في باب "فعائل" إنَّما أصله لباب "رسالة" فالتقت ألفان فلم يكن من بد من حذف إحداهما أو تحريكها، فلو حذفت الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفت الثانية لتغير بناء الجمع؛ لأنَّ هذا الجمع لابدَّ له من ان يكون بعد ألفه الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون (كمفاعل)، ولم يجز أيضاً تحريك الألف الأولى مخافة أنْ تزول دلالتها على الجمع لأنها إنَّما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها ولو حركت أيضاً لانقلبت همزة وزالت دلالة الجمع، فلم يبق إلاَّ تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل، فلما حركت انقلبت همزة فصارت رسائل وكنائن كما ترى. ثم شبهت الياء في صحيفة والواو في عجوز بألف رسالة لأن قبل كل واحدة منها بعضها وهي ساكنة فجرتا من هذا مجرى الألف. وأصل الباب في هذا الهمز إنَّما هو للألف لأنها أقعد في المد منها))[١٤٢]. وهو ما ذهب إليه ابن عصفور[١٤٣] والرضيّ[١٤٤] وابن جماعة[١٤٥] والأزهري[١٤٦]. فالإمكان النطق

---

[١٤٠] الخصائص: ١/٢٦١-٢٦٣.

[١٤١] ينظر: الكتاب: ٢/٣٦٢، والمقتضب: ٢/٩٨، والأنصاف (م ١٥): ١/١٤٤، وشرح المفصل: ١٠/٧٦.

[١٤٢] المنصف: ١/٣٢٦-٣٢٧.

[١٤٣] ينظر: الممتع في التصريف: ١/٣٢٦.

[١٤٤] ينظر: شرح الشافية: ٣/١٣٤.

بهذه الألفاظ معلة أو غير معلة تُوسيت مسألة كون الحرف أصلياً أو زائداً، وقد نقل سيبويه عن العرب قولهم (مصاوب) و (مصائب)[147]. وقال المازنيّ: ((وأكثر العرب يقول "مَصاوب" فيجيء بها على القياس، وما ينبغي))[148]. وأنشد ابن جني[149](من الرجز):

يصاحب الشيطان من يصاحبُهْ وهو أذيٌّ جَمَّةٌ مصاوبُهْ

[145] ينظر: شرح الشافية (للجاربردي): ٢٨٩/١.

[146] ينظر: شرح التصريح: ٣٦٩/٢.

[147] ينظر: الكتاب: ٣٦٧/٢.

[148] المنصف: ٣٠٧/١.

[149] ينظر الخصائص: ٣٢٩/١، ١٤٤/٣، ونسبه في الفسر إلى خالد بن نائل النولائي، ينظر الفسر: ٢٤٩/١.

الدراسة النحوية

*المبحث الأول:مذهب الشارح النحوي

شهد ميدان الدرس النحويّ منذ فجره الأوّل ظهور فريقين مختلفين في منهجيهما في معالجة قضايا النحو العربيّ، أحدهما بصريّ والآخر كوفيّ. وشمل الاختلاف بين المذهبين المصطلحات النحويّة، فكانت ثمة مصطلحات بصريّة وثانية كوفيّة وثالثة مشتركة بينهما[١].

وبتقدم الدرس النحويّ أصبح لكلٍّ من المذهبين أعلامه وكتبه وأتباعه المتعصبون لمذهبهم حتّى ظهر فريق ثالث لا يتعصب لهذا المذهب أو لذاك بل يخلط بين المذهبين[٢] سمّاهُ المحدثون[٣] (المذهب البغداديّ).

ويمكن تشخيص مذهب النحويّ من خلال مجموعة من المُشَخِّصات. وقد اعتمد قسم من الباحثين[٤] على أربعة أدلة لتشخيص مذهب النحويّ، الأوّل: مصادره؛ إذ لابدَّ لتابع المذهب من الرجوع إلى أعلام مذهبه وكتبهم، والثّاني: مصطلحاته، والثالث تصريحه بمذهبه، والرابع: موقفه من مسائل الخلاف.

والحقيقة أنَّ الدليلين الأول والثاني يصلحان للاستدلال على مذهب المتقدمين من النحويّن، ولا يمكن التعويل عليهما في تشخيص مذهب المتأخرين منهم، لأنَّ النحويين المتأخرين أفادوا من أعلام المذهبين وكتبهم (وقد شاعت بينهم مصطلحاتٌ بصريّة أو كوفيّة، وإنْ كانوا منحازين إلى صفِّ هؤلاء أو صفِّ أولئك)[٥]. وهذا ما بدا واضحاً في الشرح، إذ أفاد الشارح من أعلام المذهبين وكتبهم على حدٍّ سواء واستعمل المصطلحات البصريّة والمصطلحات المشتركة بين المذهبين ولم يستعمل من مصطلحات الكوفييّن إلاَّ مصطلح (ما لم يُسمَّ

---

[١] ينظر: مدرسة الكوفة ٣٠٥.

[٢] ينظر: الفهرست ١٥٢.

[٣] ينظر: تاريخ الأدب العربيّ (بروكلمان) ٢/١٩٥، ٢٢١، والمدارس النحويّة (شوقي ضيف): ٢٤٥.

[٤] منهم الدكتور (طارق الجنابيّ) في كتابه "ابن الحاجب النحويّ، آثاره ومذهبه) ١١٩-١٢٤ والدكتورة أزهار حسون في رسالتها شروح اللُّمع: ١٧٠-١٧٨.

[٥] تاريخ العربية: ١٦.

فاعلُه)[١] على الرغم من تصريحه مراراً بكوفيَّته. لذلك اعتمدتُ في تعيين مذهبه على دليلين هما:

الأوّل: تصريحه بمذهبه:

يُعدُّ تصريح النحويّ من أقوى الأدلة التي يستدلُّ بها على مذهبه. وقد صرَّحَ الشَّارح بانتمائه إلى المذهب الكوفيّ مِراراً، فقد أشار إلى الكوفيِّين بلفظة (عندنا) عشرينَ مرَّة[٢]، ومن ذلك قوله في بيت المتنبّي: (من الكامل)

لولا الأميرُ مساورُ بنُ مُحَّمدٍ ما جُشِّمتْ خطراً ورُدَّ نصيحُ

((الأميرُ: مرتفعٌ بالابتداء عند البصريِّن، وعندنا أنَّ الاسمَ مرفوع بها))[٣].

وأشار إلى الكوفييِّن، بلفظة (أصحابنا) ثماني مرَّات[٤]، منها قوله في (نِعمَ) و(بِئسَ): ((اختلف أصحابنا والبصريِّون في "نِعمَ" و "بِئسَ"، فقال أصحابنا: هما اسمان. وقال البصريُّون: بل هما فعلان ماضيان لا يتصرَّفان. ووافقهم من أصحابنا عليُّ بن حمزة المُقرِئ))[٥].

واحياناً لا يكتفي بالإشارة إلى الكوفيين بلفظة (أصحابنا) بل يقول (أصحابنا الكوفيُّون)، من ذلك قوله في (لعلَّ): ((ذهب أصحابنا الكوفيون إلى أنَّ لام "لعلَّ" الأولى أصليّة. وقال البصريُّون بل هي زائدة))[٦].

واستعمل الشَّارح لفظة (حُجَّتُنا) في الإشارة إلى حُجَّة الكوفيّين إحدى عشرة مرَّة[٧]، من ذلك قوله في بيت المتنبّي: (من الطويل)

مضى وبنوه وانفَردْتَ بِفضلهم وألْفٌ إذا ما جُمِّعتْ واحدٌ فردُ

---

[١] ينظر: المصطلح الكوفيّ: ٣٨.

[٢] ينظر: التبيان: ١/ ٨٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٨، ٢٧٧، ٢٩٥ ، ٣١٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٢/١٩ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٣/١٣٠ ، ٢٠١.

[٣] المصدر نفسه: ١/٢٤٨.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١/١٩٦، ٢٩٩، ٣١٣، ٢/٢١، ١٦١، ٤/١٢، ٢١٩ ، ٢٤٨.

[٥] المصدر نفسه: ١/٢٩٩.

[٦] المصدر نفسه: ٢/١١٢.

[٧] ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٠٢ ، ٢٣٩، ٢٧٧، ٣١٣، ٣٤١، ٣٨١، ٢/٤٤، ١١٥، ١٧٥، ١٩٥، ٣/٥٠.

((عطف "وبنوهُ" على الضمير المرفوع، وهو مذهب أهل الكوفة، ومنعه أهل البصرة، وحجَّتُنا مجيئهُ في الكتاب العزيز وفي أشعار العرب))[١].

وأشار الشارح بلفظة (مذهبنا) إلى مذهب الكوفيين مرّتين[٢].

قال في بيت المتنبّي: (من الكامل)

وتوقَّدتْ أنفاسنا حتّى لَقدْ   أشفقتُ تحترق العواذلُ بيننا

((أراد: أنْ تحترقَ، فحذف "أنْ"، وبقي الفعل مرفوعاً، ويجوز نصبه بإضمار أنْ، على مذهبنا))[٣].

***الثَّاني: موقفه من مسائل الخلاف:**

اختلف البصريون والكوفيون في جملة من المسائل النحويّة، وأفرد أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) مؤلفاً مستقلاً لمسائل الخلافِ بين المذهبين سمّاه (الإنصاف في مسائل الخلاف) ويعدُّ الشارح من المهتمين بمسائل الخلافِ النحويّ حتى أنه أفرد مؤلفاً مستقلاً لها لم يصل إلينا سمّاه (نزهة العين في اختلاف المذهبين)[٤] زيادة على تضمينه شرحه كثيراً من تلك المسائل مفصّلاً فيها القولَ. وفيما يأتي عرضٌ لأبرز المسائل الخلافية النحويّة التي أوردها الشارح في شرحه وبيان موقفه منها.

العامل في الاسم المرفوع بعد (إنْ) و(إذا) الشرطيتين)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسمَ المرفوعَ الواقع بعد (إنْ) و(إذا) الشرطيتين في نحو قوله تعالى ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك﴾[٥] و ﴿إذا السماءُ

---

[١] المصدر نفسه: ٣٨١/١.

[٢] ينظر: التبيان ٢٥٣/٢، ١٩٦/٤.

[٣] المصدر نفسه: ١٩٦/٤.

[٤] ينظر: المصدر نفسه ٢٠٣/١.

[٥] التوبة: ٦.

انشقَّت ﴾[1] مرفوعٌ بالفعل المذكور، لأنَّهم يجوِّزون تقدُّمَ الفاعل على رافعه. أما البصريّون فيقدِّرون فعلاً محذوفاً وجوباً يفسِّره الفعلُ المذكور والتقدير في غير القرآن (وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك) و (إذا انشقت السماء انشقت)، وإنَّما ألجأهم إلى التَّقدير عدمُ جواز الفصل بين أداة الجزم والفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ولا يمكن عندهم القول إنَّ الفعلَ المذكور هو العامل في الاسم لأنَّهم لا يجوِّزون تقدُّمَ الفاعل على رافعه. في حين ذهب الأخفش من البصريين إلى رأي ثالث هو انه مرفوع بالابتداء فهو يجوِّز وقوع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط وهذا ما منعه النحويون الآخرون بحجة أنَّ جملة الشرط جملة احتمالية تقتضي الفعليّة[2].

وقد عرض الشارح هذه المسألة غير مرّة[3] ونقل أقوال النحويين فيها وحُججهم، ونقل قول جماعة شرحوا الديوان في بيت المتنبّي: (من الوافر)

إذا داءٌ هُــفَا بُقراطُ عَنهُ   فلم يُعرف لصاحبهِ ضَريبُ

إذ قال: ((أصح ما يقال أذا (بفتح الهمزة) وهي للتقرير أو للاستفهام المحض، كأنه لما ذكر سيف الدولة وأنَّه أحبّ الحرب. قال: أهذا الداء الذي لم يعرفه بُقراطُ؟ أو رفع (داء) بفعلٍ مضمر تقديره: إذا أعضل داء، ثمَّ فسَّرَه بقوله: هفا. ويروى: أذا داءٌ، وتكون الهمزة للنداء، والمعنى: ياذا داءٍ، أي أنت ياسيف الدَّولة صاحب داء غفل عنه وأعضل بقراط))[4]. وقول الشارح بحمل الهمزة على النداء افضل ما قيل في البيت، وليس فيه تعسف كما زعم بعض الباحثين[5] ؛ لأنَّ محور كلام المتنبي هو سيف الدولة ومديحه وليس تقرير ابداع بقراط.

---

[1] الانشقاق: ١.

[2] ينظر: الكتاب: ٦٧/١، والانصاف (م ٨٥): ٦١٥/٢-٦٢٠، وشرح الكافية: ١٩٩/١-٢٠٠، ٩٣/٤-٩٤، وشرح ابن عقيل (هامش ٢): ٤٣٠/١-٤٣١.

[3] ينظر التبيان: ١٠٥/٢، ٢٤٨/٤.

[4] المصدر نفسه: ٧٤/١.

[5] ينظر: النحو في شروح ديوان المتنبي: ٨٠.

وقد صرح الشارح بموقفه في هذه المسألة في أثناء شرح بيت المتنبي: (من الوافر)

وإن جنحُ الظَّلامِ انجابَ عَنهمْ أضاء المشرفيَّةُ والنهارُ

إذ قال: ((ارتفع "جنح الظلام" عندنا بالابتداء، وهو قول الأخفش، وعندنا أيضاً أنَّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل))[1]. فمن الواضح ان الشارح يجوّز الارتفاع على الابتداء وفاقاً للاخفش، وعلى الفاعلية من غير تقدير فعل محذوف وفاقاً للبصريين.

وما يلفت النظر أنَّ هذا الاستعمال ورد في القرآن الكريم مرتبطاً بالخطوب والأهوال العظيمة وحالات الانقلاب الكونيّ وأنّ تلك الاهوالَ لازمةُ الوقوع وليست احتمالية مما يسوغ وقوع الجملة الاسمية بعد (إن) و (إذا) الشرطيتين.

أولى العاملين في التنازع:

أجمع البصريّون والكوفيّون على جواز إعمال أي من الفعلين في نحو قولنا: (قام وقعد زيدٌ)، ولكنَّهم اختلفوا في أيِّهما أولى بالعمل. فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ إعمال الأول أولى في حين ذهب البصريون إلى أنَّ إعمال الثاني أولى، ولكلٍّ منهم حججه وشواهده.

احتج الفريقان بالسماع وحشد كلٌّ منهما عدداً كبيراً من الشواهد التي تؤيد صحة ما ذهبا إليه. فمن شواهد الكوفيين قول امرئ القيس[2]: (من الطويل)

فلو أنَّ ما أسْعَى لأدنى مَعيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ مِن المالِ

ومن شواهد البصريين قول الفرزدق[3] (من الطويل):

ولكنَّ نَصْفاً لو سَبَبْتُ وسبَّني بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

واحتج الفريقان بالقياس أيضاً فالكوفيون قاسوا الفعل العامل على (ظنَّ) و (كان) اللذين لا يمكن إلغاؤهما متقدِّمينِ لقوة الابتداء ولمّا كان الفعل الأوّل سابقاً

---

[1] التبيان: ٢/١٠٥.

[2] ديوانه: ٣٩.

[3] شرح ديوانه: ٢/٨٤٤، وروايته (ولكنَّ عَدّلا) .

للفعل الثاني كان الأولى بالعمل لقوته. وثمة حجَّة أخرى لهم هي أنَّ إعمال الثاني يؤديّ إلى الإضمار قبل الذكر وهذا غير جائز.

أما البصريّون فاحتجُّوا بأنَّ الثَّاني هو الأقرب إلى المعمول وللقرب والجوار أثر في كلام العرب. أمَّا الإضمار قبل الذكر فإنَّما جاز هنا لأنَّ ما بعده يُفسِّره[1].

وتناول الشَّارح المسألة باختصار من غير أنْ يعرضَ حجج الفريقين استغناءً عن إعادة ما فصَّله في كتابه (الإغراب في الإعراب)، قال في بيت المتنبي: (من البسيط)

طوى الجزيرة حتَّى جاءني خبرٌ   فَزِعتُ فيه بآمالي إلى الكذِبِ

(("خبر": فاعل "جاءني". وفي "طوى" ضمير على شريطة التفسير عند البصريين، وفاعله عندنا "خبر"، وضميره في "جاءني". وقد بيَّنا مثل هذا من إعمال الفعلين وبسطناه في كتابنا المعروف: (بالإغراب في الإعراب) عند قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾[2]))[3]

وأخذ الشارح برأي الكوفيين إلا أنَّهُ كان مُنصِفاً للبصريين مقراً بمطابقة رأيهم ما جاء في القرآن الكريم. قال في بيت المتنبي: (من الخفيف)

أبداً تستردُّ ما تهب الدُّنْـــ   ـــيَا، فيا ليتَ جودَها كان بُخلا

((الدُنيا: مرفوعة بـــ (تستردُّ) عندنا، وبـــ(تهب) عند البصريين، لأنَّهم يعملون الثَّاني، وبه جاء القرآن، وإعمال الأول جاء في الأشعار كثيراً))[4].

---

[1] ينظر: الكتاب: ١-٣٧-٤١، والمقتضب: ٤/٧٢-٧٩، الانصاف (م ١٣): ١/٨٣-٩٦، وشرح المفصل: ١/٧٧-٨٠، وشرح الكافية: ١/٢٠٤-٢١٣، وأوضح المسالك: ٢/٢١-٣٣، وهمع الهوامع: ٢/١٠٨-١١١.

[2] الحاقة: ١٩.

[3] التبيان ١/٨٧.

[4] المصدر نفسه ٣/١٣٠.

وقد ذكر أبو حيان أنَّ جميع أمثلة التنازع في القرآن تعلَّقت بالثاني ولم تتعلَّق بالأوّل ومنه قوله تعالى: ﴿يستفتونك قل اللهُ يفتيكم في الكلالة﴾[1]. فلو أعمل الأول لقال (يفتيكم فيها في الكلالة)[2]

والحقيقة أنَّ الآية الكريمة ليس فيها ما يدلُّ على إعمال الثاني امّا قوله إنَّه لو أعمل الأوّل لقال (يفتيكم فيها في الكلالة) فليس بمسوَّغ لأنَّه في حال إعمال الأوّل لا داعيَ لذكر متعلِّق الثاني ولو كان الأمر كما يزعم لقلنا في إعمال الأوّل (قام وقعد هو زيدٌ).

واستشهد أيضاً بقوله تعالى: ﴿وأنَّهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعثَ اللهُ أحداً﴾[3].

فلو أعمل الأوَّل لقال (وأنَّهم ظنوا كما ظننتموه أنْ لن يبعثَ اللهُ أحداً) ويُردُّ قوله هذا بما رُدّ به قوله السابق.

ومما يلحظ في هذه المسألة الآتي:

١-أنَّ الخلاف في هذه المسألة هو من آثار نظريّة العامل؛ إذ أجمع النحويون على عدم جواز تسلُّط عاملين على معمول واحد.

٢-أنَّ إجماع النحويين على جواز إيراد هذا التركيب وجواز إعمال أيّ من العاملين يكفيان المتكلّم أمَّا مسألة أي العاملين أولى بالعمل فذلك مما لا طائل تحته ولا يفيد المتكلّم بشيء. والأولى أن يُقال إنه إذا كان المعنى يقتضي أحد العاملين دون الآخر فإنَّ المعمول يتعلَّق بذلك العامل وإنْ كان المعنى يصحُّ بأيَ منهما كان المعمولُ لكلا العاملين.

<u>تقديم التَّمييز على الفعل</u>

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم التّمييز على عامله المتصرِّف في نحو قولنا ((عَرقاً تصبَّبَ زيدٌ)) ووافقهم المازنيّ والمبرِّد. ومنعه البصريون.

واحتجَّ الكوفيون بالنقل والقياس، فالنقل قول الشاعر[1]: (من الطويل)

---

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) نقل هذا الكلام الدكتور شوقي ضيف من شرح التسهيل ٢/١٧٠، ولم أعثر على الكتاب، ينظر الرد على النحاة: ١٠٢ (هامش٢).

(٣) الجن: ٧.

أتهجرُ سلمى بالفراقِ حبيبها   ومَا كانَ نَفْسَاً بالفراقِ تَطيبُ

والتَّقدير: (وما كان الشأن تطيب سلمى نفساً).

أمّا القياس فإنَّه لمَّا جاز تقديم المفعول به والحال على الفعل المتصرِّف في نحو قولنا (عمراً ضربَ زيدٌ) و (راكباً جاء زيدٌ) جاز تقديم التّمييز على عامله.

واحتجَّ البصريون بأنَّ التَّمييز فاعل في المعنى فكما لا يجوز تقديم الفاعل على فعله لا يجوز تقديم التّمييز على فعله وأوردوا البيت الذي أحتجَّ به الكوفيون برواية أخرى: وما كان نفسي بالفراق تطيبُ.

وعلى هذا لا شاهدَ فيه، ومنهم من حمله على الشّذوذ.

وأبانوا فسادَ قياس الكوفييّن بقولهم إنَّ الفرقَ بين المقيس والمقيس عليه ظاهر لأنَّ المفعول به منصوبٌ لفظاً ومعنى أمَّا التّمييز فأنَّه فاعلٌ في المعنى دون اللفظ. أمَّــا تقديم الحال على عامله فذلك مالا تجيزونه فكيف تحتجون بما لا تعتقدون صحته[٢]؟

وزاد أبو البقاء العكبري حجة أخرى للبصريين هي أنَّ وظيفة التمييز تفسير المُميز وتوضيحه وهذا يقتضي تأخيره[٣].

وقد عرض الشارح المسألة وتابع فيها رأي الكوفيين مُردداً حججهم[٤].

ويرى الباحث ما يأتي:

١-أنَّ مناقشة مسائل التقديم والتأخير بهذه المنطقية بعيد عن روح اللغة، فعناية المتكلم، وظروف القول، هي التي تقرر ترتيب الجملة. وهذا ما قرره سيبويه قبل قرون طويلة[٥].

---

(١) سبق تخريج البيت.

(٢) ينظر :الكتاب ١/١٠٥، والمقتضب ٣/٣٦-٣٧، والخصائص ٢/٣٨٤-٣٨٥، والمقتصد ٢/٦٩٣-٦٩٦، والإنصاف (م ١٢٠) ، ٢/٨٢٨-٨٣٢، وحاشية الصبان ٢/٢٠١، وهمع الهوامع ١/٢٥٢.

(٣) ينظر: المتبع في شرح اللمع ١/٣٥٢، وشروح اللمع (رسالة دكتوراه) ١٩٥-١٩٦.

(٤) ينظر: التبيان ١/٣٤١-٣٤٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٢٢.

٢-أنَّ قول أبي البقاء العكبري فيه نظر، لان التوضيح والتفسير من غايات الكلام بأجزائه كلها، من مبتدأ وخبر وفاعل ومفعول به وليس للتمييز فقط.

نِعمَ وبِئسَ: أفعلان هما أم اسمان؟

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (نِعمَ) و (بِئسَ) اسمان، وذهب البصريون والكسائيّ إلى أنَّهما فِعلان ماضيان غير متصرّفين.

واحتجَّ الكوفيون بحجتين، الأولى أنّ فيهما ما هو مختصٌّ بالأسماء، والثانية أنَّهما يفتقران إلى قسم من خصائص الأفعال. فمن خصائص الأسماء دخول حرف الجرّ عليهما، وقد ورد عن العرب دخول حرف الجرّ عليهما شعراً ونثراً، فمن الشعر قول حسَّان بن ثابت[1]: (من الطويل)

ألستَ بنعمَ الجارُ يؤلِفُ بيتَه كذي العُرْفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِما

ومن النثر قولهم (ما زيد بنِعمَ الرجل) وقولهم (نِعمَ السَّيرُ على بِئسَ العَير) وقول أعرابيّ بُشِّر بمولودة فقيل له (نِعمَ المولودة مولودتك) فقال ((والله ما هي بنعمَ المولودة: نُصرتها بكاء، وبرُّها سرقة)).

ومن خصائص الأسماء أيضاً أنَّها تنادى وقد ورد نداء (نِعمَ) في قول العرب (يا نِعمَ المولى ونعم النصير).

ومن خصائص الأسماء ورودها على زِنة (فَعيل) إذْ لا يوجد فعل على هذا الوزن وقد ورد عن العرب قولهم (نعيمَ الرجلُ زيدٌ).

أمَّا خصائص الأفعال التي تفتقر إليها (نِعمَ) و (بِئسَ) فأوَّلها صحة الاقتران بالزمن، وهذا لا يجوز معهما فلا تقول: (نِعم الرجل أمسِ) ولا (بِئسَ الرجلُ غداً)، والثّاني التصرُّف ومعلوم أنَّهما لا تتصرفان.

أمَّـــا البصريون فاحتجوّا على فعلية (نِعم) و (بِئس) بما فيهما من خصائص الأفعال، وهي: اتصالهما بالضمير نحو قولهم (نِعْما رَجُلين) و (نِعموا رجالاً)، واتصالهما بـــ(تاء) التأنيث الساكنة التي لا تقلب عند الوصل هاءً. وبناؤهما على

---

[1] ديوانه: ٣٥/١، وروي صاحب الانصاف والشارح شطره الثاني: (أخا قِلَّةٍ أو مُعدِمِ المال مُصرِما).

الفتح من غير علِّة نحو قولنا: (نعمتِ المرأةُ فاطمة) و (بئستِ المرأةُ هندٌ). وقد ردَّ البصريون حجج الكوفيين بالآتي:

١-أنَّ جمودهما ليس دليلاً على اسميتهما، ألا ترى أنَّ (ليس) جامدة وليست اسماً بإجماع النحويّن.

٢-أنَّ الشواهدَ التي أوردها الكوفيّون في دخول حرف الجرِّ عليهما ظاهرها كذلك والصحيح أنَّ حرف الجرِّ لم يدخل عليهما وإنَّما دخل على قول محذوف والتقدير في قولهم (نِعم السير على بِئس العِير) (نِعمَ السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العَيْر).

٣-أنَّ حروف النداء لا تدخل عليهما، أمَّا الشواهد التي توهم بذلك فإنَّما هي على تقدير منادى محذوف، فالتقدير في قولهم (يا نِعم المولى): (يا ربّ أنت نعم المولى)[١].

وهذه المسألة من المسائل التي نقلها الشارح نقلاً حرفيّاً من كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباريّ من غير إنصافٍ لمؤلِّفهِ[٢]. ولم يزد عليه إلاَّ في ذكر حُجَّةٍ أخرى للكوفيين هي دخول اللام عليهما، قال: ((ودليل آخر: أنَّهما لم يكونا فعلين ماضيين، لأنَّه يجوِّز دخول اللام عليهما في خبر إنّ، تقول: إنَّ زيداً لنِعمَ الرجل، وعمراً لبئسَ الغلام، وهذه اللام لا تدخل على الماضي، وهي تدخل على الاسم وعلى الفعل المضارع، فدلَّ على أنَّهما اسمان))[٣].

العامل في الاسم المرفوع بعد لولا

ذهب الكوفيون إلى أنَّ العاملَ في الاسم المرفوع بعد لولا في نحو: قولنا: (لولا زيدٌ لأكرمتك) عامل لفظيّ محذوف مُعوَّض منه، والتّقدير: (لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك) فحذفوا الفعلَ تخفيفاً وجاءوا بــ (لا) عِوضاً منه فرُكِّبَ مع (لو)

---

[١] ينظر: المقتضب ١٤٠/٢، والمرتجل ١٣٦-١٣٧، والانصاف: (م ١٤) ٩٧/١-١٢٦، وشرح الكافية ٢٣٨/٤-٢٤٦ وشرح المفصل ١٢٧/٧-١٢٨، وشرح التصريح ٩٤/٢، وحاشية الصبان ٣/ ٢٦.

[٢] ينظر: التبيان ٣٩٥/٤، ورسالتنا:

[٣] ينظر: التبيان ٣٠٠/١.

وصارا بمنزلة حرف واحد. كما حذف (كُنتَ) في قولنا: (أنْ كنتَ منطلقاً انطلقت معك) وعُوِّضَ منه بـــ(ما) فقالوا: (أمَّـــا أنت مُنطلِقاً انطلقت مَعَك).

ومنه قول الشاعر[1]، (من البسيط)

أبا خُراشةَ أمَّـــا أنت ذا نفرٍ   فإنَّ قوميَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ

وثمة حجة ثانية احتج بها الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه هي جواز إمالة (لولا)، فلو لم تكن عِوضاً من الفعل لما جاز إمالتها لأنَّ الأصلَ في الحروف ألاَّ تدخلها الإمالة.

وحجَّة ثالثة هي فتح همزة (أنّ) بعدها فلو كانت في موضع الابتداء لوجب كسر همزتها.

وذهب البصريون إلى أنَّ العامل معنوي هو (الابتداء) ولا يمكن لـــ(لولا) العمل لأنَّه يدخل على الفعل والاسم على حدٍّ سواء، وما كان كذلك من الحروف لا يعمل. قال الشّاعر[2]، (من البسيط)

لا درَّ درُّكَ إنيّ قد رَمَيْتهمُ   لولا حُدِدْتُ ولا عُذرى لمحدودِ

ولهم حجة ثانية هي أنَّ (لولا) لو كان أصلها (لو لم يمنعني) لجاز أنْ تقول (لولا أخوك ولا أبوك) لأنَّ المنفي يُعطف عليه بـــ(لولا)[3].

وقد فصل الشارح[4] القول في هذه المسألة ناقلاً كلام الانباريّ فيها، وانتصر للكوفيين بحجة أنَّ (لولا) تختصُّ بالدخول على الأسماء وأنَّ قول الشَّاعر (لولا حددتُ) على تقدير (لولا أنَّي حددتُ) فتبقى على اختصاصها في الدُّخولِ على الأسماء.

<u>**(ربَّ) أحرفٌ هو أم اسم؟**</u>

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (رُبَّ) اسمٌ، وذهب البصريّون إلى أنَّها حرفُ جرّ.

---

[1] البيت لعبّاس بن مرداس السلميّ: ديوانه: ١٢٨.

[2] البيت للجموح الظفريّ، وهو من شواهد: المقتصد ٢١٨/١، والامالي الشجريَّة ٢١١/٢.

[3] ينظر: الجُمل: ٣١١، والمقتصد ٢١٨/١، والامالي الشجريَّة ٢١١/٢-٢١٢، والإنصاف: (م ١٠) ٧٠/١-٧٨، وشرح المُفصَّل ٩٥/١-٩٦.

[4] ينظر: التبيان ٢٤٨/١-٢٤٩، ١١٥/٢.

واحتجَّ الكوفيّون بحجتينِ، الأوّلى: أنَّها تشبه (كمْ) من حيث أنَّها للعدد والتّقليل، و (كم) للعدد والتكثير، وقد حصل الإجماع على اسميَّة (كم)، والثانية: أنَّها تخالف حروفَ الجرّ من حيث وجوبُ وقوعها في صدر الكلام ووجوب عملها في نكرة موصوفة، وعدم جواز إظهار الفعل الذي تتعلَّق به، ودخول الحذف عليها فيقال (رُبَ) بالتَّخفيف.

واحتجَّ البصريّون على حرفيّتها ببنائها من غير عارض، وأنَّها لا يحسن دخول علامات الأسماء عليها، بخلاف كم، وأنَّها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها كما يفعل حرف الجرّ.

وعللّوا وجوبَ وقوعها في صدر الكلام بشبهها بأداة النفي، لأنّ تقليل الشيء يقارب نفيه. ووجوب إعمالها في نكرة تشبيه لها بالتّمييز من حيث أنّه واحد يدلُّ على أكثر منه، ووجوب وصف النكرة لبلاغة النكرة الموصوفة في التعبير عن القِلَّة وعدم جواز إظهار الفعل معها بالإيجاز والاختصار، وجواز دخول الحذف فيها حملاً على (إنَّ) التي يجوز تخفيفها بإجماع النحويين[١].

وقد فصل الشارحُ المسألة ولم يزد شيئاً عما احتجَّ به الكوفيون[٢].

واو رُبَّ هل تعمل في النكرة الخفض بنفسها؟

ذهب الكوفيون والمبرِّد إلى أنَّ واو رُبَّ هي التي تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وذهب البصريون إلى أنَّ العملَ لــ(رُبَّ) المقدَّرة والواو حرف عطف لا يمكنه العمل لعدم اختصاصه.

وحُجَّة الكوفيين أنَّها نائبة عن (رُبَّ) فتعمل عملها كما نابت واو القسم عن (الباء) فعملت عملها. واستدلّوا على أنَّها ليست حرف عطف بجواز الابتداء بها، قال الشاعر[٣]: (من الرجز)

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ　　　　إلاَّ اليعافيرُ وإلا العيسُ

---

[١] ينظر: الكتاب ٢٩٣/١، والمقتضب ٥٧/٣، والإنصاف: (م ١٢١) ٨٣٢/٢-٨٣٤، وشرح المفصل ٢٧/٨، وشرح الكافية ٢٨٨/٤-٢٩١، ومغني اللبيب ١٣٤/١، وهمع الهوامع ٢٥/٢.

[٢] ينظر: التبيان ٢٢٨/١.

[٣] البيت لجران العود، ديوانه ٩٧.

واستدلَّ البصريون على أنَّ العمل لـــ(ربَّ) المقدرة بالأدلة الآتية:

١-ورد عن العرب الجرُّ بعد (بل) و بعد (الفاء) فلو لم يكن الجرُّ بإضمار (رُبَّ) لقلنا إنَّ (بل) و (الفاء) يعملان الجرّ ولم يقل أحد بهذا.

٢-ورد عن العرب أيضاً الجرُّ من غير عِوض، وهذا يدلُّ على أنَّ العملَ لـــ(رُبَّ) المقدَّرة.

٣-أن (رُبَّ) و (الواو) يحسن الجمعُ بينهما فتقول (وربَّ يومٍ) فلو كانت (الواو) نائبة عن (رُبَّ) لما جاز الجمع بينهما، ألا ترى أنَّه لا يقال: ((وبالله لأفعلنَّ)) لعدم جواز جمع العوض والمعوّض[1].

وتناول الشارح المسألة وعرض حجج الفريقين غير مرَّة[2]. وتبنّى رأي الكوفيين في المسألة من غير أنْ يزيدَ على حججهم شيئاً. فقد قال في أثناء شرح بيت المتنبِّي: (من الرجز)

ومنزلٍ ليس لنا بمنزلِ ولا لغيرِ الغادياتِ الهُطَّلِ

((ومنزلٍ: مخفوض بواو رُبَّ، وهي الخافضة بنفسها عندنا وعند مُحَّمد بن يزيد المبرِّد))[3] .

الخلاف في (كلا) و (كلتا): أمثنيّان هما أم مفردان؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ (كلا) و (كلتا) مُثنيان مفردهما (كلّ) حذفت إحدى اللامين وزيدَ الألف والنّون للتثنية فقلنا (كِلان) ثُمَّ حذفت النُّون لملازمة الاسم الإضافة فقلنا (كِلا) وزيدت التّاء فيه للتأنيث فقلنا (كِلتا).

وذهب البصريّون إلى أنهما مُثنيان معنىً مفردان لفظاً والألف فيهما كألف الاسم المقصور. واحتجَّ الكوفيون على صِحَّة ما ذهبوا إليه بحجتينِ، الأولى ورود مُفرد (كلتا) في كلامِ العرب، قال الشّاعر[1]: (من الرجز)

---

[1] ينظر: الإنصاف (م ٥٥) ١/٣٧٦-٣٨٢، وشرح الكافية ٤/٢٩٦-٢٩٨، وهمع الهوامع ٢/٣٦-٣٧، وشرح الأشموني ٢/٣٠٠.

[2] ينظر: التبيان ٢/٢١، ٣/٢٠١.

[3] ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٢٠١.

في كِلْتَ رِجليها سُلامَى واحدة   كِلتَاهما مَقرونةٌ بِزائدة

والثّانية انقلاب ألفهما (ياءً) في حالتي النَّصب والجرّ إذا أُضيفتا إلى مضمر، ولو كانت كألف الاسم المقصور لم يجز قلبها ياءً بل تبقى على حالها.

واحتجَّ البصريون بعود الضمير عليها مُفرداً تارة ومثنى تارة أخرى، فمن الأول قوله تعالى: ﴿كِلتا الجنَّتين آتت أُكلها﴾[٢] ومن الثّاني قول الشّاعر[٣]: (من الوافر)

أُكاشِرُهُ وأعلمُ أنْ كِلانَا   على ما سَاءَ صاحبَه حَريصُ

واجتمع الأمران في قول الشّاعر[٤]: (من البسيط)

كِلاهُما حينَ جَدَّ الجرْيُ بَيْنَهُما   قد أقلعا، وكِلا أنْفَيْهُما رابِي

وشواهدهم في هذه المسألة كثيرة جداً.

وللبصريين حججٌ أخرى هي جواز إمالة ألفهما، ومعلوم أنَّهما لو كانتا للتثنية لما جاز أمالتهما، وأنَّهما تضافان إلى المثنى ولو كانتا مثنيين لما جاز ذلك، وأنَّ (كلّ) للإحاطة وكِلا للخصوص، فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر[٥].

أمّا الشارح فقد عرض المسألة وبيَّن موقف الفريقين منهما وحججهم وشواهدهم من غير أن يكون له رأيٌ واضحٌ فيها، لكنَّه ذكر أنَّه استوفى الحديث عن المسألة في كتابه (نُزهة العين في اختلاف المذهبين)[٦] ونجده في موضع آخر يتابع رأي البصريِّين، قال في بيت المتنبّي: (من الكامل)

مُثِّلْتِ عَـيْنَكِ في حَـشاي جِـراحةً   فـتشابها كِلتاهمـا نـجلاءُ

---

[١] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد الإنصاف : (م ٦٢): ٤٣٩/٢، وشرح الكافية ٩٣/١، وهمع الهوامع ٤١/١، وخزانة الأدب ٦٢/١.

[٢] الكهف: ٣٣.

[٣] ينسب البيت لعدي بن زيد، وليس في ديوانه ولا ملحقات ديوانه، وهو من شواهد الكتاب ٤٤٠/١، والمقتضب ٢٤١/٣، وشرح المفصل ٥٤/١.

[٤] البيت للفرزدق، شرح ديوانه ٣٤/١.

[٥] ينظر: المقتضب ٢٤١/٣، والإنصاف (م ٦٢) ٤٣٩/٢، وشرح المفصل ٥٤/١، وشرح الكافية ٩٣/١-٩٤، ومغني اللبيب ٢٧٣/١، وهمع الهوامع ٤١/١.

[٦] ينظر: التبيان ٢٠٢/١-٢٠٣.

(("ولم يقل نجلاوان" لأنَّ لفظ "كلتا" واحد مؤنَّث، كقوله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أُكلها﴾[1]))[2] وهذا برهان جليّ على متابعته رأي البصريين في المسألة.

ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه البصريّون وتبعهم الشارح فيه، فالكوفيون عولوا في حكمهم على بيت شعريّ نادر يمكن أنْ يحمل على الضرورة. فقد يكون الشاعر حذف الألف اجتزاءً بالفتحة، والعرب تفعل هذا كثيراً[3].

نداء ما فيه (أل)

ذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه (أل) نحو (يا الغلام) وأبى البصريّون ذلك بحجَّة أنَّ ذلك يؤدي إلى اجتماع تعريفين في كلمة واحدة هما تعريف النداء، وتعريف العَلميَّة، وهذا غير جائز.

أمَّـــا الكوفيون فاحتجُّوا بالنقل والقياس، فالنقل: قول الشّاعر[4]: (من الرجز)

فيا الغلامانِ اللّذان فرّا   إيّا كما أنْ تُكسِبانا شرَّا

وقول الآخر[5]: (من الوافر)

فديتكِ يا التي تَيَّمْتِ قَلْبِي   وأنت بِخيلةٌ بالوُدِّ عَنيِّ

والقياس: جوَّزوا مناداة ما فيه (أل) قياساً على قولهم (ياالله).

أمّـــا البصريّون فردّوا احتجاج الكوفييّن بما يأتي:

١-أنَّ البيت الأوَّل يحمل على ضرورة الشعر، فهو من باب حذف المنادى الموصوف وإقامة الصفة مقامه للضرورة الشعريّة، والتقدير: (يا أيُّها الغلامانِ). ومنهم من روى البيت برواية أخرى لا شاهد فيها هي: (فيا غلامانِ اللّذان فرَّا).

---

[1] الكهف: ٣٣.

[2] التبيان ١/١٥.

[3] ينظر: الإنصاف ٢/٤٤٩.

[4] قائله مجهول: ينظر المقتضب ٤/٢٤٣، وشرح المفصل ٢/٩، وهمع الهوامع ١/١٧٤.

[5] قائله مجهول: ينظر: الكتاب ١/٣١٠، ويروى (من أجلك) بدل (فديتك)، ينظر: المقتضب ٤/٢٤١، وشرح المفصل ٢/٨، وهمع الهوامع ١/١٧٤، وخزانة الأدب: ١/٣٥٨.

٢-أنَّ البيت الثاني يُخرَّج من جهتين: الأولى: الضرورة الشعريّة، والثّانية: أنَّ (أل) في (التي) نُزِّلتْ بمنزلة حروفها الأصليّة لعدم انفصالها عنها في حالٍ من الأحوال.

٣-أنَّ قول الكوفييّن بجواز مناداة ما فيه (أل) قياساً على قول العرب (يا أَلله) أمرٌ مردود؛ لأنَّ الاسمَ الشريف له من الخصوصيات ما ليس لغيره، فكثرة استعماله وخفته وكونه علماً مرتجلاً غير مشتق، وكون الألف واللام فيه ليست كـــ(الألف واللام) التي للتعريف، لأنَّ اللام عِوض عن فائه المحذوفه، كل ذلك جوَّزَ فيه ما لا يجوز في غيره[١].

أمّا الشَّارح فقد تابع الكوفييّن فيما ذهبوا إليه، قال في بيتي المتنبّي: (من الخفيف)

يا مُزيلَ الظلامِ عنِّي وَرَوْضِـــي يَوْمَ شُربي، وَمَعْقِلي في البَرَازِ

واليماني الذي لو اسْطَعْتُ كانتْ مقلتي غمـــدهُ مـــنَ الإعـــزازِ

((اليمانيّ: في موضع نصب بالنداء، فكأنَّهُ قال: يا مزيل الظلام ويا اليماني، وهو جائز عندنا أنْ ينادى ما فيه التعريف، نحو يا الرجل، ويا الغلام، وأبى البصريون ذلك))[٢].

واحتجَّ الشارح بحجج الكوفيِّين أنفسِها، ومما يلحظ في المسألة أنَّ الكوفيين قاسوا على أصل مختلف في حُكمه، فالعلماء مختلفون في اسم الله تعالى: أجامد هو أم مشتق؟ ومن يقول بجموده يجعل (ال) فيه أصليَّة وليست زائدة للتَّعريف، ومن القائلين بجموده المازنيّ[٣] والغزاليّ[٤] وأبو حيان الأندلسي[٥].

ومن المحدثين الأستاذ حسين الهمذانيّ[٦]، والأستاذ عودة خليل[٧].

---

[١] ينظر: الكتاب ١/٣٠٩-٣١٠، والمقتضب ٤/٢٤١-٢٤٣، والإنصاف (م ٤٦) ١/٣٣٥-٣٤١، وشرح المفصل ٢/٨-٩، وشرح التصريح ٢/ ١٧٣، وهمع الهوامع ١/١٧٤.

[٢] التبيان ٢/١٧٥.

[٣] ينظر: اشتقاق اسماء الله: ٣٦-٣٧.

[٤] ينظر: المقصد الأسنى: ٦٠.

[٥] ينظر: البحر المحيط ١/١٤.

[٦] ينظر: الزينة ٢/٢٠-٢١ هامش (١).

[٧] ينظر: التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ٩٢-٩٥ والمصطلحات الأربعة في القرآن ١٥-١٩.

ويرى الباحث أنَّ القول باشتقاق الاسم الشريف فيه من الضَعف ما لا يمكن قبوله للأسباب الآتية:

١-اختلاف القائلين باشتقاقه في أصل الاشتقاق ((وكل ما ذكر في اشتقاقه وتصريفه تعسُّف وتكلُّف))[١].

٢-أنَّ اشتقاق الاسم الشريف من لفظ معيَّن يوجب كون ذلك اللفظ اسم جنس، والقول بأنَّه اسمُ جنسٍ ((غير صحيح عقلاً، لأنَّ المنفرد بذاته في جميع شؤونه وجهاته، والبسيط فوق ما نتعقلُّه من معنى البساطة، كيف يقال في اللفظ المختصّ به: إنَّه اسمُ جنس (عام)؟ وقد ثبت في الفلسفة الآلهية المتعالية أنَّ الكلية والجزئيّة والجنسيّة ونحوها من شؤون المفاهيم الممكنة، وذاته الأقدس فوق ذلك مطلقاً، فلا يصحُّ إطلاق اسم الجنس على اللفظ المختصّ به تعالى))[٢].

٣-أنَّ اسمَ الله تعالى له من الخصوصيات الصوتيّة والدلاليّة ما ليس في سواه فكيف ((يُعقل أنْ يكون اسمُ من تفرَّد بذاته، وصفاته قد اشتقَّ من سواه))[٣] .

وخلاصة ذلك أنَّه ليسَ للكوفيين حُجَّة في القياس على اسمه تعالى، أمَّـــا ما استشهدوا به من أبيات شعريّة فالأولى حملها على الضرورة. والله اعلم.

<u>ترخيم الاسم الثلاثيّ</u>

التّرخيم: حذف آخر الاسم المنادى تخفيفاً، ولمّا كان الاسم الثلاثيّ في غاية الخفّة لم يجز ترخيمه. هذا ما ذهب إليه البصريّون والكسائيّ. أمَّـــا الكوفيّون فيقولون بجواز ترخيمه إذا كان متحرِّك الوسط ويمتنع ذلك إذا كان ساكنَ الوسط وإنَّما أجازوا ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط وإبقائه على حرفين لأنَّ له نظيراً في العربية. ألا ترى أنَّهم حذفوا الواو من (دَمَوٌ) فقالوا (دَمٌ). ومنعوا ترخيم الثلاثي

---

[١] المقصد الأسنى: ٦٠.

[٢] مواهب الرحمن ١/١٢-١٣.

[٣] سورة آل عمران: ٢٠٦.

الساكن الوسط لأنَّ ترخيمَه يوجب حذف الثاني الساكن زيادة على حذف الحرف الأخير ممّا يؤديه إلى البقاء على حرف واحد وهذا ما لا نظير له في كلامهم[1].

وتناول الشارح المسألة في قول المتنبّي: (من الطويل)

أجِدَّك ما تَنْفَكُّ عانٍ تفكُّهُ   عُمَ بن سُليمانٍ ومالاً تُقسِّمُ

فقوله (عُمَ) ترخيم (عُمَر) الثلاثيّ المتحرك الوسط. فقد نقل الشارح قول ابن جنيّ فيه بأنَّه لحنٌ عند البصريين وتناول المسألة الخلافيّة مفصلاً فيها القول[2].

ويرى الباحث ألاَّ مسوِّغ لمنع البصريين ترخيمَ الاسم الثلاثيّ المتحرك الوسط خاصة وأنَّ بقاء الاسم على حرفين له نظير في لغتنا العربية. ووجود الأسماء الثنائية في اللغة يدلُّ على أنَّ الثلاثيّ ليس في غاية الخفَّة كما يقول البصريون بل يمكن تخفيفه.

<u>ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه</u>

من شروط التّرخيم عند البصريِّين (الإفراد)، لذلك لم يجيزوا ترخيمَ المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه، فلا يجوز أنْ تقولَ: (يا آلَ مالِ) في (يا آلَ مالك) في حين أجاز الكوفيون ذلك محتجِّين بما هو مسموع من كلام العرب. قال زهير بن أبي سلمى[3]: (من الطويل)

خذوا حَظَّكُم يا آلَ عَكرِمَ واحفظوا   أواصرنا والرحمُ بالغيبِ تُذكرُ

وقول الآخر[4] : (من الطويل)

أبا عُرو لا تبعدْ فكلُّ ابن حرَّةٍ   سيدعُوهُ داعي ميتةٍ فيجيبُ

والبصريّون يحملون هذه الشواهد على الضرورة الشعريّة[5].

---

[1] ينظر: الإنصاف (م ٤٩) ١/٣٥٦-٣٦٠، وشرح المفصل ٢/٢٠، وشرح الكافية ١/٣٩٥، وشرح التصريح ٢/١٨٥، وهمع الهوامع ١/١٨٢.

[2] ينظر: التبيان ٤/٩٠.

[3] ديوانه: ٣١.

[4] قائله مجهول، وهو من شواهد شرح المفصل: ٢/٢٠، وشرح الكافية: ١/٣٩٤، وخزانة الأدب: ١/٣٧٧.

[5] ينظر: الكتاب ١/٣٤٣-٣٤٤، والإنصاف (م ٤٨) ١/٣٤٧-٣٥٦، وشرح المفصل ٢/٢٠/ وشرح الكافية ١/٣٩٤، وشرح التصريح ٢/١٨٤، وهمع الهوامع ١/١٨١.

وقد عرض الشارح الخلافَ في المسألة وتبنى رأي الكوفيين فيها مستشهداً بشواهدهم[1].

ويرجِّحَ الباحثُ رأيَ الكوفيين في المسألة للأسباب الآتية:

١-أنَّ الترخيمَ حذف يلحق أواخر الأسماء في النِّداء تخفيفاً، فإذا كان الهدف من الترخيم التَّخفيف فإنَّ تخفيف المنادى المضاف أولى.

٢-إذا سلَّمنا أنَّ التَّرخيمَ لا يكون إلاَّ في المفرد فإنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد[2]، وأدلتنا على ذلك ما يأتي:

أ-أنَّهما متلازمان لا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر.

ب-أنَّنا نصغِّر الاسم المركَّب تركيباً إضافياً بتصغير المضاف فنقول في تصغير (عبد الله) (عُبيدِ الله).

جـ-أنَّنا ننسب إلى الاسم المركَّب تركيباً إضافياً بزيادة ياء النسبة إلى المضاف، فنقول في النسب إلى (عبد الله) (عبديّ) وحينما يوقع ذلك في لبس نزيد الياء على المضاف إليه فنقول في (ابن عباس) (عباسيّ) وفي (أبو الحسن) (حسنيّ).

<u>ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر</u>

أجمع النحويون-بصريّون وكوفيّون-على جواز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، لكنَّهم اختلفوا في العكس، فقد ذهب الكوفيون إلى جوازه في حين منعه أغلبُ البصريين. واحتجَّ الكوفيون على جوازه بحجتي السّماع والقياس، أمَّا السماع فقد ورد عن العرب عدد كبير من الشواهد الشعرية تؤيد صحَّة ما ذهبوا إليه، منها قول الشاعر[3]: (من الكامل)

طَلَبَ الأزارقَ بالكتائب إذ هوتْ   بشبيبَ غائلةُ الثُّغورِ غَدورُ

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف.

---

[1] ينظر: التبيان ١٢/٤.

[2] ينظر: نظام الجملة العربية (رسالة ماجستير) : ٢٦، وشروح اللمع (رسالة دكتوراه): ٢١٣.

[3] البيت للأخطل: ديوانه ٤٠٨/٢، وروايته : (النُّفوس) بدل (الثُّغور).

أما القياس فإنَّه إذا جاز حذف الواو المتحرِّكَة لضرورة الشّعر في قول الشاعر[١]: (من الطويل)

فَبَيْناهُ يشري رَحَلهُ قال قائلٌ   لِمن جَمَلٌ رِخو المِلاط نجيبُ

والأصل (فبينا هو). فإنَّ حذفَ التّنوين أولى لسكونه.

واحتجَّ البصريون بأنَّه لو جاز ذلك لأدّى إلى التباس ما ينصرف بما لا ينصرف، أمّا حذف الواو من قوله (فبيناهُ) فإنَّه لا يؤدي إلى اللبس ووافق الكوفيين الأخفش وأبو عليّ الفارسيّ وابن برهان[٢].

أمّا الشارح فقد تناول المسألة ثلاثَ مرات في شرحه[٣] وتبنَّى فيها رأي الكوفيين واحتجَّ بحججهم في السّماع والقياس وزاد حُجَّةَ الإجماع، قال: ((وحجَّتُنا: إجماعنا على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر ضرورة، فلذلك جوَّزنا تركَ صرف ما ينصرف في الشعر))[٤].

وفي حُجَّة السَّماع أكدَّ الشارح ورود أحد الشواهد في الصحيحين ممَّا يعنى قوَّة الرواية، قال: ((قال العبَّاس بن مرداس السلميّ[٥]: (من المتقارب)

فما كان حصْنٌ ولا ثابتٌ   يفوقانَ مِرداس في مَجْمَعِ

وبهذه الرواية جاء في الصحيحين، وليس بعد الصحيحين شيء يُرجع إليه))[٦].

وجعل الشارح موافقةَ قسمٍ من علماء البصرة للكوفيّين دليلاً على صِحَّة ما ذهبوا إليه. قال: ((ولهذا الذي ذكرناه وصحته، وافقَنا أبو عليّ وأبو القاسم بن برهان، ولم ينكره أبو بكر بن السراج[١]))[٢].

---

[١] البيت للعجيز السلولي وهو من شواهد شرح الكافية ٤٩/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، والخصائص ٦٩/١، وخزانة الأدب ٣٩٦/٢.

[٢] ينظر: الإنصاف (م ٧٠) ٤٩٣/٢-٥٢٠، وشرح المفصل ٦٨/١-٦٩، وشرح الكافية ١٠٧/١-١٠٨، وشرح التصريح ٢٨١/٢-٢٨٢، وهمع الهوامع ٣٧/١.

[٣] ينظر: التبيان: ٢٧٧/١-٢٧٨، ١٨٤/٣، ١٩٨/٤.

[٤] التبيان ٢٧٧/١.

[٥] ديوانه: ٨٤.

[٦] التبيان ٢٧٨/١.

لكنَّه لم ينكر أنَّ مذهب البصريين هو المشهور في زمانه؛ إذ قال: ((والذين وافقوا الكوفيّين من البصريّين: الأخفش، وأبو عليّ الفارسيّ، وأبو القاسم بن برهان؛ والذين خالفوا: الخليل بن أحمد، وعمرو بن عثمان المعروف (بسيبويه)، وعبد الله بن إسحق الحضرميّ، وعيسى بن إسحق الثقفيّ، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وأبو عمر صالح بن إسحاق الجرميّ، وأبو عثمان بكر بن محمد المازنيّ، وابو العباس محمد بن يزيد الثماليّ، وهو المبرِّد، وأبو محمد عبيد الله بن جعفر بن درستويه الفارسيّ، وأبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج، وأبو بكر محمد بن السَّراج، وأبو الحسن عليّ بن عيسى الرمانيّ، وأبو سعيد الحسن السيرافيّ،وأبو الفتح عثمان بن جنيّ، وأبو الحسن عليّ بن عيسى الربعيّ، فهؤلاء أئمة النحو القائلون بمذهب اهل البصرة، والنّاس اليوم على مذهب أهل البصرة، قرأته على الشيخ أبي الحرم مكيّ بالموصل))[٣].

ويذهب الباحثُ إلى ما ذهب إليه الكوفيون للأسباب الآتية:-

١-أنَّ الكوفيين يجيزون من المسألة في ضرورة الشعر فقط. ومعلومٌ أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره.

٢-أنَّ احتجاج البصريين بأنَّ ذلك يؤدي إلى اللبس مردود لأمرين، الأول: أنَّ قارئ البيت الشعريّ ينبغي ألا يكون بعيداً من اللُّغة وأُصولها وقواعدها وعلى معرفة تامة بمسألة صرف الاسماء أو منعهما من الصرف والعلل المانعة مما يجعله بعيداً من الوقوع في اللبس. والثّاني: أنَّه إذا كانت هذه الضرورة توقع في لبس فإنَّ كثيراً من الضرورات الشعريّة الأخرى يمكن انْ توقع في لبس أيضاً.

٣-أنّ كثرة الشواهد التي أوردها الكوفيون في المسألة وقوة روايتها وسندها تقوم دليلاً قوياً يؤيد مذهبهم.

---

[١] قال ابن السراج : ((لو صحَّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن بابعد من قولهم : (فبيناه يشري رحله قال قائلُ): الإنصاف (م ٧٠) ٥١٣/٢.

[٢] التبيان : ٢٧٨/١.

[٣] المصدر نفسه: ١٨٤/٣.

نصب الفعل المضارع بـــ(أنْ) مُضمرة من غير بدلٍ

تقول (يعجبني تقومَ) فتنصب (تقومَ) بـــ (أنْ) مضمرة من غير بدل. هذا ما اجازه الكوفيون ومنعه البصريون.

أمَّـــا الكوفيون فاحتجوا بوروده عن العرب فقد قرأ عبد الله بن مسعود ﴿وإذْ أخذنا مِيثاقَ بني إسرائيل لا تعبدوا إلاَّ الله﴾[1] فنصب (تعبدوا) بـــ(أنْ) مُضمرة من غير بدل. وورد مثل هذا كثيراً في أشعارهم منه قول طرفة بن العبد[2]: (من الطويل)

ألاَ أيُّهذا الزَّاجري أحضُرَ الوغى وأنْ أشهد اللَّذاتِ هل أنتَ مُخلدي

وثمة حُجَّةٌ ثانية للكوفيين إذْ ألزموا البصريين بقولهم، إنَّ الفعلَ المضارع المنصوب بعد الفاء السببيّة و (واو) المعيَّة و (أو) و (حتى) إنَّما هو منصوب بـــ(أنْ) مضمرة.

أمَّا البصريون فيرون أنَّ عواملَ الأفعال ضعيفة فلا تعمل مضمرة، وإنَّما أجازوا عملها بعد (الفاء) السببيّة و (واو) المعيّة و (أو) و (حتّى) لوجود البدل. وخرَّجوا قراءة ابنِ مسعود بأنَّ (لا) ناهية جازمة و (تعبدوا) مضارع مجزوم بها، ورووا بيت طرفه برفع (أحضر) ومنهم من حمله على التوهم[3].

وذهب ثعلب إلى ما ذهب إليه البصريون، إذْ عدَّ إعمال (أنْ) مُضمرة من غير بدل شاذاً بالقياس[4]. وهو ما ذهب إليه أبو بكر بن الانباري أيضاً[5].

أمَّـــا الشارح فقد عرض المسألة الخلافيّة غيرّ مرّة[1] وفصَّلَ القولَ في أقوال الفريقين وحُججهم وشواهدهم وقد تبنَّى موقف الكوفيين في المسألة. قال في بيت المتنبّي: (من الكامل)

---

(١) البقرة :٨٣، والقراءة في معاني القرآن، (للفراء) ١/٥٣، ومعجم القراءات ١/٧٨.

(٢) ديوانه: ٢٧.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/٨٥، ١٣٦، والمسائل العسكريات: ١٣٣، وشرح التصريح ٢/٢٤٥، وهمع الهوامع ٢/١٧-١٨، وحاشية الصبان ٣/٣١٤-٣١٥.

(٤) ينظر: مجالس ثعلب ١/٣١٧.

(٥) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٩٣.

بيضاءُ يَمْنعُها تكلَّمَ دَلُّهَا   تِيهاً ويَمْنَعُها الحياءُ تميسا

((أراد أنْ تكلَّمَ، فحذف وأعمل وكذلك (أن تميسا)، وهو كثير في أشعارهم، والبصريّون لا يرون ذلك، وحجَّتُنا قول الشّاعر[٢]: (من الرمل)

انظرا قبل تلوماني إلى   طَلَلٍ بين النَّقا والمنحنى

وقول عامر بن الطفيل[٣]: (من الطويل)

ونهنهتُ نَفسِي بَعْدَمَا كدتُ أفعلَه

وقد ألزمناهم بقولهم إنَّها تعمل مع الحذف من غير بدل في جواب السِّتة بالفاء مُقدَّرة))[٤].

ومما يلحظ في هذه المسألة الآتي:

١-أنَّ الخلافَ في هذه المسألة هو الخلاف المنهجيّ عينهُ بين الفريقين القائم على اعتداد الكوفيين بالسّماع والبصريين بالقياس.

٢-أنَّ الشارحَ قد الزم البصريين بقولٍ لا يقرُّه هو لأنَّه ذهب إلى أنَّ الفعلَ المضارع المنصوب بعد (الفاء) السببيّة إنَّما هو منصوبٌ بالفاء نفسها لا بـــ(أنْ) المضمرة.

٣-أنَّ رأي الكوفيين في هذه المسألة هو الرأي الراجح عندي، لأنَّ حذف ما يفهم من سياق الجملة أمرٌ مألوف في كلام العرب فهم يحذفون الحرفَ او الكلمة أو الجملة إذا كان الكلامُ يدلُّ عليها[٥].

وإذا كان الأمرُ كذلك كان حذفُ الأداة مع بقاء عملها دالاً عليها أولى بالقبول.

---

[١] ينظر: التبيان ١/ ١١٤، ٢/١٩٥، ٢٥٣، ٣٣٩، ٣/٥٠، ٤/١٩٦.

[٢] لم أعثر على قائل البيت.

[٣] البيت من شواهد سيبويه ١/١٥٥، ونسبه لعامر بن جوين الطائي وصدره:

فلم أرَ مِثلها خُباسة واجدٍ ونسبه الأنباري إلى عامر بن الطفيل وليس في ديوانه، ينظر الإنصاف (م ٧٧) ٢/٥٦١.

[٤] التبيان ٢/١٩٥.

[٥] ينظر: إحياء النحو: ٤٨.

عامل النصب في الفعل المصارع بعد الفاء السببيّة

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعلَ المضارع الواقع بعد (الفاء السببيّة) في نـــحو قولنا : (ما تأتينا فنحدثَّك) منصـــوبٌ على الخلاف، والمراد بالخلاف أنَّ ســياق الجملة قبل الفاء طلبيّ في حين أنَّه خبريّ بعدها. وكذا الحال بعد الأمر والنـــهي والاستفهام والتمنيّ والعرض وهذا الخلاف يوجب النصب عندهم.

وذهب بعض الكوفيين والجرميّ إلى أنَّه منصوبٌ بالفاء نفسها.

في حين ذهب البصريون إلى أنه منصوب بـــ(أنْ مضمرة) ولا يمكن للفاء أنْ تعمل لأنَّ حروفَ العطف غير مختصَّة. وردُّوا قول الجرميّ بأنَّها لو خرجت عن بابها (وهو العطف) لجاز دخول حرف العطف عليها[1].

أمّـــا الشارح فلم يعرض رأي أغلب الكوفييّن القائل بأنَّه منصوب على الخلاف وتبنَّى قول الجرميّ من غير أنْ يشيرَ إليه، قال في بيت المتنبّي : (من الكامل)

يا ليْت باكيةً شَجاني دَمْعُها　　　نظرتْ إليكَ كما نظرتُ فتعذرا

((نصب "فتعذر" على جواب التمني باضمار "أنْ" عند البصرييّن، وعندنا بالفاء نفسها))[2].

وزادَ الشارح على المواضع التي ينتصب بها الفعل المضارع بعد الفاء السببية موضعين آخرين، قال في بيت المتنبّي: (من المتقارب)

وَمَا قلتُ للبدرِ أنت اللجُينُ　　　ولا قـــلت للشَّمْسِ أنت الذهبْ

فيقلقَ منـــه البَعِيْدُ الأنـــاةِ　　　ويغضبَ منـــه البطيء الغَضَبْ

((نصب (فيقلق) بالفاء جواباً للنفي. و (يغضب) عطفاً عليه. والفاء تعمل في ثمانية مواضع: إذا كانت جواباً في الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتخصيص، والعرض، والتمنيّ، والترجيّ))[3].

---

[1] ينظر: الإنصاف (م ٧٦) ٢/٥٥٧-٥٥٩، وشرح المفصل ٢١/٧، وشرح الكافية ٥٤/٤، وهمع الهوامع ١٠/٢، وحاشية الصبان ٣٠٥/٣.

[2] التبيان ١٧١/٢.

[3] المصدر نفسه ٩٧/١.

ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه الكوفيون بأنَّه منصوب على الخلاف، لأن رأي البصريين يُوجب تقدير محذوف مُقحم بين الفاء والفعل ولا يخلو من التكلُّف، ورأي الجرميّ وتبعه الشارح فيه يوجب مخالفة إجماع النحويين في وجوب اختصاص العامل في حين أن رأي الكوفيين يبدو الأقرب إلى طبيعة اللغة لأنّه يربط بين الإعراب والمعنى.

يتضح من خلال تتبع موقف الشارح من مسائل الخلاف أنَّ الشارح لم يوافق البصريين إلاَّ في مسألتين فقط، هما: مسألة (إعراب الاسم الواقع بعد "إن" و "إذا" الشرطيتين، ومسألة (كلا ، وكلتا)، في حين وافق الكوفيين في مسألة (أولى العاملين بالعمل في التنازع) ومسألة (تقديم التمييز على عامله) ومسألة (واو رُبَّ) ومسألة (نداء ما فيه "أل") ومسألة (ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر). واكتفى في أغلب المسائل بعرض حجج الفريقين من غير ترجيح، وقد ذكرنا من تلك المسائل مسألة (رُبَّ أحرف هي أم اسم)، ومسألة (نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان)، ومسألة (ترخيم الاسم الثلاثي) ونكتفي بالاشارة إلى المسائل الأخرى التي عرضها الشارح من غير ترجيح، وهي: مسألة (المنادى المفرد العلم أمعرب هو أم مبني)[1] ، ومسألة (اسم لا النافية للجنس أمعرب هو أم مبني)[2] ومسألة (حتى)[3]، ومسألة (كم)[4]، ومسألة (كي)[5]، ومسألة (لام لعلَّ الأولى)[6].

---

[1] ينظر: التبيان ١/١٩٦، والإنصاف (م ٤٥) ١/٣٢٣-٣٣٥.
[2] المصدر نفسه: ١/٢٣٢، والمصدر نفسه (م ٥٣) ١/٣٦٦-٣٧٠.
[3] المصدر نفسه :١/٣١٢، والمصدر نفسه (م ٨٣) ٢/٥٩٧-٦٠٢.
[4] المصدر نفسه: ١/٣١٣، والمصدر نفسه (م ٤٠) ١/٢٩٨-٣٠٣.
[5] المصدر نفسه: ٢/٤٥، والمصدر نفسه (م ٧٨) ٢/٥٧٠-٥٧٥.
[6] المصدر نفسه: ٢/١١٢، والمصدر نفسه (م ٢٦) ١/٢١٨-٢٢٨.

***المبحث الثاني: مسائل نحويّة في الشرح**

وقوع الضمير المتصل بعد (إلاَّ)

منع جمهور النحويين[١]وقوعَ الضمير المتصل بعد (إلاَّ)، وعدُّوا قولَ الشَّاعر[٢] : (من البسيط)

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألاَّ يجاورنا إلاَّك ديَّارُ

من الشَّاذ الذي لا يُقاس عليه، فلا يمكن وقوعه ((بحسب قانون اللُّغة العربيّة وإنْ أمكنَ ذلك عقلاً...لأنَّ وضعه على أنْ يلي عاملَه))[٣].

لكنَّ ابن الانباري[٤] أجاز وقوعه في سعة الكلام، وسهَّلَ ابنُ يعيش[٥] وقوعه لأمرين، الأول: أنَّ فيه عدولاً إلى الأخفِّ الأوجز، والثَّاني: أنَّ (إلاَّ) بمعنى العامل من حيث إنَّها مقوِّية له.

والمتنبِّي أتى بالضَّمير المتَّصل بعد (إلاَّ) مرَّتين قال[٦]: (من السريع)

لم ترَ من نادمت إلاّكا لا لسوى ودك لي ذاكا

وقال أيضاً[٧]: (من الخفيف)

ليس إلاَّك يا عليَّ همام سيفه دون عرضه مسلولُ

ولم يصرِّح الشارح بمؤاخذة المتنبّي وتابع جمهور النحويِّين في القول بجوازها في ضرورة الشِّعر محتجاً بالشاهد المذكور، قال ((الأجود أنْ يقول إلا إيَّاك، ولكنَّه أتى بالضمير المتَّصل في موضع المنفصل، وهو جائز في ضرورة الشِّعر))[٨].

---

[١] ينظر: المقتضب ٢٦١/١، وشرح الكافية ٤٢٩/٢، وارتشاف الضرب ٤٧٦/١، وشرح ابن عقيل ٨٩/١-٩٠، وحاشية الصبان ١٠٩/١.

[٢] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد شرح المفصل ١٠١/٣، وشرح الكافية ٤٢٩/٢، ومغني اللبيب ٤٤١/٢، وخزانة الأدب ٤٠٥/٢.

[٣] حاشية الصبان: ١٠٩/١.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب ٤٧٦/١، وهمع الهوامع ١٩٦/١.

[٥] ينظر: شرح المفصل ١٠٣/٣.

[٦] التبيان: ٣٨٣/٢.

[٧] المصدر نفسه ١٥٦/٣.

[٨] المصدر نفسه.

وعلَّلَ الشَّارح سببَ عدم جواز وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) راداً على من يزعم أنَّها عاملة إذْ قال: ((والوجه أنْ يُقال: إلاَّ إيَّاك، لأنَّ (إلاَّ) ليس لها قوّة الفعل، ولا هي عاملة))[١].

إضافة (ذو) إلى الضَّمير

تُستعمل (ذو) التي بمعنى صاحب وصلةً لوصف الاسماء بما لا يصحُّ الوصفُ به إلاَّ بواسطة، كما استعمل (الذي) لوصف المعارف بالجمل و (أيّ) لمناداة ما فيه الألف واللام[٢]. لذلك لم يجز قطعه عن الإضافة ((لأنَّه ليس مقصوداً بذاته، وإنَّما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفةً))[٣] ولا تجوز إضافته إلى ما يصلح أنْ يقعَ صِفة من غير واسطة، فلا تقول (جاءني ذو قائم)، ولا إلى ما لا يصلح أنْ يقع صفة بالواسطة أو بغيرها، ((ولما كان جنس المضمرات والأعلام مما لا يقع صفة...لم يتوصل بـــ (ذو) إلى الوصف بها))[٤]. لكنَّ المتنبّي أضاف (ذو) إلى الضمير في قوله: (من الكامل)

سربٌ محاسنهُ حُرمت ذواتها   داني الصِّفات بعيد مَوْصُوفاتِها.

ولم يصرح الشارح بمؤاخذة المتنبِّي وذكر أنَّ المبرِّد يُجيزها إذْ قال: ((إضافة ذو وذوات إلى الضّمير لا يُجيزها البصريّون، وإنَّما أجازها المبرِّد))[٥]. ولم أجدَ ما نقله الشَّارح عن المبرِّد في كتبه ولا في كتب النحو الأخرى بل صرَّح المبرِّد بخلافه في المقتضب إذْ قال: ((ذو لا يضاف إلى المضمر، تقول: هذا ذو مالٍ، ولا تقول: المال هذا ذوه))[٦]. ويبدو أنَّ الشَّارح كان متابعاً لمن سبقه من الشُّرَّاح[٧] الذين نقلوا عن سيبويه منعهَا وعن المبرِّد جوازها.

---

[١] التبيان : ٣٨٣/٢.

[٢] ينظر: شرح المفصل ١/ ٥٣.

[٣] شرح الكافية: ٢٧٤/٢.

[٤] المصدر نفسه: الصفحة نفسها، وينظر شرح ابن عقيل ٥٤/١.

[٥] التبيان ٢٢٥/١.

[٦] المقتضب: ١٢٠/٣.

[٧] ينظر: الفسر ١١٦/٢، ومعجز أحمد ٣٠٦/٢، والواحدي ٢٧٧/١.

ومن الغريب حقاً أنْ ينقلَ أبو حيَّان (ت ٧٤٥هـ) عن الجمهور جوازها وينسب المنعَ إلى الكسائيّ (ت ١٨٩هـ) والنَّحاس (ت ٣٢٨هـ) والزبيديّ (ت ٣٧٩هـ)، إذْ قال : ((ذو وفروعه...وذوات يُضفن غالباً إلى اسم جنس ظاهر نحو: ذي علمٍ، والمنقول في كتب المتأخرين أنَّه لا يُضاف إلى مضمر إلا بالشِّعر. وقال ابن إصبع منع الكسائيّ إضافة ذي بمعنى صاحب إلى المضمر وتبعه النَّحاس والزبيديّ وأجاز ذلك غيرُ هؤلاء))[١].

والحقيقة أن سيبويه منع ذلك[٢] وتبعه المبرد[٣]وجعله الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) من كلام العامَّة، قال في بيت أبي العتاهية[٤]: (من الرمل)

إنَّما يعرفُ ذا الفضـــ ل مِـن النـــاس ذَووه

((وهو كثير في كلام العامَّة، دون كلام العرب، ولو كان له أصلٌ لوجب أنْ يجيء في المفرد وسائر المضمرات نحو: ذيهِ، وذاهُ، وذيكَ، وذِيكما، وذُوكُم، فَذِيكُمْ، وذوكَ، وذِيكَ، وذيكُنَّ، وذُوهُ، وذُوهُما، وذُوُهمْ، وذلك لا يقوله أحد))[٥].

ومنعه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أيضاً[٦].وجعله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) نادراً[٧]، وعدَّ الرضيّ (ت ٦٨٨هـ) ما جاء منه شاذاً[٨].

وخلاصة ذلك أنَّ ما عليه جمهور النحويِّين منعُ إضافة (ذو) إلى الضَّمير وما نقل من جواز ذلك عند قسمٍ منهم لم يثبت بدليل وربَّما أجازوه في ضرورة الشِّعر.

ومما تجدر الاشارة إليه أنَّ هناك من وجَّهَ بيت المتنبي توجيهاً آخر، إذْ رأى أنَّ المتنبِّي لم يُرد بـــ (ذوات) الصواحبَ وإنَّما أراد ذات الشيء، أيْ حقيقته ونفسه، فالذوات واقع على المحاسن أنفسها لا على السرب[١].

---

[١] ارتشاف الضرب ٢/٥١٢، وينظر همع الهوامع ٢/٥٠.

[٢] ينظر: الكتاب.

[٣] ينظر: المقتضب ٣/١٢٠.

[٤] ديوانه: ٤٧٤، وروايته: إنَّما يصطنع المعرو...فَ في الناسِ ذووهُ.

[٥] المقتصد ٢/٩٠٩.

[٦] ينظر: شرح المفصل ١/٥٣.

[٧] ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٩٢٧.

[٨] ينظر: شرح الكافية: ٢/٢٧٥.

وهذا القول مردود لما يأتي:

١-أنَّه يؤدي إلى أن (ذواتها) تفيد التوكيد، أي: بمعنى (أنفسها)، و (ذوات) ليست من ألفاظ التوكيد في العربية.

٢-أنَّه يخالف ما جاء في الشطر الثاني من البيت، لأنَّ التعبير عن بعد الموصوف وقرب الصفة يعزز ان المراد صواحب المحاسن.

٣-أنَّ المحاسن وكل ما يوصف بالقبح والجمال أمور معنوية ليس لها ذوات.

الوصف الرافع فاعلاً أو نائب فاعل يسدُّ مسدّ الخبر

يقسم النحويون المبتدأ على قسمين، مبتدأ له خبر نحو (زيدٌ قائمٌ)، ومبتدأ له فاعل أو نائب فاعل يسدُّ مسدَّ الخبر، وهو الوصف الواقع بعد نفي أو استفهام الرافع للظاهر نحو قولنا: ((أقائمٌ الزيدان)) و ((أمضروب العمران))[٢] ((وليس بشيء، بل لم يكن لهذا مبتدأ أصلاً من خبر، حتَّى بُحذف ويسدّ غيره مسدَّه، ولو تكلَّفت له تقدير خبر لم يتأتَّ، إذْ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبرَ له، فمن ثمَّ تم بفاعله كلاماً من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، ولهذا أيضاً، لا يُصغَّر ولا يُوصف ولا يُعرَّف ولا يثنَّى ولا يجمع إلاَّ على لغة أكلوني البراغيث))[٣] .

وأوجب البصريّون-إلا الأخفش-اعتماد الوصف الرافع فاعلاً أو نائب فاعلٍ على نفي أو استفهام قبله في حين أجاز الكوفيّون ومعهم الأخفش إعماله من غير اعتماد[٤]، واحتجُّوا بما ورد عن العرب نحو قول الشَّاعر[٥]: (من الطويل)

خبيرٌ بنو لِهبٍ فلا تكُ مُلغيا   مقالةَ لِهبّي إذا الطيرُ مَرَّتِ

---

[١] ذكر محقق الفسر انه وجد هذا الرأي في حاشية المخطوط، ينظر الفسر ٢/١١٥.

[٢] ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٨٩.

[٣] شرح الكافية ١/٢٢٥.

[٤] ينظر: الكتاب، وشرح المفصل ١/٩٦، وشرح الكافية ١/٢٢٦، وأوضح المسالك ١/١٣٥-١٣٦، وشرح ابن عقيل ١/١٩٢-١٩٥.

[٥] البيت مجهول القائل وهو من شواهد المقاصد النحوية ١/٥١٨، والتصريح ١/١٥٧، وهمع الهوامع ١/٩٤، والدرر اللوامع ١/٧٢، وشرح الاشموني ١/٩٠.

وأجازه ابن مالك على قبح[1] .

وذهب قسمٌ من النحويين إلى وجوب كون المرفوع بالوصف اسماً ظاهراً، فإنْ كان ضميراً منفصلاً تعيَّنَ كونُ الوصفِ خبراً مقدَّماً، والمرفوع به مبتدأ مؤخراً، وما عليه الجمهور جواز رفعِ الوصفِ الضميرَ المنفصل[2] . ومنه قوله تعالى: ﴿أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾[3]، وقول الشاعر[4]: (من الطويل)

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتُما　　　إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ

((فإنَّ القولَ بأنَّ الضميرَ مبتدأ كما زعم الزمخشريّ[5] في الآية مؤدٍّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبيّ، والقول بذلك في البيت مؤدّ إلى الإِخبار عن الاثنين بالواحد))[6].

وقد تناول الشّارح المسألة في شرحه، قال في قول الشاعر[7]: (من الوافر)

فخيرٌ نحنُ عِندَ النَّاسِ مِنكُمْ　　　إذا الدَّاعي المثوِّب قال يالا

((فلا يجوز أنْ يكونَ (نحن) مرفوعاً بالابتداء و (منكم) متعلِّق ب (خير) على أنْ يكونَ (خير) خبر المبتدأ، لئلاَّ يفصلَ (نحن) بين (خير) و (منكم)، ولكن يجوز أنْ يكون (نحن) توكيداً للضمير في (خير)، ويكون (خير) خبرَ مبتدأ محذوف، فكأنَّه قال: فنحن خيرٌ عند الناس منكم، وحَسُن حذف (نحن) الأولى التي هي مبتدأ لمجيء الثَّانية توكيداً للضمير في (خير)))[8] فأنت ترى أنَّ الشارح راح يقدِّر في

---

[1] ينظر: التسهيل: ٤٤.

[2] ينظر: شرح الكافية ٢٢٥/١، ومغني اللبيب ٥٥٧/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٢/١-١٩٣ هامش رقم "١"، وحاشية الصبان ١٩٠/١.

[3] "مريم": ٤٦.

[4] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد مغني اللبيب ٥٥٧/٢، وشذور الذهب: ١٨٠، والمقاصد النحوية ٥١٦/١، والتصريح ١٥٧/١، وهمع الهوامع ٩٤/١، والدرر اللوامع ٧١/١، وشرح الاشموني ٨٩/١.

[5] ينظر: الكشاف ٢٠/٣

[6] مغني اللبيب: ٥٥٧/٢.

[7] البيت لزهير بن مسعود الضبيّ، ينظر نوادر أبي زيد: ٢١، والخصائص ٢٧٦/١، ومغني اللبيب ٢١٩/١، وهمع الهوامع ١٨١/١.

[8] التبيان ٢٧٢/٢.

الكلام ما لا موجب له، ولم يشأ أنْ يقول إنَّ (نحن) فاعل سدَّ مسدَّ خبر المبتدأ (خير)، وهذا يعني أحد أمرين، الأوّل أنَّه لا يُجيز أنْ يكون الوصفُ مبتدأ من غير أنْ يسبقه نفي أو استفهام متابعاً بذلك البصريِّين، والثّاني أنَّه لا يجيز رفعَ الوصفِ الضميرَ المنفصل مخالفاً جمهور النحويّين. ومتابعاً عدداً من النحويين -منهم أبـــو علي الفارسيّ و ابن خروف- الذين سبقوه إلى هذا التَّـــأويل[1].

حذف نـــون مضـــارع ((كان))

مذهب جمهور النحويين انَّ نون (كان) تحذف من لفظ المضارع المجزوم شريطة ألاَّ توصلَ بضمير نصب ولا بساكن[2]، وهذا الحذف جائز غير لازم. وعلَّلوا ذلك بكثرة الاستعمال ومشابهة النُّون حروفَ المد واللين، أمـــَّا كثـــرة الاستعمال فمعناه ((أنَّ كان ويكون يعبَّرُ بهما عن كلِّ الأفعال، تقول كان زيدٌ يقوم، وكان زيدٌ يجلس، وما أشبه ذلك))[3]، وأمَّا مشابهة النُّون حروفَ المد واللين فمن قبل أنَّ حذفَها يكون علامة للجزم كما أنَّ حذفَ الواو والألف والياء علامات للجزم، وأنَّها تزاد ثانية وثالثة ورابعة وحروف المدّ كذلك، وأنَّ التَّنوين الذي هو نون ساكنة يقلب ألفاً عند الوقف وكذلك نون التَّوكيد الخفيفة، وأنَّ النُّون تدغم بالواو والياء[4].

وإنَّما لم يجز حذفها إذا وليها ساكن لأنَّها حينئذٍ ستفارق شَبهها حروفَ اللِّين من قبل أنَّها قويِّة بالحركة و ((الحذف ضرب من الإعلال والإعلال إلى السَّواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحرِّكات لقوَّتها))[5].

واجاز يونس[6] حذفها عند ملاقاة الساكن محتجاً بقول الشَّاعر[1]: (من الرمل)

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٩٤ (الهامش).

[2] ينظر: الكتاب ١/٣١٠، والمقتضب ٣/١٦٧، وارتشاف الضرب ٢/١٠١، وتخليص الشواهد: ٢٦٧، وشرح ابن عقيل ١/٢٩٩-٣٠٠، وحاشية الصبان ١/٢٤٥.

[3] شرح قصائد التسع (ابن النحاس) ١/١٢٦.

[4] ينظر: المقتضب ٣/١٦٧.

[5] الخصائص: ١/٨٩.

[6] ينظر: شرح الكافية ٤/٢١٠، وتخليص الشواهد: ٢٦٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٠، وخزانة الأدب ٤/٧٢.

لم يكُ الحقُّ سِوى أنْ هاجَهُ رسمُ دارٍ قَدْ تعفَّى بالسَّرر

وقوله[٢]: (من الطويل)

فإنْ لا تكُ المرآةُ أبدتْ وَسامةً فقدْ أبدتِ المرآةُ جبهة ضَيْغَمِ

وحمل أكثر النحويِّين البيتين على الشُّذوذ أو الضرورة الشعريّة[٣]، ومنهم من تمحَّلَ في التَّأويل إذْ ذهب إلى أنَّ الشَّاعر قد حذف النُّون قبل أنْ يأتي بالسَّاكن[٤]. كأنَّ اللُّغةَ أجزاءٌ مُنفصلة لا علاقة بينها.

وذهب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) والأشمونيّ (ت ٩٢٩هـ) إلى أنَّ البيتين لا ضرورة فيهما إذْ يمكن للأول القول ((لم يكن حقٌ) وللثَّاني ((فإنْ تكنِ المرآة...)) وردَّ الصَّبان قولهما بـ((أنَّ هذا أخصُّ من كلام الشَّاعر لأنَّ الشرط على هذا إخفاء الوسامة المقتضي ثبوتها في نفسها والشّرط على كلام الشّاعر عدم إبداء الوَسامة الصادق بانتفائها في نفسها))[٥].

والمتنبّي –على عادته في طرق كلّ غريب- حذف نون (يكن) وبعدها متحرِّك، قال: (من الكامل)

جَلَلاً كمَا بي فَلْيَكُ التَّبريحُ أغذاءُ ذا الرَّشأ الأغنِّ الشِّيحُ

وحاول الشَّارح أنْ يلتمس لأبي الطيّب العذر فاحتجَّ له بحجتين، الأولى: أنَّه ((لم يعتد بالحركة في النُّون، لما كانت غير لازمة ضرورة))[٦] والثَّانية: أنَّه ورد حذف نون (لكنْ) في قولِ الشَّاعر[٧]: (من الطويل)

---

(١) البيت لحسيل بن عُرْفطه الجاهلي، ينظر نوادر أبي زيد: ٧٧، والخصائص ١/٩٠، وشرح الكافية ٤/٢١٠، وخزانة الأدب ٤/٧٢.

(٢) البيت لخنجر بن صخر الاسديّ، ينظر تخليص الشواهد : ٢٦٨، وهمع الهوامع ١/١٢٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ؟ ، والضرائر: ١١٨، وتلخيص الشواهد: ٢٦٩، وحاشية الصبان ١/٢٤٥، وخزانة الأدب ٤/٧٢.

(٤) ينظر: المسائل العسكريات: ١٦٨، والوساطة: ٤٤١، وخزانة الأدب: ٤/٧٣.

(٥) حاشية الصبان ١/٢٤٥.

(٦) التبيان: ١/٢٤٣.

(٧) البيت للنجاشيّ الحارثيّ ،ينظر: الكتاب ١/٩، والخصائص ١/٣١٠، والأمالي للشجريَّة ١/٣٨٥، وشرح المفصل ٩/١٤٢، ومغني اللبيب ١/٢٩١، وخزانة الأدب ٤/٣٦٧.

فلستُ بآتيهِ ولا أستَطِيعهُ ولاكِ اسقني إنْ كان ماؤك ذا فضلِ

((وإذا جاز حذف النّون من " لكنْ " وقد حذف منها نون أخرى، جاز أنْ تحذف

من قوله: "فليكُ التَّبريحُ"))[1] . ومع هذا اعترف الشَّارح بقبح حذفها مع الإدغام وغرابته إذْ قال: ((وفيه قبح من وجه آخر، وهو أنه حذفَ النُّون مع الإدغام، وهو غريب جداً لأن من قال في بني حارث: بالحارث لم يقل في بني النَّجار "بنَّجار"))[2]. وقد سبق الشارح إلى هذا الكلام ابنُ جنيّ[3]، والواحدي[4] والخطيب[5] غير أن الشارح لم يصرح بسبقهم.

خـــلا ومـــا خـــلا:

ذهب سيبويه إلى أنَّ (خـــلا) فعلٌ يدلُّ على المجاوزة متضمنٌ معنى الاستثناء وفاعله (بعضهم)[6]. فإذا قلنا (جاءني القوم خلا زيداً) فالتَّقدير (جاءني القومُ خلا بعضهم زيداً) وهذا التَّقدير ((فيه نظر، لأنَّ المقصودَ في "جاءني القومُ خـــلا زيداً..أنَّ زيداً لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعضِ القوم إيَّاه وخلوّ بعضهم منه، مجاوزة الكلِّ وخلوّ الكلِّ، فالأولى أن نضمر فيها ضميراً راجعاً إلى مصدر الفعل المتقدِّم أيْ: جاءني القوم خلا مجيئهم زيداً"))[7]. ونُقِل عن الأخفش والفرّاء أنَّهما يُجيزان الجرَّ بـــ(خلا)[8] وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين[9]، وقال السيرافيّ ((ما أعلم خلافاً في جواز الجرِّ بـــ(خلا) إلاَّ أنَّ النَّصبَ بها اكثر))[10]

---

[1] التبيان ١/٢٤٣.

[2] المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[3] ينظر: الفسر ٢/١٦٩-١٧٠.

[4] ينظر: الواحدي ١/١٠٧.

[5] ينظر: الموضح ٢/٢٧-٢٨.

[6] ينظر: الكتاب ١/٣٧٧.

[7] شرح الكافية ٢/٨٩.

[8] ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣١٨، وهمع الهوامع ١/٢٣٣.

[9] ينظر: شرح المفصل ٢/٧٨، والمقرب: ١٨٣، وشرح الكافية ٢/٨٨-٨٩، ومغني اللبيب ١/١٣٣.

[10] شرح الكافية ٢/٨٩.

فإن دخلت عليه (ما) كان فعلاً لا غير عند الجمهور لأنَّ (ما) المصدرية تتطلب الفعل[1]. وأجاز الكسائيّ[2] والجرميّ[3] والفارسيّ[4] وابن جني[5] والربعيّ[6] وابن عصفور[7] الجرَّ بها مقرونةً بـــ(ما) إذْ عدُوا "ما" زائدة. وردَّه ابنُ هشام بقوله: ((فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأنَّ "ما" لا تُزاد قبل الجارِّ والمجرور، بل بعده، نحو ﴿عمَّا قليل[8]﴾، ﴿فبما رحمةٍ﴾[9] وإنْ قالوه بالسَّماع فهو من الشُّذوذ بحيث لا يُقاس عليه))[10] وعدَّهُ في موضع آخر نادراً[11].

وتناول الشارح المسألة في أثناء شرح بيت المتنبي: (من الخفيف)

كلُّ شيءٍ من الدماء حرامٌ　　　شُربُهُ ما خلا دمَ العنقود

ونقل عن ابن جني قوله: ((إذا أسقطت "ما" جررت، وكان أقوى من النصب لاحتماله إياه))[12] . في حين ذهب هو إلى وجوب النصب بـــ(خلا) إذا سبقت بـــ(ما) ووجوب الجر بها إذا تجردت من "ما". وقد سبق الشارح إلى القول بوجوب الجر بـــ(خلا) في حال تجردها من "ما" أبو جعفر النحاس[13].

---

(1) ينظر: شرح المفصل ٢/٧٨، وشرح الكافية ٢/٨٩، وارتشاف الضرب ٢/٣١٨، والجنى الداني: ٤١٤، ومغني اللبيب: ١/١٣٣.

(2) ينظر: الجنى الداني: ٤١٤، ومغني اللبيب ١/١٣٤.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٢، والاستغناء في أحكام الاستثناء: ١٠٨، ومغني اللبيب ١/١٣٤.

(4) ينظر: الجنى الداني : ٤١٤، ومغني اللبيب ١/١٣٤، وفي المقتصد ٢/٧١٥ لم يجوز إلا النصب .

(5) ينظر: مغني اللبيب ١/١٣٤، وهمع الهوامع ١/٢٣٣. وفي الفسر ٢/٣١٣ خلاف في ذلك.

(6) ينظر: الجنى الداني: ٤١٤، ومغني اللبيب ١/١٣٤.

(7) ينظر: المقرب : ١٩١.

(8) "المؤمنون": ٤٠

(9) " آل عمران": ١٥٩.

(10) مغني اللبيب: ١/١٣٤.

(11) ينظر: المصدر نفسه ١/٣١٤.

(12) التبيان: ١/٣١٨، وفي الفسر ٢/٣١٣، ((تنصب "الدم" إذا جئت بـــ"ما" لا غير، فإن لم تجئ بها جررت، والنصب جائز))

(13) ينظر: التفاحة في النحو: ٢٦.

إعراب الاســـم الواقع بعد مُــذ ومنــذ

تقول العربُ (ما رأيته مُــذْ يومان) و (ما رأيته مُنــذُ ليلتان) فترفع ما بعد (مُذ) و (منذ) وتقول (ما رأيته مُذْ يومين) و (ما رأيته مُنذُ ليلتينِ) فتجرّ ما بعدهما.

واختلف النحويّون في إعراب الاسم الواقعِ بعدهما والخلاف يعود إلى اختلافهم في (مُذ) و (منذ). فقد ذهب قسم من النحويّين إلى أنَّ (مُنذ) مُركَّبة من (مِنْ) و(إذْ) فحذفت همزة (إذْ) وركبت مع (مِنْ) وضُمَّت الميمُ للفرق بين حال الإفراد وحال التَّركيب. ومعلومٌ أنَّ (مِنْ) يطلب الاسمَ و (إذْ) يطلب الفعلَ، فجرُّ الاسم بعدها باعتبار (مِنْ) ورفعه باعتبار (إذْ) والتَّقدير (ما رأيته مُذ مضى يومان) و (ما رأيته منذ مضى ليلتان). واحتجُّوا لذلك بحجتين، الأولى: أنّ الرفع بـــ(مُذ) أجود والجرُّ بـــ(منذ) أجود. فالأوّل تغليباً لـــ(إذْ)، والثاني تغليباً لـــ(من) لظهور نونها، والثّانية: أنَّا لو سمَّيْنا بـــ(مُذ) لقُلنا في تصغيره (مُنَيذ) وفي تكسيره (أمناذ) فظهور النُّون دليل على أنَّ (مُذ) و(منذ) أصلهما واحد.

ومن النحويين من يرى أنَّ الاسمَ المرفوع بعد (مُذْ) و (مُنذ) إنَّما رفع لوقوعه خبراً لهما لأنّهما تعنيان (الأمَد) والتَّقدير في قولنا (ما رأيته منذُ يومان) (ما رأيته أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان)، وإنَّما بُنيا لتضمّنها معنى (مِن) و (إلى) والتَّقدير من أوّل الوقت إلى آخره. وبُنيت (مُذ) على السُكون لأنه الأصل في البناء، وبُنيت (مُنذُ) على الحركة لاجتناب التقاء السَّاكنين واختاروا الضمَّ إتباعاً لحركة الميم.

وقد نسب صاحبُ الإنصاف هذا القولَ إلى البصرييِّن، والحقيقة أنَّ سيبويه لم يذكر المسألة وإنَّما هو رأي المبرِّد[١] وخالفه الزجاجيّ[٢]؛ إذ يرى أنه لا يجوز فيما بعد (مُنذُ) إلا الجر ويرتفع ما بعد (مُذ) على الابتداء و (مُذ) خبره. وللفرّاء رأي ثالث في المسألة، إذ يرى أنَّ أصل (مُنذ) (مِن) و (ذو) التي هي بمعنى

[١] ينظر: المقتضب ٣/٣٠-٣١.

[٢] ينظر: الجمل : ١٥٠، والنحو في شروح ديوان المتنبّي: ٥١.

(الذي) في لغة طيِّئ والاسم الذي بعدها خبر لمبتدأ محذوف، ومعلوم أنَّ حذفَ المبتدأ من صلة الموصول جائز[١].

وردَّد الشَّارح ما قاله النحويّون في المسألة ولم يزد على قولهم شيئاً[٢]، لكنَّه نقل لنا رأيين فيها أحدهما لابن جني والآخر للخطيب في أثناء شرح بيت المتنبّي[٣]: (من الطويل)

إلى اليومِ ما حَطَّ الفِداءُ سُرُوجَهُ   مُذ الغَزْوُ سارٍ مُسرِجُ الخيلِ مُلجِمُ

فابن جني يرى أنَّ (الغَزْو) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره واقع، او كائن. أمّا رواية الجرّ فإنَّه مجرور بالإضافة والتّقدير (مُذ زمنِ الغزوِ) فحذف المضاف.

أمَّا الخطيب فإنَّه يجعل (الغزو) مجروراً بــ(مُذ) التي هي بمعنى (في) والتّقدير (في الغزو).

المصـــادر المُثنَّـــاة

وردت في اللغةِ العربيَّة مجموعةٌ من المصادر السماعيَّة بصورة المثَّنى نحو: "لبيّكَ، دواليكَ، حنانيكَ" ((وكأنَّ هذه التَّثنية أشدُّ توكيداً))[٤] ويُراد بها كثرة الإتيان بالفعل[٥].

وثمة خلافٌ بين النحويّين في بنية هذه المصادر، فقد ذهب الخليل إلى أنَّ الياءَ في (لبيك) للتثنية، تقول العرب لبَّ بالمكان إذا أقام فيه وثنِّي على معنى التَّأكيد فقالوا (لبيّك) بمعنى إلباب بعد إلباب أي: إقامة بعد إقامة. في حين ذهب يونس إلى أنَّ (لبيّك) ليس بمثنى، وإنَّما هو اسمٌ مفرد ياؤه منقلبة عن ألفاكما قلبت ألف (على) و (إلى) ياءً حينما أُضيفا إلى الضمير.

---

[١] ينظر: المقتضب ٣/٣٠-٣١، والإنصاف (م ٥٦) ١/٣٨٢-٣٩٣، وشرح المفصل ٤/٩٣-٩٥، وشرح الكافية ٣/٢٠٨، والأشباه والنظائر ٣/٣٥٢.

[٢] ينظر: التبيان ٢/٢٦٢، ٤/٨٧-٨٨، ٢١٩.

[٣] ينظر: المصدر نفسه ٤/٨٨.

[٤] الكتاب ١/١٧٥.

[٥] ينظر: المصدر نفسه ١/١٧٥.

وتابع سيبويه رأيَ أستاذه الخليل في تثنية هذه المصادر مستشهداً بقول الشَّاعر[1]: (من المتقارب)

دعوتُ لما نابني مِسوراً   فَلَبَّى فلبَّيْ يَدي مِسورِ

فلو كان الأمرُ كما قال يونس لَوجب أنْ يقولَ (فلبَّى يدىْ) لأنَّ الألفَ في (على) و(إلى) لا تُقلب ياءً حينما تضاف إلى الاسم الظاهر[2].

وقد عرض الشَّارح المسألة في ثلاثة مواضع[3] شارحاً آراء المختلفين وحججهم من غير ترجيح في موضعين، لكنَّه تابع الخليلَ وسيبويه في الموضع الثَّالث، قال في بيت المتنبي، (من المتقارب)

دواليْكَ يا سيفَها دَوْلَةً   وأمركَ يا خيرَ من يأْمُرُ

((دواليكَ: نصب على المصدر أيْ: دالتْ لك الدَّولةُ دولاً بعد دول، وهذا من المصادر التي استعملت مُثنَّاة، وهو للتَّأكيد. ومثله لبيّك و سعديكَ وحنانيكَ))[4].

وقد نقل الشارحُ رأياً ثالثاً في المسألة؛ إذ قال ((قال قومٌ: أرادوا بقولهم لبيّك: إلبابين، أيْ إجابة بعد إجابة، فثُقل عليهم، فرخِّم ليكون أخفَّ، وحذفوا النُّون لمَّا أضافوا إلى الكاف))[5].

وهذا الرأي-وإنْ كان أقربَ إلى رأي الخليل-إلاَّ أنَّه لا يخلو من التعسَّف والتكلَّف.

والحقيقة أنَّه لم يرد عن العرب استعمال هذه المصادر مُضافة إلى المظهر إلاَّ في البيت المجهول القائل الذي أورده سيبويه، فالأولى أنْ لا يُلتفت إليه، ولا سيما أنَّ تلك المصادر سماعيّة لا يُقاس عليها فلا طائل إذن تحت هذا الجدال العقيم الذي لا يخدم اللغة بشيء.

---

[1] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد الكتاب ١/١٧٦، والمحتسب ١/٧٨، ٢/٢٣، وشرح المفصل ١/١١٩، وشرح الكافية ١/٣٢٩، وهمع الهوامع ١/١٩٠.

[2] ينظر: الكتاب ١/١٧٤-١٧٧، والمحتسب ١/٧٨-٧٩، وشرح المفصل ١/١١٨-١١٩، وهمع الهوامع ١/١٨٩-١٩٠، وخزانة الأدب ١/٢٦٨-٢٧٠.

[3] ينظر: التبيان ١/٧٠، ٢/٩٢، ٣٨٠.

[4] المصدر نفسه: ٢/٩٣.

[5] التبيان ٢/٣٨٠.

عمل اسم الفاعل

تقول (أنا ضاربٌ زيداً) و (أنا ضاربُ زيدٍ) فالأوّل على إعمال اسـم الفاعل (ضارب) عمل فعله ونصب (زيداً) به والثَّاني على الإضافة.

وحصر البصريون عمل اسم الفاعل عملَ فِعله بدلالته على الحال والاستقبال ومنعوه في المضيّ فلا تقول (أنا ضاربٌ زيداً أمسِ) بل تجب الإضافة (أنا ضاربُ زيدٍ أمسِ).

أما الكسائيّ فقد جوّز إعماله في الأزمنة الثلاثة. محتجاً بقوله تعالى: ﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيهِ بالوصيد﴾[١] إذْ أعمل اسمَ الفاعل (باسط) والكلام يدلُّ على المضيّ. في حين حمل البصريون الآية الكريمة على أنَّها حكاية عن حال ماضية[٢].

وتابع الشَّارح الكسائيّ في المسألة إذْ قال: ((قيل لبعض النُّحاة ما تقول في رجلٍ قال زيدٌ قاتلُ بكرٍ، وقال آخر: عمرو قاتلٌ بكراً، أيْ بالتّنوين؟ فقال: زيدٌ قتل وعمرو لم يقتل. وقد جاء القرآن بخلاف هذا إلاَّ أنْ يتأول. قال تعالى في المستقبل: ﴿إنْ كلُّ من في السَّموات والأرضِ إلاَّ آتي الرحمنَ عبداً﴾[٣]. وقال في الماضي: ﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾[٤]))[٥].

حذف نون اسم الفاعل المجموع جمع سلامة والمعرَّف بــ(أل) وبقاء عمله

جوَّز أكثر النحويّين في اسم الفاعل المُثنَّى والمجموع المعرَّف بــ(أل) العملَ والإضافة، فمن أعمله أثبت نونَه إذ لا مسوِّغَ لحذفها، ومن أضافة حذف نونَه للإضافة[٦]. قال سيبويه: فإذا ثنَّيت أو جمعتَ فأثبتَّ النونَ قلت هذان الضاربان

---

[١] الكهف: ١٨.

[٢] ينظر: الأصول في النحو ١/١٢٥-١٢٦ ، والمقتصد ١/٥١٢، والمقرب: ١٣٧، وشرح الكافية ٣/٤١٧-٤١٩، وشرح التصريح ٢/٦٥-٦٦.

[٣] مريم: ٩٣.

[٤] الكهف: ١٨.

[٥] التبيان ١/١٠٥.

[٦] ينظر: الكتاب ١/٩٤-٩٥، والمقتضب ٤/١٤٤-١٤٦، والمقتصد ١/٥٢٨.

زيداً، وهم الضاربون الرجلَ...فإن كففتَ النونَ جَررْتَ وصار الاسمُ داخلاً في الجارّ وبدلاً من النُّون لأنَّ النونَ لا تعاقب الألفَ واللاَّم))[1]. فمن إعماله قول الشَّاعر[2]: (من البسيط)

الضاربون عُميراً في بيوتهم بالتلِّ يوم عُمَيْرٌ ظالمٌ عادِ

ومن إضافته قول الشاعر[3]: (من الكامل)

الفارجو بابِ الأميرِ المُبهَمِ

وقد تُحذفُ النُّون من غير إضافة، من ذلك قول الشاعر[4]: (من المنسرح)

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتِيهِم من ورائنا نَطَفُ

وعلَّلَ سيبويه ذلك بقوله: ((لم يُحذف النُّونَ للإضافة ولا ليعاقبَ الاسمُ النونَ ولكن حذفوها كما حذفوها من (اللذينِ) و (الذينَ) حين طال الكلام وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسم الآخر))[5] فـ(اللاّم) في قولنا: (هذان الضاربا زيداً) موصولة ولمَّا طالت الصِّلة بنصب المعمول حذفوا النُّون تخفيفاً[6] ((والدليل على ذلك حذفهم النُّون مما لم يُشتق من فعل، ولا تجوز فيه الإضافة فيحذفون لطول الصِّلة، فمن ذلك قول الأخطل[7]: (من الكامل)

أبني كُليب إنَّ عميَّ اللَّــذا قَتلا الملوك وفكَّكا لأغْلالا

فحذف النون من اللذين. وقال الأشهب بن رميلة[8]: (من الطويل)

وإنَّ الذي حانَتْ بفلجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ[9].

---

[1] الكتاب: ٩٤/١-٩٥.

[2] البيت للقطامي: ديوانه : ٨٨.

[3] نسبه سيبويه إلى رجل من بني ضبة، وأورده المبرد من غير نسبة ، ينظر: الكتاب ٩٥/١، والمقتضب ١٤٥/٤.

[4] البيت لقيس بن الخطيم، ملحقات ديوانه: ٢٣٨، وروايته (وكف) بدل (نطف).

[5] الكتاب ٩٥/١.

[6] ينظر: الأصول في النحو ١٢٦/١، والجمل:٨٨، وشرح الكافية ٤٢٣/٣-٤٢٤.

[7] ديوانه ١٠٨/١.

[8] البيت من شواهد الكتاب: ٩٦/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، والأمالي الشجرية: ٣٠٧/٢، ومغني اللبيب: ١٩٤/١، وهمع الهوامع ٤٩/١، ٧٣/٢.

[9] المقتضب ١٤٥/٤-١٤٦.

وهذا ما علَّلَ به الشَّارح حذفَ المتنبّي النونَ في قوله: (من الطويل)

أطعناك طوعَ الدهرِ يا ابن ابن يوسف   لشهوتنا والحاسدو لكَ بالرَّغْمِ

قال: ((وقوله "حاسدو" حذف النُّون، لأنَّه شبَّهه بالاسم الموصول، كأنّه قال: والذين حسدوك، وقد جاء مثله في الشِّعر الفصيح. قال عبيد بن الأبرص[١]: (من الرمل)

ولقد يغنى به جيرانُكَ الْـــ   مُمْسِكُو مِنكَ بأسبابِ الوصالِ

أراد الممسكون. وأنشد سيبويه[٢]: (من المنسرح)

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا   يأتيهم من ورائهم وَكفُ

أراد (الحافظون)، لذلك نصبَ العورةَ، وقرأ أبنُ مُحيصن ﴿والمقيمي الصَّلاةَ﴾[٣] بالنَّصب[٤])).

وقال الشَّارح بحذف نون (اللَّذىْ) في قول المتنبي: (من الطويل)

فوا أسفاً ألاّ أُكبَّ مُقبِّلاً   لرأسك والصدر اللذي مُلئا حَزما

لكنه ذكر أن قوماً يرون أنَّ حذف النون لغة في تثنية الذي[٥]. وتجدر الاشارة إلى أن ابن الشجري نسب هذا القول إلى الكوفيين[٦]، وهو ما ذهب إليه العينيّ أيضاً، إذ نسب تلك اللغة إلى بني الحارث وبعض بني ربيعة[٧].

<u>الفصل بين أفعل التَّفضـــيل ومعموله</u>

من المعلوم أنَّه لا يجوز الفصل بين (أفعل) التفضيل ومعموله بأجنبيّ، فلا تقول زيدٌ أفضل وخالدٌ خُلُقاً، لكنَّ المتنبِّي فعل ذلك في قوله: (من الكامل)

المجدُ أخسرُ والمكارمُ صفقةً   من أنْ يعيشَ بها الكريمُ الاروعُ

إذ فصل بين (أخسر) ومعموله (صفقةً) بـــ(المكارم) المعطوفة على (المجد).

---

[١] ديوانه: ١٢٠، وروايته (اصحابك) بدل (جيرانك).

[٢] الكتاب: ٩٥/١، وسبق تخريج البيت.

[٣] الحج: ٣٥، والقراءة في معاني القرآن للفراء ٢٢٥/٢، والكشاف ١٥٧/٣، ومعجم القراءات ١٨٠/٤.

[٤] التبيان: ٥٧/٤.

[٥] ينظر:المصدر نفسه: ١٠٦/٤.

[٦] ينظر: الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢.

[٧] ينظر: المقاصد النحوية ٤٢٥/١، واللهجات العربية في التراث ٦٨٩/٢-٦٩٢.

ولم يؤاخذ الشّارح أبا الطيّب، وإنَّما حاول توجيه البيت وتسويغه، إذ حملهُ على وجهين[١]:

الأوّل: أنَّ (صفقةً) منصوبة بفعل مضمر دلَّ عليه (أخسر)، والتقدير: (المجد أخسر والمكارم أيضاً خسرت صفقةً)، فدلَّ (أخسر) على خِسر كما دلَّ (أعلم) في قوله تعالى: ﴿إنَّ ربَّكَ هو أعلم من يضلُّ عن سبيله﴾[٢] على (يعلم) فراراً من إضافة (أعلم) لما بعده[٣]، لأنَّ (أفعل) إذا أُضيف إلى شيء كان جزءاً منه[٤] والله تعالى لا يكون بعض الضَّالين. وحمل (أفعل) على الفعل سائغ في العربيّة لأنَّ فيه معنى الفعل[٥] قال النَّحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿لنعلم أيَّ الحزبين أحصى لِما لبثوا أمداً﴾[٦] ((أمداً منصوب عند الفراء[٧] من جهتين: إحداهما التفسير، والأخرى بلبثهم أيْ: بلبثهم أمداً . قال أبو جعفر: والجهة الأولى أولى؛ لأنَّ المعنى عليها. فان قال قائل كيف جاز التَّفريق بين أحصى وأمداً ؟ وقولك: مرَّ بنا عشرونَ اليومَ رجلاً قبيحٌ، فالجواب أنَّ هذا أقوى من عشرين لأنَّ فيه معنى الفعل))[٨]. فأنت ترى أنَّ النحاس جوز الفصل بين (أفعل) ومعموله لأنَّ فيه معنى الفعل.

وتجدر الاشارة إلى أن الطبري ردَّ قول من قال بحمل (أعلم) في الآية السابقة على (يعلم) بقوله: ((وهذا الذي قاله قائل هذا التأويل إن كان جائزاً في كلام العرب فليس قول الله تعالى ذكره: "إنَّ ربك هو أعلم من يضل عن سبيله" منه. وذلك انه عطف عليه بقوله: "وهو أعلم بالمهتدين" فأبان بدخول الباء في المهتدين

---

[١] ينظر: التبيان ٢/٢٧١-٢٧٢.

[٢] الانعام: ١١٧.

[٣] ينظر: جامع البيان ١٢/٦٦، والجامع لأحكام القرآن ٧/٧٢.

[٤] جاء في المقتضب ٣/٣٨ ((ولا يضاف أفعل إلى شيء إلا وهو بعضه؛ كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم. ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً؛ لأنه ليس منهم)).

[٥] ينظر:المقتضب ٣/٢٤٨.

[٦] الكهف: ١٢.

[٧] ينظر: معاني القرآن ٢/١٣٦.

[٨] إعراب القرآن ٢/٢٦٨.

أنَّ "أعلم" ليس بمعنى "علم"، لأن ذلك إذا كان بمعنى "يفعل" لم يوصل بالباء، كما لا يقال: "هو يعلم بزيدٍ"، بمعنى "يعلم زيداً "))[1].

والثاني: أن تكون (المكارم) معطوفةً على الضمير المستكن في (أخسر) لا على (المجد) والتَّقدير: (المجد أخسر هو والمكارمُ صفقةً) لأنَّ الضميرَ في (أخسر) لا يُعدُّ أجنبياً منه فلا يكون قد فصل بين (أخسر) و (صفقة) بأجنبيّ.

وكلام الشارح يوجب العطفَ على ضمير الرفع المتَّصل من غير توكيد أو فصل، وهذا ممتنع عند البصريّين إلاَّ على قبح في ضرورة الشعر[2]. وإنَّما أجازها الشَّارح لأنَّه كوفيّ كما أنَّ الشاعر كوفيّ أيضاً.

إثبات هاء السكت في الوصل

تلحق آخرَ الاسمِ المندوب ألفٌ تسمّى ألف الندبة ((لأنَّ النُّدبة كأنَّهم يترنَّمون فيها))[3] وتلحق بعد ألف النُّدبة ((هاء تسمى هاء السَّكت وإنَّما أُلحقت الهاء ليكون أوضح للألف لأنَّها خفيَّة))[4]. فنقول: (وازيداهْ). وهذه الهاء تثبت في الوقف وتحذف في الوصل[5] . وأجاز الفرَّاء إثباتها في الوصل محرَّكة وأنشد[6]: (من الرجز)

يا ربَّ يا ربَّاهُ إيَّاكَ أسلْ   غفراءُ يا ربَّاهِ من قبلِ الأجلِ

وأنشد قول الآخر[7]: (من الرجز)

يا مرحباهُ بحمارٍ ناجيهْ   إذا أتى قرَّبته لِلسانيَهْ

وللكوفيِّين شواهدُ أُخر في ذلك.

---

[1] جامع البيان ٦٦/١٢، وينظر الجامع لأحكام القرآن ٧٢/٧.

[2] ينظر: الإنصاف: (م ٦٦) ٤٧٤/٢.

[3] الكتاب: ٣٢١/١.

[4] الكتاب ٣١٧/١، وينظر المقتضب ٢٦٨/٤، وشرح المفصل ١٣/٢-١٤.

[5] ينظر الكتاب: ٣٢٢/١، والمقتضب ٢٦٨/٤، وشرح المفصل ١٤/٢.

[6] ينظر: معاني القرآن ٤٢٢/٢، والبيت مجهول القائل وهو من شواهد شرح المفصل ٤٧/٩، وشرح الكافية ٢٦١/٣، وخزانة الأدب ٢٦٢/٣.

[7] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد المنصف ١٤٢/٣، والخصائص ٣٥٨/٢، وشرح الكافية ٤٢٠/١، وخزانة الأدب ٤٠٠/١.

فمن حرَّكها بالكسر فخشية التقاء السَّاكنين، ومن حركها بالضم بعد الألف والواو فقد شبَّهها بـــ(هاء) الضمير، ومن حرَّكها بعد الألف بالفتح فلمناسبة الألف[١].
والبصريّون لا يجيزون إثباتَها في الوصل محركةً ويحملون ما جاء من الشواهد على الضرورة الشعريّة، ووصفه الزمخشريّ باللحن[٢]، وقال ابن يعيش فيه: ((لحن وخروج عن كلام العرب...أما قوله "يا مرحباهُ بحمارٍ ناجيه" فضرورة، وهو رديء في الكلام))[٣].
وقد أثبتها المتنبّي –على عادته في الولوج إلى كلِّ غريب-محرَّكةً بالضم في قولهِ: (من البسيط)

واحرَّ قلباهُ مِمَّن قَلبهُ شبمُ   ومن بجسمي وحالي عندهُ سَقمُ

وقد يحتج لأبي الطيّب فيقال إنَّه أجرى الوصلَ مُجرى الوقف فيردُّ ابن جنيّ بقوله: ((في هذا أمران: أحدهما مكروه، والآخر خطأ فاحش، أمَّا المكروه فإثباتها في الوصل على حدِّ إثباتها في الوقف، ضرورة مُستقبحة للمحدث، وسبيل مثلها أنْ لا يقاس عليه إلا على استكراه، وأمَّا الخطأ...فالذي رامَ إثباتها متحركة، لا على حدِّ الوصل أجراها فيحذفها، ولا على حدّ الوقف أجراها فيسكّنها، ولا تُعلم منزلة بين الوصل والوقف يُرجع إليها))[٤].
وقد يحتجُّ له بما رواه الكوفيون أو بما ذهب إليه أبو زيد[٥] إذْ شبَّه هاءَ السَّكت بحرف الإعراب فيردُّ ابن جنيّ بقوله: ((أمَّا ما رواه الكوفيّون فشاذٌّ عندنا، وأمَّا ما ذكره في نوادره أبو زيد: من أنَّهم شبَّهوا الهاءَ بحرف الإعراب، فلا وجهَ له، ولو كانت الهاء في (قلباه) مشبَّهةً بحرف الإعراب لما جاز فتحها ولا ضمُّها، ولوجب جرُّها بإضافة حرّ إليها))[٦].

---

[١] ينظر: شرح الكافية ٤١٩/١-٤٢٠، وخزانة الأدب ٥٩٢/٤.
[٢] ينظر: شرح المفصل ٤٦/٩.
[٣] المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
[٤] التبيان ٣٦٣/٣.
[٥] لم أعثر على كلام أبي زيد في نوادره.
[٦] التبيان ٣٦٣/٣.

وإذا كان ابن جنيّ قد أنكر وجودَ منزلة بين الوصل والوقف فإنَّه قال بخلاف ذلك في كتابه (الخصائص)، قال في (باب في الحكم يقف بين الحكمين)[1] في قوله الشَّاعر[2]: (من الرجز)

يا مرحباهُ بحمارٍ ناجيهْ   إذا أتى قرَّبته لِلسانيَهْ

((فثبات الهاء في "مرحباه" ليس على حدِّ الوقف، ولا على حدّ الوصل. أمَّا الوقف فيؤدن بأنَّها ساكنة: يا مرحباهْ. وأمَّا الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً: يا مرحبا بحمارٍ ناجيه. فثباتها إذاً في الوصل متحرِّكة منزلة بين المنزلتين))[3].

وفي قول المتنبي (واحرَّ قلباه) وهن آخر هو إسقاط الياء، ((وإنَّما الوجه "واحرَّ قلبياه"))[4] لأنَّ النحويين لم يجيزوا حذفَ الياء في مثل هذا الموضع، فإذا أردتَ ندبةَ (غلامَ غلامِك) قلت (واغلامَ غلامياه) بإثبات الياء وإنَّما أجازوا حذفها من نحو قولك: (واغلاماه) لأنَّ غلامَك هنا هو المقصود بالنِّداء بخلاف (غلامك) في قولك (واغلامَ غلامياه)[5].

وقد عرض الشَّارح[6] المسألة ونقل كلاماً طويلاً لابن جنيّ فيها لكنَّهُ لم يؤاخذ أبا الطيِّب وذكر أنَّها لغةُ قومه واحتجَّ له في إثبات الهاء في الوصل بأبيات الكوفيّين المعروفة وبقراءتي ابن ذكوان وهشام في قوله تعالى: ﴿فبهداه اقتدهِ﴾[7] إذ قرأ الأوَّل بكسر الهاء وإثبات الياء وصلاً، وقرأ الثَّاني بكسر الهاء. وذكر الشَّارح أنَّه استوفى علَّة ذلك في كتابه الموسوم بـــ(الروضة المزهرة في شرح كتاب التذكرة)، والشَّارح لا يرى أنَّ أبا الطيّب قد حذف الياء وإنَّما ((كان الأصل قلبي، فأبدل من الياء ألفاً طلباً للخفَّه، والعرب تفعل ذلك في النِّداء))[8]. فالشَّارح

---

[1] ينظر: الخصائص ٢/٣٥٦.
[2] سبق تخريج البيت.
[3] الخصائص ٢/٣٥٩.
[4] ينظر:الوساطة: ٤٦٤.
[5] ينظر: الكتاب ١/٣١٨، ٣٢٢، والمقتضب ٤/٢٥٠-٢٥٣، ٢٧١، وحاشية الصبان ٣/١٧١.
[6] ينظر: التبيان ٣/٣٦٢.
[7] الانعام: ٩٠، والقراءة في الجامع لأحكام القرآن ٧/٣٦، والبحر المحيط ٤/١٧٦، ومعجم القراءات ٢/٢٩١.
[8] التبيان ٣/٣٦٣.

إذن يرى أنَّ المتنبّي قلب الياء ألفاً وحرَّكَ ما قبلها بالفتح استخفافاً ثم حذف الألف حين أتى بـــ(ألف) النُّدبة كما تقول في ندبة (موسى) (واموساه). وهذا الذي ذكره الشَّارح موجود في كلام العرب، فقد أنشد سيبويه قولهم[1]: (من الرجز)

يا ابنةَ عَمَّا لا تَلومي واهْجَعي

فقد أبدل الشَّاعر من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفاً، لاستثقال الكسرة والياء مع كثرة الاستعمال وإنَّما أجاز سيبويه[2] والمبرِّد[3] ذلك في قولهم يا ابن عمَّ وابن أمَّ دون غيرهما من الأسماء لكثرة استعمالها ((ألا ترى أنَّ الرجلَ منهم يقول لمن لا يعرف، ولمن لا رحم بينه وبينه: يا ابن عمَّ، ويا ابن أمَّ حتَّى صار كلامـــاً شائعاً مُخرَّجاً عمَّن هو له))[4].

---

[1] ينظر: الكتاب: ٣١٨/١، والرجز لأبي النجم العجليّ، وهو من شواهد المقتضب: ٢٥٢/٤، والمحتسب ٣١٨/٢، وشرح المفصل ١٢/٢، وهمع الهوامع ٥٤/٢.

[2] ينظر: الكتاب ٣١٨/١.

[3] ينظر: المقتضب ٢٥١/٤.

[4] المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

الحمد لله الذي ختم بمحمدٍ الرسل، وأوضح به وبآل بيتهِ السُبل. اللهم صلِّ عليه وعليهم صلاة دائمة زاكية.

أما بعد:

فبعد رحلة البحث الطويلة توصلت إلى النتائج الاتية:

١-أثبت البحث بما لا يقبل الشك صحة ما ذهب إليه الدكتور المرحوم مصطفى جواد في انتفاء نسبة الشرح إلى أبي البقاء العكيريّ. ومن المرجح أن يكون عنوان الشرح سببًا في الإيهام في نسبته إلى العكبريّ، لأنَّ الشرح موسوم بـــ(التبيان في شرح الديوان)، وللعكبري إعراب للقرآن هو (التبيان في إعراب القرآن). ولم يقف البحث على دليل قاطع لتأييد ما ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد في نسبة الشرح إلى ابن عَدلان، بل على العكس من ذلك أبرز الحث مجموعة من التساؤلات والشكوك التي تقدح بنسبته إليه، وأبرز البحث شخصاً آخر يمكن نسبة الشرح إليه هو الحسين الإربليّ الكوراني. غير أنه لم يقف على دليل قاطع يثبت نسبته إليه. ويبقى أمر نسبة الشرح للزمن عسى أنْ ينفض من الغبار وينسبه إلى مؤلفه.

٢-اتبع الشارح في شرحهِ منهجاً تكامليًــا يقوم على شرح البيت الشعري بجميع جوانبه اللغويّــة والنحويّــة والأدبيّة زيادة على تضمينهِ شرحهُ مختلف صنوف المعرفة، ساعدته على ذلك غزارة علمه وسعة ثقافته. وقد اعتمد الشارح كثيراً على الشراح الذين سبقوه وفي مقدمتهم ابن جني، وكان حريصاً على إيراد كل مل قيل من آراء مختلفة في البيت الواحد فجاء شرحه متضمنا الشروح السابقة.

٣-اهتمَّ الشارح بأدلة الصناعة وفي مقدمتها السماع، وكان كثير الاهتمام بالقراءات القرآنية، ولم يستشهد بالحديث الشريف إلا في مجال دلالة الألفاظ، واستشهد بعدد كبير من الشواهد الشعرية.

٤-أقر الشارح بوجود التطور الدلالي والترادف والاشتراك اللفظي والتضاد في اللغة، وكان مولعًــا بتتبع تطور دلالات الألفاظ والوقوف على أسباب حدوث الظواهر الدلالية.

٥ -كانت للشارح جهود صرفية قليلة في الشرح ، ولم تعدُ مناقشة ما قاله العلماء السابقون من آراء.

٦ -أثبت البحث كوفية الشارح، وتعصبه لمذهبه واهتمامه الكبير بمسائل الخلاف النحوي، ومن الغريب حقًّـــا أن يبرز في العصور المتأخرة نحويّ يعيد الاهتمام بمسائل الخلاف ويتعصب لمذهبه بعد أن انخفضت وتيرة الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية.

وختامًـــا أقول إن قيمة الشرح متأتية من تضمنه ما قاله الشراح السابقون زيادة على تضمنه مختلف المعارف والفنون ولم تكن للشارح آراء مستقلة إذ يكتفي في أغلب الاحيان بعرض الآراء التي قيلت في المسألة الواحدة من غير أن يبدي رأيه فيها. ومع ذلك فالشارح من العلماء الأجلاء الذين أفنوا أعمارهم في طلب العلم وجمعوا مختلف صنوف المعرفة، فله منا كل الإجلال والاحترام وجزاه الله خير الجزاء عن العربية وأهلها.

أ-المطبوعة

١-القرآن الكريم

الألف

٢-ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه، للدكتور طارق عبد عون الجنابي، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤م.

٣-ابن الشجري ومنهجه في النحو، للدكتور عبد المنعم أحمد صالح، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٤م.

٤-ابن عصفور والتصريف، للدكتور فخر الدين قباوه، دار الآفاق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١-١٩٧١م.

٥-أبو حيان النحوي، للدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة النهضة ، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٦-أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين، للدكتور عبد الله الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والفنون، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٧-إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٨-أدب الكاتب، لابن قتيبة (أبي محمد عبد الله بن مسلم ٢٧٦هـ) دار صادر، بيروت، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٩-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (أثير الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى أحمد النمَّاس، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٠-الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً الزبيديّ، للزبيدي (أبي بكر محمد بن الحسن الأشبيلي ت ٣٧٩هـ)، نشره: اغناطيوس كويدي، روما، ١٨٩٠م.

١١-الاستغناء في أحكام الاستثناء، للقرافي (شهاب الدين ت ٦٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور طه محسن عبد الرحمن، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٢-الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ت ٩١١هـ) تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

١٣-الاشتقاق، لابن دريد (أبي بكر بن الحسن ت ٣٢١هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مؤسسة الخانجي بمصر، المكتب التجاري (بيروت)، ومكتبة المثنى (بغداد)، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.

١٤-اشتقاق أسماء الله، للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق ت ٣٣٧هـ تحقيق: الدكتور عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

١٥-إصلاح المنطق، لاين السكيت (أبي يوسف يعقوب بن إسحق ت ٢٤٤هـ تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

١٦-الأصول في النحو، لابن السراج (أبي بكر محمد بن سهل ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٧-أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، ١٩٧٣م.

١٨-إضاءة الراموس، وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس، للفاسي (أبي عبد الله محمد بن الطيِّب ت ١١٧٠هـ)، تحقيق: عبد الجبار عبد الله سليمان.

١٩-الأضداد، لابن السكيت (ابي يوسف يعقوب بن اسحق ت ٢٤٤هـ)، ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد) نشرها الدكتور أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت-١٩١٢م.

٢٠-الأضداد، لأبي عبيد (القاسم بن سلام ت ٢٢٤هـ)، منشور ضمن (ثلاثة نصوص في الأضداد)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد حسين آل ياسين، توزيع عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢١-الأضداد للأصمعي (عبد الملك بن قريب ت ٢١٦هـ) ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد) نشرها الدكتور أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٢م.

٢٢-الأضداد، للأنباري (أبي بكر محمد بن القاسم ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر: الكويت، ١٩٦٠م.

٢٣-الأضداد، للتوزي (أبي محمد عبد الله بن محمد ت ٢٣٣هـ) منشور ضمن (ثلاثة نصوص في الأضداد)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد حسين آل ياسين، توزيع عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٤-الأضداد، للسجستاني (أبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان ت ٢٤٨هـ) منشور ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد) نشرها الدكتور أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٢م.

٢٥- الأضداد، للصاغاني (رضي الدين الحسن بن محمد ت ٦٥٠هـ) مطبوع في ذيل (ثلاثة كتب في الأضداد) نشرها الدكتور أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١٢م.

٢٦-الأضداد، لقطرب (أبي عليّ محمد بن المستنير ت ٢٠٦هـ) تحقيق: هانس كوفلر، مجلة اسلاميكا، مجلد الخامس ١٩٣١م.

٢٧-الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغويّ (عبد الواحد بن علي ت ٣٥١هـ)، تحقيق: الدكتورة عزة حسن مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

٢٨-الأضداد في اللغة، لمحمد حسين آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢٩-إعراب القرآن، للنحاس (أبي جعفر أحمد بن اسماعيل ت ٣٣٨هـ) تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٣٠-الأعلام، للزركلي (خير الدين)، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠م.

٣١-أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، لعمر رضا كحّالة، المطبعة الهاشمية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

٣٢-الإغراب في جدل الإعراب، للأنباري (أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٣٣-الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٣٦هـ-١٩٧٦م.

٣٤-الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطيلوسي (أبي محمد عبد الله بن محمد ت ٥٢١هـ) تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

٣٥-الأمالي، للقاليّ (أبي علي إسماعيل بن القاسم ت ٣٥٦هـ) المكتبة التجارية للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.

٣٦-الأمالي الشجرية، لابن الشجريّ (أبي السعادات هبة الله بن علي ت ٥٤٢هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٣٧-إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطيّ (جمال الدين علي بن يوسف ت ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

٣٨-الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لابن عَدلان (عفيف الدين علي بن عدلان ت ٦٦٦هـ) منشور ضمن كتاب (نصوص محققة في اللغة والنحو) تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١م.

٣٩-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للأنباريّ (أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٠-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (أبي محمد عبد الله بن يوسف ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٦٦م.

٤١-الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (أبي عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العُليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
٤٢-الإيضاح في علل النحو، للزجاجيّ (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق ت ٣٣٧هـ) تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٤٣-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للبغدادي (إسماعيل باشا بن محمد ت ١٣٣٩هـ)، تصحيح محمد شرف الدين ورفعت الكُليسي، طبعة المكتبة الاسلامية بطهران، الطبعة الثالثة ١٣٧٨هـ-١٩٤٧م.

الباء

٤٤-البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (أثير الدين أبي عبد الله ت ٧٤٥هـ)، مطابع النصر الحديثة، الرياض.
٤٥-البداية والنهاية في التاريخ، لابن كثير (أبي الفداء عماد الدين ت ٧٧٤هـ)، مطبعة السعادة، مصر ، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.
٤٦-البرهان في علوم القرآن، للزركشيّ (بدر الدين محمد بن عبد الله ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
٤٧-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمن ت ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
٤٨-بقية التنبيهات على أغلاط الرواة، للبصريّ (علي بن حمزة ت ٣٧٥هـ) تحقيق: الدكتور خليل إبراهيم العطية، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى،١٩٩١م.

٤٩-البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباريّ (أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ) تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٥٠-البيان والتبيين، للجاحظ (أبي عثمان عمرو بن بحر ت ٢٥٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

التاء

٥١-تاريخ الأدب العربيّ، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية الدكتور: عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.
٥٢-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبيّ (شمس الدين محمد بن أحمد ت ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، الناشر : دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٥٣-تاريخ العربية، للدكتور عبد الحسين محمد والدكتور رشيد عبد الرحمن والدكتور طارق عبد عون.
٥٤-تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (ابي القاسم عليّ بن الحسن ت ٥٧١هـ)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
٥٥-التبيان في إعراب القرآن، للعكبريّ (أبي البقاء عبد الله بن الحسين ت ٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاويّ، دار إحياء الكتب العربية.
٥٦-التبيان في شرح الديوان، (شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبريّ) (أبي البقاء عبد الله بن الحسين ت ٦١٦هـ) تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياريّ وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.
٥٧-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام (أبي محمد عبد الله بن يوسف ت ٧٦١هـ) تحقيق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، الناشر: المكتبة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٨-تذكرة الحفاظ، للذهبيّ (شمس الدين محمد بن أحمد ت ٧٤٨هـ) وضع حواشيه الشيخ زكريا عميران، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٩-الترادف في اللغة، لحاكم مالك لعيبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٦٠-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٦١-تصحيح الفصيح، لابن درستويه (عبد الله بن جعفر ت ٣٤٧هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٦٢-التصريح بمضمون التوضيح، للأزهريّ (الشيخ خالد بن عبد الله ت ٩٠٥هـ)، المطبعة الأزهرية، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٤٤هـ-١٩٢٥م.

٦٣-تطبيقات لغوية للوحيد الأزدي على شرح ديوان المتنبي (نصوص ودراسة)، للوحيد الأزدي ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محسن غياض عجيل، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٣٩، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٦٤-التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن، للدكتور عودة خليل، مكتبة المنار، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٥-التطور اللغوي التاريخي، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للطباعة، القاهرة، ١٩٦٦م.

٦٦-التعريفات، للشريف الجرجاني (علي بن محمد بن عليّ ت ٨١٦هـ)، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.

٦٧-التفاحة في النحو، للنحاس (أبي جعفر أحمد بن إسماعيل ت ٣٣٨هـ) تحقيق: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٦٨-تفسير النسفي، للنسفي (أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمد ت ٧١٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

٦٩-التكملة، للفارسي (أبي علي الحسين بن أحمد ت ٣٧٧هـ) تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٧٠-التكملة لوفيات النقله، للمنذري (أبي محمد عبد العظيم ت ٦٥٦هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٧١-تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، لابن الفوطي (أبي الفضل كمال الدين ت ٧٢٣هـ) تحقيق: الدكتور مصطفى جواد، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم.

٧٢-التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (حواشي ابن بري)، لأبي محمد عبد الله بن بري ت ٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، مراجعة: عليّ النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٧٣-تهذيب الألفاظ، لابن السكيت (أبي يعقوب بن اسحق ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: لويس شيخو ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٨٩٥هـ.

٧٤-تهذيب اللغة، للأزهريّ (أبي منصور محمد بن أحمد ت ٣٧٠هـ) تحقيق: الأستاذ: عبد العظيم محمود، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٦م.

٧٥-توضيح المقاصد والمسالك على شرح ألفية ابن مالك، للمرادي، (الحسن بن قاسم ت ٧٤٩هـ)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

الجيم

٧٦-جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري (أبي جعفر محمد بن جرير ت ٣١٠هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر ومراجعة: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٥٧م.

٧٧-الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (أبي عبد الله محمد بن أحمد ت ٦٧١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٧٨-الجمل في النحو، للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق ت ٣٣٧هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٧٩-جمهرة اللغة، لابن دريد (أبي بكر محمد بن الحسن ت ٣٢١هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٥هـ، اعادت طبعه بالاوفيست مكتبة المثنى، بغداد.

٨٠-الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (الحسن بن قاسم ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٦م.

الحاء

٨١- حاشية الشهاب، المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، للشهاب الخفاجي (شهاب الدين أحمد بن محمد ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت.

٨٢-حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، العُليمي (يس بن زيد الدين ت ١٠٦١هـ) مطبوع على هامش التصريح، المطبعة الأزهرية، الطبعة الثالثة، ١٣٤٤هـ-١٩٢٥م.

٨٣-حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، للصبان (محمد بن علي ت ١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة.

٨٤-الحجة في علل القراءات السبع، للفارسي (أبي علي الحسن بن أحمد ت ٣٧٧هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٨٥-الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (الحسين بن أحمد ت ٣٧٠هـ) تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشرق، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٨٦-الحدود في النحو، للرماني (علي بن عيسى بن علي ت ٣٨٤هـ) منشور ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة) تحقيق: مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، ١٩٦٨م.

الخاء

٨٧-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للبغدادي (عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق، أعادت طبعة بالأوفست مطبعة مكتبة المثني-بغداد.

٨٨-الخصائص، لابن جني (ابي الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

الدال

٨٩-دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٧٨م.

٩٠-الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، لمحمد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.

٩١-درة الغواص في اوهام الخواص، للحريري (أبي محمد القاسم بن علي ت ٥١٦هـ)، طبعة بالأوفسيت عن طبعة لايبزك ١٨٧١م، مكتبة المثنى، بغداد.

٩٢-الدرر الكامنة في اعيان المئة الثامنة، للعسقلاني (شهاب الدين أحمد بن حجر ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني، مصر، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٩٣-الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي (أحمد بن الأمين ت ١٣٣١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٩٤-دلالة الألفاظ، لإبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٨٦م.

٩٥-دور الكلمة في اللغة، لستيفن أولمان، ترجمة كمال محمد بشر، الناشر، مكتبة الشباب، القاهرة، المطبعة العثمانية، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م.

٩٦-ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٩٧-ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (أبي زكريا يحيى بن علي ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر.

٩٨-ديوان أبي العتاهية، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٩٩-ديوان الأعشى الكبير (ميمون قيس)، شرح وتعليق محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، ١٩٥٠م.

١٠٠-ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤م.

١٠١-ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٧٤م.

١٠٢-ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق: الدكتور عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

١٠٣-ديوان جران العود، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.

١٠٤-ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.

١٠٥-ديوان رؤبة بن العجاج، منشور ضمن كتاب (مجموع أشعار العرب)، تحقيق: وليم بن الزرد البروسيّ ، برلين، ١٩٠٣م.
١٠٦-ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: كرم البستاني ، دار بيروت للطباعة والنشر.
١٠٧-ديوان الشماخ، تحقيق: صلاح الدين الهادي، مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.
١٠٨-ديوان طرفة بن العبد، تصحيح مكس سلسفون، مطبعة برظرند، شالون، ١٩٠٠م.
١٠٩-ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر الأنباريّ عن ثعلب، دار صادر - بيروت، ١٣٧٩هـ-١٩٠٩م.
١١٠-ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
١١١-ديوان عبيد بن الأبرص، دار بيروت للطباعة والنشر، ودار صادر للطباعة والنشر، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
١١٢-ديوان العجاج، (رواية الأصمعي)، تحقيق: الدكتور عزة حسن مكتبة دار الشرق، بيروت، ١٩٧١م.
١١٣-ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.
١١٤-ديوان علي بن الجهم، تحقيق: خليل مردم بك، المطبعة الهاشمية، بدمشق، ١٣٦٩هـ-١٩٤٩م.
١١٥-ديوان القطامي، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
١١٦-ديوان قيس ين الخطيم، تحقيق: الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت/ الطبعة الثانية، ١٣٧٨هـ-١٩٦٧م.
١١٧-ديوان لبيد العامري، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

١١٨-ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، طبع بمصنع الكتاب للشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٧٦م.

الذال

١١٩-ذيل مرآة الزمان لليونيني (ابي الفتح قطب الدين موسى بن محمد ت ٧٢٦هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ-١٩٠٤م.

الراء

١٢٠- رائد الدراسة عن المتنبي، كوركيس عواد، وميخائيل عواد، دار الرشيد للنشر، ودار الحرية للطباعة، ١٩٧٩م.

١٢١-الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي (أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف.

١٢٢-رسالة الأضداد، للمنشئ (جمال الدين محمد بن بدر الدين ت ١٠٠١هـ)، منشور ضمن (ثلاثة نصوص في الأضداد)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٢٣-رغبة الآمل من كتاب الكامل، للمرصفي (سيد بن علي ت ١٣٤٥هـ)، مطبعة النهضة بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٦هـ-١٩٢٧م.

١٢٤-الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، للدكتور مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٦٣م.

١٢٥-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي (أبي الفضل شهاب الدين ت ١٢٧٠هـ)، عني بنشره محمود شكري الآلوسي، ادارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٢٦-روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للخونساري (الميرزا محمد باقر ت ١٣١٣هـ) تحقيق: أسد الله اسماعيليان، مطبعة مهرآستور، ١٣٩٢هـ.

الزاي

١٢٧-زاد المسير في علم التفسير، للجوزي (أبي الفرج جمال الدين ت ٥٩٧هـ)ـ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

١٢٨-الزينة في معاني الكلمات الإسلامية العربية، للرازي (أبي حاتم أحمد بن محمد بن حمدان ت ٣٢٢هـ) تحقيق: حسين فيض الله الهمداني، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٥٧م.

السين

١٢٩-سر صناعة الاعراب، لابن جني (أبي الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.

١٣٠-السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي، (أبي العباس أحمد بن عليّ ت ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٧م.

١٣١-سنن ابن ماجه، لابن ماجه (أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت ٢٦٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٣٢-سنن أبي داود، لأبي داود (سليمان بن الأشعث الأزدي ت ٢٧٥هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٣-سير أعلام النبلاء، للذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد ت ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف والدكتور محيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

الشين

١٣٤-الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة جامعة الكويت، ١٣٩٤هــ-١٩٧٤م.

١٣٥-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للحنبلي (أبي الفلاح عبد الحي بن العماد ت ١٠٨٩هــ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

١٣٦-شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (أبي محمد عبد الله بن يوسف ت ٧٦١هــ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، الطبعة الثالثة، ١٣٦٥هــ-١٩٤٦م.

١٣٧-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت ٧٦٩هــ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات سيد الشهداء، إيران.

١٣٨-شرح أدب الكاتب، للجواليقي (أبي منصور موهوب بن أحمد ت ٥٤٠هــ)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هــ.

١٣٩-شرح أشعار الهذليين (صنعة أبي سعيد السكري)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة.

١٤٠-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني (أبي الحسن علي بن محمد ت ٩٢٩هــ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، لبنان الطبعة الأولى، ١٣٧٥هــ-١٩٥٥م.

١٤١-شرح التصريح على التوضيح، للأزهري (خالد بن عبد الله ت ٩٠٥هــ)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

١٤٢-شرح ديوان ذي الرمة، تحقيق: سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٤٣-شرح ديوان علقمة، تحقيق: نخبة من الأدباء، دار الفكر للجميع، ١٨٦٨م.

١٤٤-شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هــ-١٩٦٠م.

١٤٥-شرح ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.
١٤٦-شرح ديوان كثير عزة، تحقيق: هنري بيرس، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٣٠م.
١٤٧-شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستربادي (محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
١٤٨-شرح شافية ابن الحاجب ، للجاربردي (فخر الدين أحمد بن الحسن ت ٧٤٦هـ) ضمن كتاب (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط)، تصحيح عثمان حلمي طبعة بالأوفيست عن طبعة المطبعة العامرة، الطبعة الأولى، الاستانة، ١٣١٠هـ، عالم الكتب، بيروت.
١٤٩-شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستربادي (محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي ، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
١٥٠-شرح القصائد التسع المشهورات، للنحاس (ابي جعفر أحمد بن محمد ت ٣٣٨هـ) تحقيق: أحمد خطاب ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
١٥١-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري (أبي بكر محمد بن القاسم ت ٣٢٨هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.
١٥٢-شرح الكافية الشافية، لابن مالك (أبي عبد الله محمد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٥٣-شرح ما في المقامات الحريرية من الألفاظ اللغوية، للعكبري (أبي البقاء عبد الله بن الحسين ت ٦١٦هـ) تحقيق: علي صائب مطبعة النعمان، النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
١٥٤-شرح المراح في التصريف، للعيني (بدر الدين محمود بن أحمد ت ٨٥٥هـ) تحقيق: الدكتور عبد الستار جواد ، بغداد، ١٩٩٠م.

١٥٥-شرح المفصل، لابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي ت ٦٤٤هـ)، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
١٥٦-شرح مقصورة ابن دريد ، لابن خالوية (أبي عبد الله الحسين بن أحمد ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة.
١٥٧-شرح الواحدي، شرح ديوان المتنبي للواحدي (أبي الحسن علي بن أحمد ت ٤٦٨هـ)، طبعة بالأوفيست عن طبعة برلين ١٨٦١م، مكتبة المثنى، بغداد.
١٥٨-شعر الأحوص، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي ، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.
١٥٩-شعر الأخطل (صنعة السكري)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، مطبعة الأصيل، حلب، ١٩٧٢م.
١٦٠-شعر تأبط شراً، تحقيق: سلمان داود القرغولي وجبار تعبان جاسم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
١٦١-شعر عمرو بن أحمر، تحقيق: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة دار الحياة، دمشق.
١٦٢-شعر النابغة الجعدي، تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
١٦٣-الشواهد والاستشهاد في النحو، لعبد الجبار علوان، مطبعة الزهراء، بغداد الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

الصاد

١٦٤-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس (ابي الحسين أحمد ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

١٦٥-الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري (إسماعيل بن حماد ت بحدود ٤٠٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، ١٣٧٧هـ.

١٦٦-صحيح البخاري، للبخاري (أبي عبد الله محمد بن إسماعيل ت ٢٥٦هـ)، دار طوق النجاة للطباعة والنشر، والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦٧-صحيح مسلم، (أبي الحسين مسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الضاد

١٦٨-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للآلوسي (أبي المعالي محمود شكري ت ١٣٤٢هـ)، دار صعب، بيروت.

الطاء

١٦٩-طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي (أبي بكر محمد بن الحسين ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

١٧٠-طيّبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ابي الخير شمس الدين محمد بن محمد ت ٨٣٣هـ)، منظومة منشورة في كتاب (اتحاف البررة بالمتون العشرة-في القراءات والرسم والآي والتجويد)، جمع وترتيب الشيخ علي محمد الضبّاع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٤هـ-١٩٣٥.

العين

١٧١- العبر في خبر من غبر، للذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد ت ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

١٧٢-العلة النحوية (نشأتها وتطورها)، للدكتور مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٧٣-علم الدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، مكتبة العروبة للنشر والتوزيع، ساعدت جامعة الكويت على نشره، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٧٤-علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، للدكتور محمود السعران، دار المعارف بمصر، الاسكندرية، ١٩٦٢م.
١٧٥-العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، للقيرواني (ابي علي الحسن بن رشيق ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٣هـ-١٩٣٤م.
١٧٦-العين، للفراهيدي (أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد ت ١٧٥هـ) تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مطابع الرسالة، الكويت، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٧٧-عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة (أبي الحسن علي بن خليفة ت ٦٦٨هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

الغين

١٧٨- غاية النهاية في طبقات القراء،لابن الجزري (ابي الخير شمس الدين محمد بن محمد ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره ج.برجستراسر، مطبعة الخانجي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٢هـ-١٩٣٣م.
١٧٩-غريب الحديث، للهروي (أبي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
١٨٠-الغريبان (غريبا القرآن والحديث)، لأبي عبيد (أحمد بن محمد الهروي ت ٤٠١هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ١٩٧٠م.
١٨١-غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقسي، (أبي الحسن علي النوري ت ١١١٨هـ)، (بهامش سراج القارئ)، مطبعة البابي الحلبي القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

الفاء

١٨٢-الفسر، شرح ديوان المتنبي، لابن جني (ابي الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

١٨٣-فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٨٤-فقه اللغة ، للدكتور حاتم صالح الضامن، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠م.

١٨٥-فقه اللغة، للدكتور علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٧٢م.

١٨٦-فقه اللغة وخصائص العربية، لمحمد المبارك، دار الفكر الحديث، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.

١٨٧-الفهرست، لابن النديم (أبي الفرج محمد بن إسحق ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتورة ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٨٨-فوات الوفيات، للكتبي (محمد بن شاكر ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: الدكتور احسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.

١٨٩-في التراث العربي، للدكتور مصطفى جواد، تقديم محمد جميل شلش وعبد الحميد العلوجي، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٧٩م.

١٩٠-في اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٧٣م.

الكاف

١٩١-الكامل في اللغة والأدب، للمبرِّد (أبي العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، مطبعة نهضة مصر، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١٩٢-الكتاب، لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ)،طبعه بالأوفيست عن طبعة بولاق، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ،مكتبة المثنى، بغداد.

١٩٣-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (أبي القاسم جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

١٩٤-كشف الظنون عن اسماء الكتب والفنون، لحاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي ت ١٠٦٧هـ)، المكتبة الإسلامية بطهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ-١٩٤٧م.

١٩٥-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، للقيسي (ابي محمد مكي بن أبي طالب ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

اللام

١٩٦-لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

١٩٧-لسان العرب، لابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرَّم ت ٧١١هـ)، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٩٨-اللغة لـ(ج.فندريس)، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الإنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٠م.

١٩٩-اللغة بين المعيارية والوصفية، لتمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٠٠-اللغة والابداع، لشكري محمد عباد، المطبعة العالمية ، ١٩٨٨م.
٢٠١-لمع الأدلة في أصول النحو،للأنباري (أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٣م.
٢٠٢-اللمع في العربية، لابن جني (أبي الفتح عثمان ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٠٣-اللهجات العربية في التراث ، للدكتور أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٧٨م.

الميم

٢٠٤-ما اتفق لفظة واختلف معناه في القرآن المجيد، للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
٢٠٥-المتبع في شرح اللمع، للعكبري (أبي البقاء عبد الله بن الحسين ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد حمد محمد الزويّ، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
٢٠٦-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لابن الأثير (أبي الفتح ضياء الدين ت ٦٣٧هـ) تحقيق: الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.
٢٠٧- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة (معمر بن المثنى ت ٢١٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكَين، مكتبة الخانجي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
٢٠٨-مجالس ثعلب، لثعلب (أبي العباس أحمد بن يحيى ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، مصر.

٢٠٩-مجمع الأمثال، للميداني (أبي الفضل أحمد بن محمد ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

٢١٠-مجمع البيان لعلوم القرآن، للطبرسي (أبي الفضل بن الحسن ت ٥٤٨هـ) مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع، إيران، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، طبعة بالأوفيست عن طبعة دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٠-١٩٧٠م.

٢١١-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، لابن جني (أبي الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٢١٢-المخصص، لابن سيدة(أبي الحسن علي بن إسماعيل ت ٤٥٨هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر ، ١٣٢٠هـ.

٢١٣-المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة السادسة.

٢١٤-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

٢١٥-مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي (أبي محمد عبد الله بن أسعد ت ٧٦٨هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٢١٦-المرتجل لابن الخشاب (ابي محمد عبد الله بن أحمد ت ٥٦٧هـ، تحقيق: علي حيدر، منشورات دار الحكمة بدمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢١٧-المزهر في علوم اللغة وآدابها، للسيوطي (عبد الرحمن جلال الدين ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.

٢١٨-المسائل العسكريات في النحو العربي، للفارسي (أبي علي الحسن بن أحمد ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٢١٩-المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات)، للفارسي (أبي علي الحسن بن أحمد ت ٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

٢٢٠-المستقصى في امثال العرب، للزمخشري (ابي القاسم جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ)، مطبعة محلة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

٢٢١-مسند أحمد ، لأحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.

٢٢٢-مشكل إعراب القرآن، للقيسي (أبي محمد مكي بن أبي طالب ت ٤٣٧هـ) تحقيق: ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢٢٣-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (أحمد بن محمد بن علي ت ٧٧٠هـ)، صححه على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية:مصطفى السقا، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٢٢٤-المصطلحات الأربعة في القرآن، لأبي علي المودودي، تعريف محمد كاظم سباق، دار العلم، الكويت، الطبعة الخامسة، ١٩٧١م.

٢٢٥-المصطلح الكوفي، للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم، جامعة الموصل، كلية التربية، ١٩٧٩م، مستل من مجلة التربية والتعليم.

٢٢٦-معاني القرآن، للأخفش الأوسط (أبي الحسن سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، دار البشير ودار الأمل، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٢٧-معاني القرآن، للفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٢٢٨-معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (أبي اسحق إبراهيم بن السري ت ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٢٩-معجز أحمد، شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري ت ٤٤٩هـ، تحقيق: الدكتور عبد المجيد ذياب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.

٢٣٠-معجم الأدباء، لياقوت الحموي (أبي عبد الله شهاب الدين ت ٦٢٦هـ)، دار المستشرق، بيروت.

٢٣١-معجم القراءات القرآنية، للدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٣٢-معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

٢٣٣-المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف، رتبه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور أبي.ونسنك، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٤٣م.

٢٣٤-المعجم الفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، مصر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٣٥-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

٢٣٦-المفردات في غريب إعراب القرآن، للراغب الأصفهاني (أبي القاسم الحسين بن محمد ت ٥٠٢هـ)، الناشر نور محمد، مطبعة كراجي، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٢٣٧-المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني (أبي محمد بدر الدين بن أحمد ت ٨٥٥هـ) مطبوع في هامش خزانة الأدب، طبعه بالأوفيست ، عن المطبعة الأميرية ببولاق، مكتبة المثنى، بغداد.

٢٣٨-المقتصد في شرح الايضاح، لعبد القاهر الجرجاني (أبي بكر بن عبد الرحمن ت ٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨٢م.
٢٣٩-المقتضب، للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٢٤٠-مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، لعبد الله العلايلي، المطبعة العصرية بمصر.
٢٤١-المقرب، لاين عصفور (علي بن مؤمن ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.
٢٤٢-المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، للغزالي (أبي حامد ت ٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عثمان الخشن، مطبعة القرآن للطبع والنشر، والتوزيع، بولاق، القاهرة، ١٩٨٥م.
٢٤٣- الممتع في التصريف، لابن عصفور (أبي الحسن علي بن مؤمن ت ٦٦٩هـ) تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ، نشر وتوزيع المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
٢٤٤-من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م.
٢٤٥-مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني (الشيخ محمد عبد العظيم) دار الفكر/ بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٤٦-المنصف (شرح تصريف المازني) لابن جني (أبي الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
٢٤٧-منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، للدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب.
٢٤٨-منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك،لأبي حيان الأندلسي(أبي عبد الله محمد بن يوسف ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: سدني جليزو يتوهامن/ ١٩٤٧م.

٢٤٩-الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للآمدي (أبي القاسم ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
٢٥٠-مواهب الرحمن في تفسير القرآن، للسبزواري (عبد الأعلى الموسوي، مطبعة الديواني، بغداد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٥١-الموضح (شرد ديوان المتنبي)، للخطيب التبريزي (أبي زكريا يحيى بن علي ت ٥٠٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) بغداد، الطبعة الأولى/٢٠٠٠م.

النون

٢٥٢-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (ابي المحاسن جمال الدين يوسف ت ٨٧٤هـ)، نسخه مصورة عن طبعة دار الكتب، مطابع كوستاتسوماس وشركاه، القاهرة.
٢٥٣- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ابي الخير محمد بن محمد الدمشقي ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد بمصر.
٢٥٤-النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام، لابن المستوفي(أبي البركات المبارك بن أحمد ت ٦٣٧هـ)/ دراسة وتحقيق: الدكتور خلف رشيد نعمان مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
٢٥٥-النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، للدكتور نعمة رحيم العزاوي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٢٥٦-النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري (سعيد بن أوس ت ٢١٥هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

الهاء

٢٥٧-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي ت ١٣٣٩هـ)، طبعة بالأوفيست عن طبعة استانبول، ١٩٥١م، مكتبة المثنى، بغداد.

٢٥٨-همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ)، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

الواو

٢٥٩-الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني(علي بن عبد العزيز ت ٣٩٢هـ)، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٦٠-وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان، لابن خلكان (ابي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ت ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور احسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

الياء

٢٦١-يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، للثعالبي (أبي منصور عبد الملك بن محمد ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

ب-الرسائل والأطاريح

٢٦٢-الخلاف الصرفي في العربية، رسالة ماجستير تقدم بها: ناصر سعيد ناصر إلى مجلس كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٦٣-سورة آل عمران، دراسة لغوية تحليلية، رسالة ماجستير تقدم بها: اياد محمد علي إلى مجلس كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٦٤-شروح اللمع في العربية لابن جني-دراسة موازنة، أطروحة دكتوراه تقدمت بها أزهار حسون إلى مجلس كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٦٥-الشهاب الخفاجي وجهوده اللغوية، أطروحة دكتوراه تقدم بها: عادل شحاذه علي الخزرجي إلى مجلس كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٦٦-المشترك اللفظي في اللغة العربية، رسالة ماجستير تقدم بها: عبد الكريم شديد محمد إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦م.

٢٦٧-المظاهر اللغوية في شعر المتنبي، أطروحة دكتوراه تقدم بها: محمد عبد الزهرة غافل السوداني إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٦٨-النحو في شروح ديوان المتنبي، رسالة ماجستير تقدم بها:حسن منديل حسن العكَيلي إلى مجلس كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩١م.

٢٦٩-نظام الجملة العربية، رسالة ماجستير تقدمت بها: سناء حميد البياتي إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

ت-الدوريـــات

٢٧٠-أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص، أعدها للنشر، وعلق عليها الدكتور عبد الوهاب العدواني، مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الأول، ١٩٧٧م.

٢٧١-شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبري، للدكتور مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الثاني والعشرون، الاجزاء، ١، ٢، ٣، ٤.

٢٧٢-ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقُرّاء، لعبد الجبار علوان النايلة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع والثلاثون، بغداد، ١٤٠٦هـ-١٠٨٦م.

Abstract

Al- Mutanabi is a poet from the Abbasi age poets , and considered the best of the Arab poets , where he was distinguished by his ability from linguistics and ability in speech style ,so Arabic scientists discussed and explained his diewan and solved hard and difficult problems it was said that the big explanation that addressed (Tibian in sharh AL – Diwan) that belong to Akburi who died in (616 A.H) and it is a huge explanation and expanded in four parts and two sections.

It was different in the rate of this explanation , because who done the book refer it to Abi Al- BaqaaAl-Akburi while Dr. Mustafa Jwad denied that and refer it to Afif Al – Dine Ali Bin Adlan who died in (666 A.H).

I have chosen this book to be a subject of my study in master ,and I made the thesis in four chapters Presented introduction and an abstract , the first chapter came in three topics I handled in the first Al –Sharh and proved that denied that it refer to Akuri by evidents and proofs, and didn't prove that it refer to Ibn Adlan. I handled in the second topic of AL- sharh method and I founded that AL- sharh used a general style in explaining the poetry that handled it in all it's grammatical and literal and other. So it explanation came as Encyclopedia included different knowledge and arts.

I handled in the thried its resources and counted scientists whom he transfer from them and book which wrote from it and found that it is more that wrote from shirah whom proceed in front of them Ibn Jini whom died in (392 A.H) and wrote from books of Grammar and linguistic books in front of it books of siboih and I handled in the scond chapter industry and

grammatical and linguistically proofs and position of AL- shark from If. And I made it four topics, the first is hearing, and the second: is measuring, and the third : collecting, and the fourth: reason I have found AL- shark is very interested in Quran readings and Arabic poetry.

While the didn’t witness in the Hadith AL- shark but in clearing significance of idioms and AL- shark was interested in measuring and collecting and very interested in reason.